# The Iraqi political parties between the violence and the joint cooperation ( 1968 – 1972 )
# The Ba'ath and the Communist parties as a Sample

# الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك
# ( 1968 – 1972 ) الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً

ا.م.د . رحيم عبد الحسين عباس
جامعة كربلاء ــ كلية التربية للعلوم الإنسانية

**الخلاصة:**

شكلت نوعية أو طبيعة العلاقة ما بين الأحزاب السياسية واحدة من السمات البارزة للمشهد السياسي العراقي بعد اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز 1958، بل إن نوعية تلك العلائق قد طبعت بطابعها جانباً مهماً من مرحلة ما بعد الثورة ، ولم تشذ العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث عن هذا التوصيف ، بل إن هذه العلاقة قد تحولت إلى واحدة من أهم المظاهر السياسية لمرحلة ما بعد تولي حزب البعث السلطة للمرة الثانية عام 1968، وظل الأمر على هذا النحو حتى عام 1979 .

خصص موضوع هذا البحث لتناول العلاقة ما بين حزب البعث والحزب الشيوعي في غضون المدة المحصورة ما بين عامي (1968 – 1972) ، بوصف هذه المدة عموماً تمثل مرحلة مفصلية بُنيت أساس الأحداث التي شهدتها كثير من المواقف السياسية لكل من الحزب الشيوعي وحزب البعث على السواء ، لذا جاء هذا البحث لتسليط المزيد من الأضواء على هذه الحقبة التي شهدت كثير من الأحداث الصاخبة ، بعدما توافرت للباحث كمية لا بأس بها من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، فضلاً عن العديد من المصادر الأصيلة .

**Abstract:**

The nature of the relations among the Iraqi political parties formed one of the most prominent feature of the political scene of Iraq post the outbreak of the revolution that happened in the 14th July of 1958 . the relationship between The Ba'ath and the Communist parties has not been inseparable of the current events as it transformed into or of the greatest political phenomena of the historical stage that followed The Ba'ath's authority capture at the second time 1968 .

**المقدمة :**

شكلت نوعية أو طبيعة العلاقة ما بين الأحزاب السياسية واحدة من السمات البارزة للمشهد السياسي العراقي بعد اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز 1958، بل إن نوعية تلك العلائق قد طبعت بطابعها جانباً مهماً من مرحلة ما بعد الثورة ، ولم تشذ العلاقة ما بين الحزب الشيوعي[1] وحزب البعث[2] عن هذا التوصيف ، بل إن هذه العلاقة قد تحولت إلى واحدة من أهم المظاهر السياسية لمرحلة ما بعد تولي حزب البعث السلطة للمرة الثانية عام 1968، وظل الأمر على هذا النحو حتى عام 1979 .

ولما كان الموضوع على هذا القدر من الأهمية ، وطالما ان المدة المحصورة ما بين عامي (1958 – 1968) قد حظيت بكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية ، في حين لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لمرحلة ما بعد 17 تموز 1968، لذا وجدنا من الملائم أن يخصص موضوع هذا البحث لتناول العلاقة ما بين حزب البعث والحزب الشيوعي في غضون المدة المحصورة ما بين عامي (1968 – 1972) ، بوصف هذه المدة عموماً تمثل مرحلة مفصلية مهمة لا في تاريخ العلاقة بين الحزبين وحسب ، بل وفي تاريخ العراق المعاصر بشكل عام ، إذ بُنيت أساس الأحداث التي شهدتها كثير من المواقف السياسية لكل من الحزب الشيوعي وحزب البعث على

السواء ، لذا جاء هذا البحث لتسليط المزيد من الأضواء على هذه الحقبة التي شهدت كثير من الأحداث الصاخبة ، بعدما توافرت للباحث كمية لا بأس بها من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، فضلاً عن العديد من المصادر الأصيلة .

ولا بد من الإشارة هنا إلى الأسباب التي دعت إلى اختيار عام 1972 نهاية لمدة البحث ، على الرغم من أن العام التالي قد جرت فيه احداثاً أكثر أهمية يمكن اتخاذها نهاية للبحث ، وللإجابة على ذلك نقول أن عام 1972 قد شهد حدثاً مهماً تم إنهاء البحث عنده وهو توقف المفاوضات الرامية إلى تشكيل تحالف سياسي بين الحزب الشيوعي وحزب البعث ، في حين لا يمكننا في هذا البحث إعطاء الأحداث التي وقعت عام 1973 حقها من العرض والمعالجة ، لأنها بحاجة إلى بحث مستقل .

وللمرء أن يتساءل هنا عن العوامل التي أثرت في نوعية العلاقة بين الحزبين ، أهي عوامل داخلية ؟ أم عوامل خارجية ؟ أم كلا الأمرين معاً ؟ وهل كان للعقيدة السياسية المتبناة من كلا الحزبين اثرٌ في تلك العلاقة أو لا؟ وهل اتسمت المواقف الأيديولوجية لكل منهما بالثبات أم بالتذبذب تحت وطأة الظروف إزاء العلاقة القائمة بينهما ؟ كل هذه الأسئلة سنحاول تحليلها والإجابة عليها في الصفحات القادمة من محاور هذا البحث.

تكون البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة ، فتم في التمهيد التطرق سريعاً لخلفيات العلاقة بين الحزبين ابتداءً من الثامن من شباط 1963 حتى السابع عشر من تموز 1968، نظراً لما شهدته هذه المرحلة من أحداث مهمة ألقت بظلالها على المراحل اللاحقة ، فيما تناول المبحث الأول موقف الحزب الشيوعي من انقلاب 17 تموز 1968 وتولي حزب البعث زمام السلطة ، وخصص المبحث الثاني لبحث العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في تطور العلاقة بين الحزبين ما بين (1968 – 1972) ، إذ تم التركيز فيه على محورين الأول تطرق لمؤثرات القضية الكردية والتهديد الإيراني وخصص الثاني لبحث مؤثرات السعي لتأميم النفط وحاجة الجيش العراقي للسلاح . فيما ضمت الخاتمة أهم النتائج التي خرج بها البحث .

اعتمد البحث في استقاء معلوماته على عدة ملفات من الوثائق العراقية غير المنشورة أهمها وثائق دار الكتب والوثائق المشار إليها بالرمز(د.ك.و.) التي كان لها الإسهام الأكبر في تعزيز البحث ، الذي استفاد كذلك من وثائق مدرسة الإعداد الحزبي ( لجنة تاريخ حزب البعث) المشار إليها بالرمز ( ل.ت.ح.ب.) المحفوظة حالياً في مكتبة مقر حركة الوفاق الوطني ببغداد ، فضلا عن وثائق وزارة الثقافة والإعلام التي تمت الإشارة إليها بالرمز ( و.ث. أ .) ، ووثائق وزارة الخارجية التي أُشير إليها بالرمز( و. و.خ . ) .

وكانت الوثائق المنشورة من المصادر الأساسية التي استمد منها البحث معلوماته ، وبخاصة أدبيات ومنشورات كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث، كما اعتمد البحث العديد من المصادر المهمة فضلاً عن الأطاريح والرسائل الجامعية ، ومن أهم المصادر التي تم الرجوع إليها كتاب حنا بطاطو : ((الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)) ولم يقل أهمية عنه كتاب ماريون وبيتر سلوجلت الموسوم ((العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية)) ، وكذلك كان الجزء الثاني من كتاب اديث وائي ايف بينروز المعنون بـ ((العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975)) ، بوصف هذه الكتب من الكتب الوثائقية المهمة التي غطت جانبا مهما من الأحداث في المدة موضوع البحث ، فيما أسهمت الكتب التي عبرت في بعض النقاط عن وجهة نظر كل من الشيوعيين و البعثيين في تسلط المزيد من الأضواء على الأحداث التي تناولها البحث ، ومن بين تلك الكتب كان الجزء الثالث من كتاب عزيز سباهي الموسوم ((عقود من تاريخ الحزب الشيوعي )) ممثلاً لوجهة نظر الحزب الشيوعي ، فيما مثل وجهة نظر حزب البعث الجزء الخامس من كتاب سمير عبد الكريم المعنون بـ ((أضواء على الحركة الشيوعية في العراق )) .

وأسهمت صحافة الحزبين العلنية منها والسرية في سد العديد من الثغرات في المعلومات ، وتنبع أهميتها من كونها كانت تواكب الأحداث أولاً بأول ، وتجدر الإشارة هنا الى ان الصحف السرية للحزب الشيوعي لا تحمل تواريخ دقيقة ، علاوة على عدم ورود أية اشارة فيها الى أماكن صدورها ، لذا اقتضى التنويه . وزيادة على الصحف اعتمد البحث كثير من المصادر الأخرى التي تفاوتت نسب استخدامها في البحث بحسب طبيعة الموضوع المعالج .

**التمهيد :**

كان للعقيدة السياسية التي تبناها كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق أثرٌ فاعل في رسم صورة العلاقة بين الحزبين ، إذ وصف الأول منهما بأنه حزبٌ أممي لا قومي [3] ، في حين كان يصنف الثاني

ضمن الأحزاب القومية ، فضلاً عن أنه كان قد تبنى فكرة معاداة الشيوعية منذ الإرهاصات الأولى لتأسيسه [4] ، لذا كانت العقائد أو المتبنيات السياسية واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام صراع مزمن مابين الحزبين ، فلهذا كان الخلاف والتناحر بينهما هو القاعدة ، وحالات التفاهم و التقارب [5] ، هي الاستثناء .

ومهما يكن من أمر ، فإذا ما أردنا أن نفهم أكثر طبيعة العلاقة بين الحزبين في غضون المدة موضوع البحث (1968 – 1972) ، نرى من الضروري المرور ولو سريعاً على خلفيات تلك العلاقة في المرحلة التي سبقتها ولخمس سنوات على اقل تقدير، نظراً لما شهدته تلك السنوات الخمس من أحداث ومتغيرات أثرت كثيرا في نوعية العلاقة بين الحزبين ، وعليه نحاول هنا الوقوف قليلاً عند تلك المتغيرات والأحداث .

تعرض الحزب الشيوعي إلى العديد من الانتكاسات خلال السنوات الخمس التي سبقت انقلاب 17 تموز 1968، ابتداءً من الضربة القاسية التي كادت تطيح بوجود الحزب ككل على اثر وقوع الانقلاب الذي قاده حزب البعث في الثامن من شباط 1963، عندما وجه البعثيون ضربة قوية للشيوعيين ، وبخاصة في الأيام الأولى من الانقلاب التي تعرضوا خلالها لتصفية جسدية على نطاق واسع طالت كثير من عناصر الشيوعيين وقادتهم ، بل في بعض الأحيان طالت عمليات التصفية حتى من يشتبه بأنه من الشيوعيين ، لذا لا نجانب الحقيقة إذا ما وصفنا تلك العمليات بـ (المجزرة) ، إذ وصل عدد القتلى إلى (340) قتيلاً على اقل التقديرات[6] ، فضلاً عن عمليات الاعتقال والتعذيب ، وكل ذلك كان يجري من دون محاكمة وهذا ما اعترف به البعثيون في أدبياتهم[7].

صدر عن الشيوعيين رد فعلٍ وصف بالمتسرع وغير المحسوب بدقة ، إذ أقدم بعض الجنود والمراتب من الشيوعيين في معسكر الرشيد ببغداد على القيام بحركة قادها نائب العريف حسن سريع مستهدفين الاستيلاء على السلطة والثأر لمجازر الأيام الأولى من انقلاب الثامن من شباط ، لكن الحركة أجهضت بعد ساعات قليلة من انطلاقها فجر الثالث من تموز 1963 ، وسُحقت معها منظمات شيوعية جديدة ، وراح ضحيتها مئات من العسكريين والمدنيين من شيوعيين وغيرهم [8] .

لم يستمر حزب البعث طويلاً في السلطة بعد أحداث معسكر الرشيد أو ما سمي بـ ( حركة حسن سريع ) ، إذ أقصي من قبل رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ( 1963 – 1966 ) على اثر أحداث الثامن عشر من تشرين الثاني 1963[9] . وفي حدود ما أمكننا الاطلاع عليه لا يوجد ثمة ما يستحق الذكر في تاريخ العلاقة بين الحزبين من بعد إقصاء حزب البعث من السلطة حتى عام 1967 .

حاول الحزب الشيوعي إعادة تنظيم صفوفه بعد موجة العنف المذكورة ، بيد انه قد تعرض إلى انشقاقات عدة[10]، كان أبرزها انشقاق السابع عشر من أيلول عام 1967، الذي ترك الحزب موزع على جناحين رئيسين هما : الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) ، والحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)[11].

أما حزب البعث فقد تعرض هو الآخر إلى الانشقاق والتشرذم ، فضلا عن الانقسامات التي شهدها الحزب بعد قيادته انقلاب الثامن من شباط 1963، تلك الانقسامات التي أدت إلى فقدانه السلطة في الثامن عشر من تشرين الثاني من العام المذكور[12] )، فقد شهد الحزب انقساماً آخر جاء على اثر الانقلاب الذي نفذه الضباط اليساريون في حزب البعث السوري في الثالث والعشرين من شباط 1966، وقاموا خلاله بإقصاء ميشيل عفلق[13] والخط الموالي له ، وبذا تم القضاء على حكم القيادة القومية للحزب في سوريا، وقد ألقت هذه الأحداث بظلالها على الحزب في العراق ، الذي انشق بدوره إلى جناحين عُرف الأول بـ (البعث اليساري) ، الموالي لجناح حزب البعث الحاكم في سوريا بعد أحداث الثالث والعشرين من شباط ، وتزعم هذا الجناح الدكتور فؤاد شاكر مصطفى[14]، وحظيَّ بتأييد ما يقارب الـ (75 ٪) من بعثيي العراق ، فيما عُرف الجناح الأخر بـ (البعث اليميني)[15] وقاده كل من احمد حسن البكر[16] وصدام حسين[17]، وظل هذا الجناح موالياً لقيادة ميشيل عفلق[18].

وفيما كانت بعض الأحزاب السياسية تحاول إعادة ترتيب صفوفها كان نظام الحكم الذي يقف على رأسه اللواء عبد الرحمن عارف (1966 – 1968) يعاني من أزمات سياسية متتالية ناتجة عن تنامي طموح العديد من ضباط الجيش للاستيلاء على السلطة ، فضلا عن أتساع نطاق نشاط الأحزاب السياسية ، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحكومة وعدم قدرتها على السيطرة على النشاط السياسي الواسع ، إذ ارتفعت أصوات عدة مطالبة بتشكيل حكومة ائتلافية مدعومة بجبهة وطنية تضم مختلف الأحزاب والقوى السياسية[19]، في حين دعا الحزب الشيوعي إلى إسقاط النظام السياسي القائم قبل إقامة الحكومة الائتلافية ، وجاءت دعوته هذه في بيان أصدره في الثاني عشر من نيسان 1967 تحت عنوان ((في سبيل إسقاط الحكم الدكتاتوري الرجعي الخانع للاحتكار)) ومما جاء في هذا البيان : (( إن من غير الممكن في الوضع الملموس للعراق أن يحدث انعطاف وطني ديمقراطي جذري في البلاد دون مساهمة فعالة ومؤثرة من الطبقة العاملة وحزبها السياسي ... ويدعو حزبنا الشيوعي كل

الفئات والقوى المعادية للاستعمار والرجعية إلى التعاون وإقامة ائتلاف وطني ديمقراطي ... وتشكيل حكومة ائتلافية ديمقراطية مؤقتة ... تلعب فيها الطبقة العاملة دوراً ينسجم مع وزنها السياسي في حياة البلاد ))[20] . ويبدو واضحاً من سياق هذا النص أن الحزب الشيوعي دعا في بيانه إلى أن يكون ائتلاف القوى السياسية تحت زعامته ، وان لم ينص على هذا الأمر صراحةً .

أما حزب البعث (اليميني) فقد دعا هو الآخر في تموز 1967 إلى إقامة جبهة وطنية تضم مختلف القوى السياسية ، وإقامة حكومة ائتلافية[21] ، في الوقت الذي جدد فيه الحزب الشيوعي في أيلول من العام المذكور دعوته إلى إقامة جبهة وطنية وحكومة ائتلافية ، لكن هذه المرة اشترط صراحةً أن تكون كل من الجبهة والحكومة الائتلافية تحت قيادته[22] ، وأضاف الحزب الشيوعي جماعة (اللجنة المركزية) شرطاً آخر لتحالفاته المزمع القيام بها ذلك هو استثناء حزب البعث (اليميني) من أي تحالفات ينوي عقدها ، بوصف هذا الجناح من البعث كان مسؤولاً أكثر من غيره عما تعرض له الشيوعيين من ملاحقات وتصفيات جسدية طالت كثير من قيادات وكوادر الحزب على اثر انقلاب الثامن من شباط 1963 ، وجاء هذا الاستثناء في قرار اتخذه المجلس الحزبي (الكونفرنس)[23] الثالث الذي عقده الحزب الشيوعي جماعة (اللجنة المركزية) في كانون الأول 1967 ، فيما كان شيوعيو هذا الجناح على علاقة حسنة بيسار حزب البعث العراقي[24] . فيما لم نجد ما يشير بصراحة إلى موقف الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية) من هكذا تحالفات ، إذ إن شعارات هذا الجناح كانت تركز على الثورة الشعبية المسلحة[25] .

أعاد البعثيون (الجناح اليميني) طرح فكرة الجبهة الوطنية والحكومة الائتلافية في أيار 1968[26] في الوقت الذي تخلوا فيه عن شرط قيادة الجبهة أو مفهوم ( الحزب القائد ) [27] ، ذلك المفهوم الذي تبنوه في مؤتمرهم القومي السادس أيام كانوا في السلطة عام 1963 [28] أي إن هذا المفهوم رفعه البعثيون عندما كانوا يمسكون بزمام السلطة في العراق ، وتخلوا عنه بعدما افلت ذلك الزمام من أيديهم . وعموماً وعلى الرغم من كثرة الأصوات والمطالبات الهادفة إلى إقامة جبهة وطنية أو حكومة ائتلافية ، بيد أن تلك الجبهة لم ترَ النور في هذه الآونة .

وتمهيداً لاستيلائهم على السلطة قام يمينيو حزب البعث بعدة خطوات من بينها اتصالهم في حزيران من عام 1968 بالحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) طالبين منه التعاون معهم للإطاحة بنظام حكم اللواء عبد الرحمن عارف ، بيد أن شيوعييّ (اللجنة المركزية) رفضوا الطلب ، لان ذكريات عام 1963 مع البعثيين ما زالت ماثلة أمامهم ، فضلاً عن إن قرار (الكونفرنس) الثالث لحزبهم قد منعَ التعاون مع حزب البعث (الجناح اليميني) ، ولكنهم مع ذلك تعهدوا بعدم الوقوف في طريق البعثيين في حال قيامهم بالانقلاب[29] ، ولعل هذا ما كان يطمح إليه البعثـيون ، بحسب ما ذهب إليه رحيم عجينة عضو لجنة العلاقات الوطنية للحزب الشيوعي (اللجنة المركزية)[30] . وللغرض نفسه وفي الشهر نفسه فاتح البعثيون (الجناح اليميني) شيوعييّ (القيادة المركزية) الذين بدورهم أصروا على إدانة البعثيين للأعمال التي قاموا بها ضد الشيوعيين عام 1963 كشرط أساسي للتعاون ، وبينما كانت المفاوضات مستمرة بين الجانبين أقدم البعثيون على تنفيذ الانقلاب ، بحسب ما ذكره عزيز الحاج سكرتير اللجنة المركزية لجناح الحزب الشيوعي القيادة المركزية (1967– 1969)[31] .

أما الخطوة الأخرى التي قام بها البعثيون (الجناح اليميني) في أواخر حزيران 1968 هي وشايتهم لسلطات الأمن بمقر جناح حزب البعث (اليساري) ، الذي عثر فيه رجال الأمن على سجل كامل بأسماء أعضاء التنظيم وبعض المنشورات ، ومطابع الحزب الأساسية ، وبهذا أضحى الحزب مكشوفاً للسلطات ، الأمـر الذي دفع بقيادته إلى تجميد نشاطه[32] .

وهكذا أَمِنَ حزب البعث (اليميني) جانب ابرز منافسيه المحتملين ، ثم قام في صبيحة السابع عشر من تموز 1968 بتنفيذ عملية الانقلاب ، الذي نجح في القيام به بسهولة بالتنسيق مع مجموعة من ضباط القصر الجمهوري[33] في عملية حامت وأثيرت حول ارتباطاتها الخارجية كثـير من الشكـوك سواء من البعثيين أنفسهم[34] أم مـن غـيرهـم [35] ، وسط أجواء كانت فيها الحكومات الغربية تهاجم سياسة عبد الرحمن عارف ، وبخاصة بعد تطور علاقات نظامه مع الاتحاد السوفيتي ، الذي أُبرمت معه العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ولا سيما في مجال النفط[36] ، فضلاً عن مهاجمته الشركات الاحتكارية الغربية العاملة في العراق[37] ، وحجبه امتياز الكبريت عن شركة (Pan American ) الأمريكية[38] ، وكل هذا يعزز التأكيدات والشكوك التي أشرت ارتباط منفذي الانقلاب مع الغرب بوصف العملية جاءت خدمةً للمصالح الغربية التي تضررت بفعل سياسات عبد الرحمن عارف .

عاد بهذا الانقلاب حزب البعث من جديد إلى الإمساك بزمام السلطة مُصِراً على البقاء فيها مهما كانت التضحيات ، إذ إن التجربة المرة التي خاضها عام 1963 لم تزل ماثلة أمامه . وهكذا تكون قد بدأت صفحة جديدة من تاريخ العراق وتاريخ العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث .

## أولاً : مـوقـف الـحـزب الشيـوعـــي

### مـن انقــلاب 17 تـمـوز 1968

اصدر البعثيون صباح يوم 17 تموز 1968 البيان رقم (1) ، الذي خلا من أي إشارة إلى الجهة السياسية التي قادت الانقلاب ، باستثناء الإشارة إلى أن قادة ((الثورة )) هم من أبناء القوات المسلحة والطلائع الثورية ، إذ جاء في البيان بهذا الصدد ما نصه : ((ان قيادة الثورة تبارك لكم ثورتكم الأصيلة في غايتها ومقوماتها ، لأنها منكم واليكم ، أعدها وفجرها أبناء بررة من قواتكم المسلحة وطلائعكم الثورية )) [39] .

حرص البعثيون على عدم الإشارة في البيان رقم(1) إلى أن حزبهم هو الذي قاد عملية الانقلاب ، وذلك نابعٌ من إدراكهم العميق بأن حزبهم لا يحظى بتأييد شعبي واسع ، وهذا ما أكدته على السواء مصادر بعثية[40] ومحايدة[41]، بسبب ما اقترفه البعثيون من مجازر عام 1963 ، بحسب وصف صلاح عمر العلي عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية لحزب البعث في العراق[42].

وبعد أن صب البيان مكنون غضبه على نظام الحكم السابق له ، ناعتاً إياه بمختلف الأوصاف الدالة على الخيانة والرجعية والجهل والفساد واللصوصية ، وعد بـ ((تحقيق الوحدة الوطنية وتأمين سيادة القانون وتكافؤ الفرص بين المواطنين ... وإنهاء مشكلة الشمال بحكمة ودراية ... وإقامة مجتمع تسوده الأخوة والمحبة والتالف الوطني ... وصولاً الى إقامة المجلس الوطني الذي يمثل كافة القطاعات الوطنية والشعبية ))[43] . وحذر البيان بعبارات شديدة اللهجة كل من يحاول الوقوف في طريق الحكم الجديد بأنه سوف يعامل بقسوة شديدة وبلا رحمة ، إذ جاء في البيان بهذا الخصوص ما نصه : ((وليكن واضحاً وحاسماً من أن الثورة ستضرب بيد من حديد وبشدة وبلا رحمة كل من تسول له نفسه العمل على عرقلة مسيرة الثورة ، والعبث بالأمن والاستقرار)) ، كما دعا البيان نفسه إلى تناسي خلافات الماضي وفتح صفحة جديدة[44] ، ويبدو أن هذه الدعوة كانت موجهة للشيوعيين أكثر من غيرهم .

استقبلت جماهير الشعب البيان رقم (1) بعدم الاكتراث واللامبالاة ، لأنها رأت في عملية تغيير الحكم جزء من لعبة الصراع على السلطة ما بين ضباط الجيش ، وهي عملية بعيدة كل البعد عن مصاعب وهموم حياتها اليومية[45].

آثر الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) التريث في الإعلان عن موقفه من الانقلاب ريثما تتضح نوايا الانقلابيين ، لكن انتظاره لم يستمر طويلاً ، فبعد مرور اثني عشر يوماً على وقوع الانقلاب عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً طارئاً في التاسع والعشرين من تموز 1968 ناقشت فيه الوضع السياسي الجديد[46]، وفي ختام الاجتماع أصدرت بياناً أبدت فيه موقفها من الانقلاب ، ولعل أهم ما جاء في البيان هو المطالبة بتحقيق الديمقراطية ، وإقامة حكومة ائتلافية مدعومة بتشكيل جبهة تضم القوى التقدمية ، وكذلك طالب بإصدار عفو عام عن جميع السجناء وإعادة المفصولين إلى أعمالهم ، واحترام حرية الرأي والعقيدة ، وتحريم إسقاط الجنسية ، وإنهاء حالة الطوارئ ، وإطلاق حرية النشاط السياسي ، وحرية الصحافة والتظاهر والتنظيم النقابي ، فضلاً عن مطالبته بحل القضية الكردية بما يتفق والإقرار بحقوق الأكراد[47].

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته على هذا البيان هو لهجة الإلحاح على تحقيق مطالبه ، فضلا عن انه خلا من أي إشارة للدعوة إلى إسقاط الحكم ، الأمر الذي أشر تخلي الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) عن شعار إسقاط الحكم في ظل النظام الجديد ، على الرغم من الخلاف العميق مع قادة هذا النظام ، وزيادة على ذلك دعا البيان إلى إقامة جبهة وطنية وتشكيل حكومة ائتلافية ، وهذا ما يعني قبول شيوعيو (اللجنة المركزية) ضمناً الدخول في تحالف مع حزب البعث (الجناح اليميني) وهو ما كان قد منعه (الكونفرنس) الثالث للحزب الشيوعي (اللجنة المركزية).

وفي الثلاثين من تموز 1968 إذاع احمد حسن البكر، الذي أصبح رئيسا للجمهورية بعد الانقلاب، البيان رقم (27) الذي أعلن فيه إقصاء اثنين من (عصبة ضباط القصر) وهما كل من عبد الرزاق النايف الذي شغل منصب رئيس الوزراء بعد الانقلاب ، وإبراهيم الداوود ، الذي عُين بعد الانقلاب وزيراً للدفاع ، ودعا البكر في البيان ما اسماه بـ (القوى التقدمية) إلى المشاركة في الحكم وتحمل المسؤولية[48]. ويعزو العديد من الكتاب دعوة حزب

البعث الأحزاب الأخرى إلى المشاركة في الحكم ، إلى انه كان مدفوعاً بإدراكه لمحدودية حجم ما يحظى به من تأييد شعبي[49].

يبدو إن ما جاء في البيانين (1) و (27) قد شجع الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) على العمل إلى جانب جهات سياسية أخرى للاضطلاع بدور مؤثر في مجرى الأحداث السياسية المستجدة في البلاد ، لذا قدموا في أيلول 1968 مذكرة إلى رئيس الجمهورية وقعها إلى جانب الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) كل من الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الاشتراكية العربية وبعض الشخصيات المستقلة ، عرضوا فيها المشاكل التي تواجه البلاد على الصعيدين السياسي والاقتصادي مؤكدين في الوقت نفسه على ضرورة نشر الديمقراطية السياسية وتضافر الجهود لمعالجة تلك المشاكل[50].

شهد شهر ايلول من عام 1968 قيام الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) بطرح مسودة ما اسماه (مشروع ميثاق الجبهة الوطنية) الذي ضم مقدمة وستة أقسام وخاتمة ، ولعل أهم ما جاء في مقدمة المشروع هو الدعوة إلى إقامة تحالف سياسي جبهوي بين الأحزاب الممثلة لمختلف طبقات المجتمع ، وان يوضع للتحالف برنامج يتضمن الأهداف المشتركة الناضجة والأكثر إلحاحاً ، على أن لا يعني التحالف مطالبة الأحزاب بالتخلي عن أيديولوجيتها وبرامجها الستراتيجية [51] ، مع التأكيد على عدم وضع شروط مسبقة عن دور كل حزب سياسي في قيادة التحالف الجبهوي[52].

وتضمن القسم الأول من المشروع الدعوة إلى إقامة حكومة ائتلافية تنبثق عن جبهة وطنية تضم مختلف الأحزاب السياسية الوطنية ، فضلاً عن الدعوة إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى أعمالهم ، وإطلاق حرية التنظيم والنشاط السياسي والنقابي ، والدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي يأخذ على عاتقه وضع دستور دائم للبلاد ، فيما خصص القسمان الثاني والسادس لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وضرورة النهوض بواقعها، في الوقت الذي كرس فيه القسم الثالث للقضية الكردية والدعوة لحلها على أساس تمتع الكرد بالحكم الذاتي ، وأكد القسم الرابع ضرورة دعم نضال الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة وتحرير الأراضي العربية المحتلة ، وتطرق القسم الخامس إلى السياسة الخارجية ، إذ شدد المشروع في هذا القسم على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية قائمة على أساس تعزيز التضامن في الكفاح مع الشعوب العربية ، وتعزيز روابط الصداقة والتحالف الى ابعد مدى مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، ومناصرة حركات التحرر في العالم ، والعمل مع كل الشعوب في سبيل درء خطر وقوع حرب نووية ، وفي خاتمة المشروع أكد الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) على ان المشروع هو مسودة قابلة للنقاش والتعديل[53].

وكبادرة حُسن نية قام البعثيون في أيلول 1968 بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة جميع المفصولين لأسباب سياسية إلى أعمالهم ، وتم السماح للشيوعيين في المنفى بالعودة الى العراق ، واخذ الشيوعيون يوزعون نشراتهم علناً، غير ان البعثيين لم يكونوا على استعداد لتلبية أية مطالب أخرى ، وبخاصة تلك التي تتعلق بحرية النشاط السياسي[54]، ولم يخفوا امتعاضهم من الشيوعيين ، بسبب عدم تضمين مسودة (مشروع ميثاق الجبهة) أية إشادة او إشارة إلى التغيير السياسي الذي حدث في السابع عشر من تموز 1968[55]، لكنهم في الوقت نفسه لم يعلنوا عن قبول او رفض المشروع ، وكذلك لم يحددوا في هذه المرحلة شكل أو شروط التحالف الجبهوي الذي دعوا إليه هم أيضاً[56].

رحب شيوعيو (اللجنة المركزية) بخطوة إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة الموظفين المفصولين الى الخدمة ، وفي الوقت نفسه انتقدوا بشدة سلطات حزب البعث واصفين إياها بالسلطات الدكتاتورية العسكرية[57]، إذ دأب شيوعيو هذا الجناح في هذه المرحلة على انتهاج سياسة تأييد وانتقاد السلطة في آن واحد،وقد جاء وصف هذا الواقع في وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) ، بما نصه: ((ان سياسة حزبنا إزاء الحكومة القائمة ستستمر على أساس المعارضة والانتقاد لكل ما هو سلبي وخاطئ ولنهج الحكومة المعادي للديمقراطية ... ان حزبنا خلال السنتين الاخيرتين قد دعم بقوة جميع المكاسب التقدمية التي تحققت... ))[58]. وكانت هذه السياسة هي السمة البارزة التي طبعت مواقف الحزب الشيوعي جناح(اللجنة المركزية) ما بين عامي 1968 – 1973 ، على حد وصف زكي خيري (1911-1995) عضو اللجنة المركزية لهذا الجناح[59].

اما بشأن موقف الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية) فانه رحب هو الآخر بقرار إطلاق سراح السجناء السياسيين والإجراءات الأخرى المرافقة له ، وسط أجواء كان فيها شيوعيو هذا الجناح قد بدأوا بالتفاوض مع البعثيين لبعض الوقت من اجل إيجاد صيغة للتعاون او العمل المشترك سواء كان هذا العمل يضمه لوحده إلى جانب حزب البعث او يضم أطراف أخرى معهما ، وكان ذلك قد جرى في غضون الأشهر الأربعة التي أعقبت

17 تموز 1968، غير ان عزيز الحاج ، سكرتير اللجنة المركزية لهذا الجناح ، أكد على عدم اكتمال الإمكانيات اللازمة لقيام تحالف سياسي جبهوي واسع من شانه القيام بانجاز المهام الملحة التي تواجه البلاد ، بحسب تعبيره ، من دون ان يوضح ماهية تلك الإمكانيات[60].

جدد الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) دعوته الى إقامة جبهة موحدة تضم إلى جانب الحزب الحاكم كل القوى الوطنية ، وجاءت هذه الدعوة خلال الاجتماع الكامل للجنته المركزية المنعقد في تشرين الأول 1968 ، بحسب ما أشارت له وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب التي ذكرت بصراحة ووضوح اسم حزب البعث ورغبة الشيوعيين بالتحالف معه على وفق عدة شروط حددها الاجتماع المذكور وهي كما يأتي :

1- الاعتراف باستقلالية الحزب الشيوعي
2- اشتراكه في حكومة ائتلافية.
3- حقه في ممارسة العمل السياسي العلني.
4- حريته في إصدار صحفه.
5- إلغاء القوانين والمؤسسات المعادية للديمقراطية.
6- العمل على حل القضية الكردية على أساس الحكم الذاتي[61].

ونلاحظ هنا بوضوح التكرار والتأكيد ، بل والرغبة الجامحة لدى شيوعيّ(اللجنة المركزية) في التحالف مع البعثيين (الجناح اليميني) ، وإذا كانت هذه الرغبة قد أشير إليها بشكل ضمني سابقاً كما في بيان التاسع والعشرين من تموز 1968، وفي مسودة مشروع ميثاق الجبهة المطروح في أيلول من العام نفسه ، فقد جاءت الإشارة هنا واضحة وصريحة ، وهذا ما يمكن وصفه بالتنازل الذي تحول الى مقدمة لتنازلات أخرى من جانب الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) ، لأن تلك الرغبة جاءت على خلاف مقررات (الكونفرنس) الثالث للحزب ، لكن تلك الرغبة التي بدأت ضمنية ومن ثم أصبحت صريحة تحولت في نهاية المطاف الى مطلب شرعي أقرته أعلى سلطة في الحزب الشيوعي وهي سلطة المؤتمر الوطني ، وذلك في سبيل الحصول مكاسب سياسية أو الاشتراك في السلطة .

برّر الشيوعيون إلحاحهم على تكوين جبهة تضمهم الى جانب حزب البعث الحاكم ، بأن هكذا تحالف يعد ضرورة لابد منها في حينه لحل مشاكل البلاد الأساسية ، وبوجود عناصر داخل حزب البعث تمتلك الاستعداد للتعاون مع طروحات الشيوعيين[62].ومع كل تلك الدعوات المتكررة سواء من جانب الشيوعيين أو من جانب حزب البعث لإقامة تحالف جبهوي وحكومة ائتلافية،غير إننا لم نجد فيما أمكننا الاطلاع عليه من مصادر ما يشيرالى إفصاح البعث،الذي يمسك بزمام السلطة،عن شروطه للتحالف أو الرد على شروط الآخرين في غضون السنة الأولى من حكمه الثاني،فمن الراجح انه كان يستهدف كسب الوقت في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه .

ومهما يكن من أمر ، ففي السادس والعشرين من تشرين الأول 1968 أنذر عمال شركةالزيوت النباتية في بغداد إدارة الشركة بالإضراب إذا لم توافق على منحهم نسبة (5٪) من أرباح الشركة ، لكن إدارة الشركة رفضت الإنذار، الأمر الذي أدى الى إضراب العمال في الخامس من تشرين الثاني 1968 بدعم وتأييد من شيوعيّ (القيادة المركزية) الذين كان لهم كثير من المؤيدين بين عمال الشركة[63]، وعن هذا الإضراب ونتائجه نشرت صحيفة طريق العمال السرية[64] مقالاً تحت عنوان ((حول إضراب عمال الزيوت النباتية)) ومما جاء فيه : ((وفي الساعة الأولى من الإضراب وسعياً وراء كسره في بدايته ، أطلق أنصار البعث الحاكم الرصاص على العمال من رشاشاتهم ومسدساتهم بعد اقتحام المعمل عنوة حيث كان يعتصم المضربون))[65]، وقد أدت عملية الإقتحام ، بحسب الصحيفة المذكورة ، الى مقتل العامل (جبار لفته) ، وجرح واعتقال العشرات من العمال ، فضلاً عن فشل الإضراب[66].

وبعد يومين من الإضراب احتفل أنصار الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) في ساحة السباع ، القريبة من ساحة النهضة ببغداد ، بمناسبة الذكرى الحادية والخمسون لثورة (أكتوبر) الاشتراكية ، وعلى الرغم من حصولهم على الإجازة الرسمية من السلطات بإقامة الاحتفال ، إلا إنهم تعرضوا لمهاجمة عناصر مسلحة[67]، وقتل في الهجوم ثلاثة أشخاص ، فضلاً عن الجرحى والمعتقلين ، وكتبت صحيفة طريق العمال عن الحادث ما نصه : (( وفي مساء 11/7 تجمع المئات من المواطنين في ساحة السباع ، بهدف إقامة احتفال جماهيري ... ولكن السلطات الدكتاتورية أغرقت هذا الاحتفال بالدماء وأقامت مجزرة ذهب ضحيتها ثلاثة مناضلون هم وليد الخالدي ، أدور عبد النور، وحسين علي ، كما جرح آخرون ، واعتقل العديد من المواطنين ))[68]. وقد اتهمت

بالوقوف وراء مهاجمة هذا الاحتفال وإضراب عمال الزيوت قوات خاصة من مكتب الأمن القومي المرتبط مباشرة بصدام حسين الذي كان يشغل في حينها منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة[69].

لجأ الحزب الشيوعي (جناح القيادة المركزية) بعد هذه الأحداث وبعد ما أخذت السلطات بتصعيد عمليات الاعتقال والتنكيل بأنصاره ، الى تبني ما اسماه بـ(العنف الثوري) في كانون الأول 1968، وتطور الأمر الى رفع شعار ( إسقاط السلطة) مطلع عام 1969، مع العلم ان هذا الجناح كان يركز في دعايته منذ الأسابيع الأولى لانقلاب السابع عشر من تموز على أسلوب الكفاح المسلح ، والنقد الشديد للسلطة تعبيراً عن عدم ثقته بها ، ولكن من دون الإعلان عن تبني شعار إسقاطها على حد تعبير عزيز الحاج[70]، وهذا ما تؤيده وجهة النظر البعثية التي طرحها سمير عبد الكريم في الجزء الخامس من كتابه الموسوم : ((أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ))[71].

شهد مطلع عام 1969 موجة من العنف غير المسبوق ، وكانت أجهزة السلطة هي الأداة المنفذة لتلك الموجة بذرائع مختلفة منها الإعلان عن كشف مؤامرة انقلابية في الخامس من كانون الثاني 1969[72]، أو إلقاء القبض على ما ادعت انها شبكات تجسس[73]، وقد جرفت هذه الموجة في طريقها العديد من عناصر الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية) إذ القي القبض على معظم قيادات هذا الجناح في شباط من العام نفسه[74]، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه اعتقل عزيز الحاج سكرتير اللجنة المركزية لهذا الجناح ، ودعا الحاج في لقاء تلفزيوني إلى تأييد السلطة ، وأشاد بحزب البعث لحد المبالغة ، على حد تعبير عزيز الحاج نفسه[75]، لذا اخذ تأثير هذا الجناح يضعف تدريجياً في الساحة السياسية على اثر كشف بعض قادته في المعتقل عن تنظيماته السرية[76]، وانضمام كثير من عناصره الى جناح ( اللجنة المركزية)[77].

كان شعار : ((إسقاط السلطة)) سبباً رئيساً في كسر شوكة جناح (القيادة المركزية) في الوقت الذي كان فيه جناح (اللجنة المركزية) لم يزل الى هذا الوقت يتمتع بحيويته وقدرته على التحرك ، وقيادته لم يصل إليها الاعتقال ، على الرغم من أن عناصره كذلك لم تسلم من عمليات المطاردة والاعتقال ، لكن تلك العمليات لم تكن بضراوة ما تعرض له زملاؤهم في الجناح الآخر .

وفيما كان شيوعيو (القيادة المركزية) يتلقون الضربات الموجعة والمتتالية من البعثيين ، كان أقرانهم شيوعيو (اللجنة المركزية) في هذه الأثناء في شبه هدنة مع حزب البعث ، الذي كان يعقد مع ممثليهم اللقاءات والاجتماعات بين الحين والآخر من اجل تنقية الأجواء بينهما[78]، وقد تعززت العلاقة بين الجانبين بتأثير العديد من الخطوات التي اتخذها حزب البعث الممسك بالسلطة ، ولعل ابرز هذه الخطوات هي السماح للحزب الشيوعي[79] بإصدار مجلته الشهرية المسماة بـ (الثقافة الجديدة) التي صدر عددها الأول في نيسان 1969 [80] ، وفي الأول من أيار من العام نفسه اعترف العراق بجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)[81]، وكان لهذه الخطوة أهمية سياسية كبيرة بوصف العراق أول دولة تعترف بألمانيا الشرقية من خارج دول المعسكر الاشتراكي ، وقد وضع هذا الاعتراف في إطار رغبة العراق بتمتين صداقته مع الاتحاد السوفيتي وباقي دول المعسكر الاشتراكي[82].

أقدم البعثيون على اتخاذ خطوات أخرى كان من شأنها الدفع باتجاه توطيد العلاقة مع الحزب الشيوعي لعل أهمها عقد اتفاقية استثمار الكبريت مع بولندا في الأول من آيار 1969، ومعاهدتا التعاون الفني والاقتصادي مع كل من ألمانيا الشرقية في أواخر الشهر نفسه[83]، والاتحاد السوفيتي في حزيران من العام المذكور[84]، فضلاً عن دعم حركات التحرر الوطني في أسيا وأفريقيا ، وقد رحبَّ الحزب الشيوعي بجميع هذه الخطوات واصفاً إياها بالإجراءات التقدمية المعادية للامبريالية[85]، ولعل كل هذا شجع عزيز محمد[86] ، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، على مطالبة حزب البعث بتشكيل جبهة وطنية تنبثق عنها حكومة ائتلافية تلتزم بميثاق الجبهة ، منتقداً في الوقت نفسه استئثار حزب البعث بالسلطة لوحده من دون إشراك بقية القوى والأحزاب الوطنية ، وجاءت هذه المطالب وتلك الانتقادات في الخطاب الذي ألقاه من على منصة مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في موسكو ما بين الخامس والسابع عشر من حزيران 1969 ، ومما جاء في الخطاب : (( إن حزبنا يدعو إلى إقامة الحكومة الائتلافية المنبثقة عن الجبهة الوطنية والى تصفية جذرية ومتكاملة لكل مخلفات الاضطهاد السياسي ولكل مظاهر الاستبداد والتعسف . ويعتبر حزبنا ذلك كله شرطاً جوهرياً لإقامة جبهة وطنية شاملة ))[87].

وعلى الرغم من إن كل تلك الخطوات التي اتخذها حزب البعث كانت تُنبئ عن عزمه على التقرب أكثر من الحزب الشيوعي ، لكنه على ما يبدو لم يكن جاداً في حواره معه بشان تشكيل جبهة وطنية تضمه إلى جانب

العديد من الأحزاب الأخرى ، إذ لم يفصح حزب البعث إلى هذا الوقت عن شروطه أو رؤيته لشكل أو جوهر الجبهة المزمع إقامتها .

ومن اللافت للانتباه انه في الوقت الذي كان فيه حزب البعث يحاور قادة الشيوعيين ، كان يقوم في الوقت نفسه بمطاردة واعتقال ، بل وحتى اغتيال بعض العناصر الناشطة في الحزب الشيوعي[88]، مثلما حدث لعضو لجنته المركزية ستار خضير، الذي اغتيل في الثامن والعشرين من حزيران 1969[89]، وقد أثارت تلك العمليات حفيظة واستياء قادة الحزب الشيوعي الذين ابدوا استغرابهم منها في أثناء لقاءاتهم التفاوضية مع البعثيين ، الذين أكدوا بدورهم وبصراحة على عدم رغبتهم بتوسع نشاط الشيوعيين، بل كانوا يريدون هذا النشاط في أضيق الحدود وتحت السيطرة[90]، إذ كان الحزب الشيوعي يتمتع بشعبية أوسع مما للبعثيين في العديد من مناطق البلاد[91]، وهو ما لم يُطقه البعثيون على ما يبدو .

لم يحرز الحوار بين الحزبين تقدما ملحوظاً ، لذا شَرعَ الحزب الشيوعي في تكثيف جهوده الداعية إلى تشكيل جبهة وطنية ، وقد أخذت تلك الجهود أشكالا مختلفة شغلت الجهود الصحفية مساحة واسعة منها ، إذ بدأت مجلة (الثقافة الجديدة) ، المجازة تواً ، حملة صحفية دعت فيها إلى تشكيل الجبهة المنشودة ، ففي عددها الثالث الصادر في حزيران 1969 نشرت مقالاً لعضو اللجنة المركزية للحزب زكي خيري، ومما جاء في المقال : ((إن جبهة موحدة تضم الأحزاب السياسية المعادية للاستعمار والصهيونية ، المجربة الراسخة الجذور في المجتمع هي وحدها التي تستطيع فعلاً تعبئة قوى الشعب ))[92]. وفي سياق الموضوع نفسه نشرت المجلة في عددها الرابع الصادر في تموز من العام نفسه مقالها المعنون ((موضوع الجبهة التقدمية الداخلية وشعار مكافحة الشيوعية )) أوضحت فيه المجلة بان اضطهاد وملاحقة الشيوعيين قد جاء بوحي من المخابرات الأمريكية المختفية وراء واجهات تمثلت ببعض الساسة والقادة العسكريين ، مستهدفة ضرب الحركة الوطنية بإشغال الأحزاب التقدمية بمعارك جانبية تمهيداً لضربها وتعطيل أعمالها ، وقد كُشفت بعض تلك الواجهات من قبل سلطة حزب البعث ((التقدمية)) بحسب وصف المقال الذي جاء فيه بهذا الصدد ما نصه : ((... ولهذا فالمعركة لا تنتهي إلا بتصفية المصالح الامبريالية والارتباطات الجاسوسية والمشبوهة كضمانة أولى لنشوء جبهة داخلية جماهيرية صلبة ... إن هذا النهج يتطلب من السلطة الكشف عن الوجوه القذرة التي لبست لبوس الوطنية ومارست أعمال التنكيل لتشويه سمعة الحركة التقدمية ، إن الكشف عن هذه الوجوه ... سيساعد حتما على تبديد الكثير من الحسابات بين القوى التقدمية ، ويؤثر ايجابياً في تطوير الحوار حول تكوين الجبهة الوطنية ))[93].

وتواصلاً مع هذه الجهود كتب مكرم الطالباني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مقالاً تحت عنوان: ((الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق )) نشرته مجلة (الثقافة الجديدة) في عددها الرابع أيضاً ، أكد فيه ضرورة القيام بالإصلاحات السياسية اللازمة لتحقيق التضامن الوطني ، وإقامة حكومة ائتلافية تنبثق عن مجلس وطني منتخب ، ولأجل تحقيق هذه الأهداف لابد من تقديم تنازلات متبادلة من جانب الحزب الحاكم والأحزاب التقدمية ، رافضاً في الوقت نفسه وضع شروط مسبقة بخصوص الجبهة أو الحزب الذي سيقود تحالف الأحزاب في الجبهة الوطنية المراد تشكيلها[94].

دفع الحوار المتعثر مع حزب البعث بالحزب الشيوعي إلى تقديم مذكرة تفصيلية إلى القيادة القطرية لحزب البعث في الثلاثين من تموز 1969 بخصوص التحالف الجبهوي المزمع تشكيله ، وقد جاءت الإشارة لمضمون هذه المذكرة في نشرة خطية لصحيفة طريق الشعب ، المحظورة والناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) ، ولأهمية ما ورد في هذه المذكرة ، التي لم يكشف النقاب عن تفاصيلها من قبل بحسب ما نعتقد[95] ، لذا نحاول تناولها بشيء من التفصيل ، إذ إنها ضمت تساؤلات وأفكار مهمة بشأن جملة من القضايا التي تخص تشكيل الجبهة المنشودة ، وقد عرضت نشرة (طريق الشعب) فقرات مطولة منها ، ويبدو من سياقها أن أموراً ومسائل جوهرية لم يجرِ بحثها أو الاتفاق بشأنها ، إذ أشارت المذكرة إلى إن الحوار بين الحزبين قد اقتصر بعد عام من انطلاقه على المطالبة بوقف عمليات الاضطهاد والملاحقة التي يتعرض لها عناصر الحزب الشيوعي إلى جانب بحث المستلزمات الأولية للتعاون من دون ذكر طبيعة تلك المستلزمات ، وان أموراً عدة لا تزال معلقة أو غير مفهومة تخص قيام الجبهة الوطنية ، وقد وضعت تلك الأمور على شكل أسئلة ضمنتها المذكرة المشار إليها ، وفيما يأتي نص تلك الأسئلة :

(( أولاً - ما هو مفهوم حزب البعث العربي الاشتراكي عن ((الجبهة الوطنية التقدمية)) ؟ وما هي القوى والأحزاب التي تكون قوام هذه الجبهة ؟ ما هي الأهداف التي يمكن أن تتحد حولها هذه الأحزاب والقوى ؟

ما هو دور الجبهة في الحياة السياسية للبلاد ، وما هو موقف حزبكم من مفهوم ((الحكومة الائتلافية)) ((حكومة الجبهة)) .

ثانياً - هل يعترف حزب البعث ... بالقوى الوطنية من خلال واقعها التاريخي والنضالي ((كأحزاب سياسية منظمة)) ام يقتصر للبعث وحده كحزب سياسي .

ثالثاً - إذا كان حزب البعث .. يعترف بغيره من الأحزاب السياسية فما هو مفهومه لمبادئ ((التكافؤ والمساواة)) وما هو موقفه من مبدأ ((الاستقلال التنظيمي والايديولوجي)) لهذه الأحزاب وبالتالي من حقها في النشاط السياسي المشروع ؟

رابعاً - إذا كان حزب البعث ... يقر بمفهوم التكافؤ والمساواة بين الأحزاب السياسية الأخرى فهل يعني ذلك انه تخلى (ليس رسمياً فقط)[96] عن مفهوم (الحزب القائد والرائد) وما هو المفهوم الذي ينطوي على التمسك بـ (نظام الحزب الواحد) أو معاملة الأحزاب الأخرى كقوى مساعدة أو ثانوية ؟

خامساً - إذا كان حزب البعث يشاطر حزبنا وسائر الأحزاب الوطنية وجماهير الشعب – الشعور بالأهمية الملحة ((ولا سيما في الظرف الراهن)) لإقامة تعاون وطني شامل يدرأ المخاطر المحدقة بالبلاد ويضع الحلول السريعة للمشاكل القائمة. فما هي الصيغة العملية التي يقترحها حزبكم للمباشرة بإقامة مثل هذا التعاون ؟

سادساً - ما هو موقف حزب البعث من الأوضاع التي تترك أثارها السلبية على تطور العلاقات بين القوى الوطنية وعلى المساعي المبذولة لإيجاد التعاون – ولاسيما فيما يتعلق باستمرار الأوضاع الاستثنائية – مع الاحتفاظ بسائر المواقف والأساليب اللاديمقراطية والقوانين الرجعية الموروثة من العهود الديكتاتورية السابقة ؟ وكذلك من الأوضاع المقترنة ببقاء عواقب الاضطهادات [ هكذا وردت في النص ] السابقة – ونشوء مظاهر جديدة للاضطهاد ؟

سابعاً – ما هي التدابير التي يرى حزبكم المباشرة بوضعها قيد التطبيق لمجابهة الوضع المتفاقم في كردستان – بوقف الصدامات المسلحة . وإزالة حالة التوتر وخلق جو ملائم للمفاوضات والتفاهم – بغية تهيئة الشروط المساعدة على التقدم نحو حل ديمقراطي سلمي للمشكلة الكردية ؟

ثامناً - ألا يعتقد حزب البعث أن حل المشكلة الكردية هو من أهم السبل لتدعيم الجبهة الداخلية والوسيلة الوحيدة لدعم الجبهة الشرقية والقوى الأساسية للجيش العراقي المرابط في كردستان والبعيدة عن ميدان المعركة الرئيسية مع العدو الإسرائيلي ؟

[تاسعاً]- ما هي التدابير والوسائل التي تقع على عاتق حزبكم مسؤولية اتخإذها لتعبئة قوى الشعب وطاقات البلاد ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تهدد البلاد ومن اجل المساهمة الجدية الواسعة في المعركة الدائرة ضد العدوان الإسرائيلي الامبريالي ... ؟ ))[97].

أشارت النشرة الخطية لصحيفة طريق الشعب إلى إن الحزب الشيوعي لم يتلقَ رداً على تساؤلاته الواردة في المذكرة ، والتي من شأن الإجابة عليها الإسهام في اختصار الوقت ونقل الحوار إلى مستوى العمل الجاد من اجل الجبهة الوطنية أو تحقيق أي شكل من أشكال التعاون الوطني الفعال على حد تعبير ما جاء في النشرة[98].

أبدى الحزب الشيوعي ، في المذكرة التي نحن بصدد استعراض بعض فقراتها ، أسفه وامتعاضه من تلكؤ الحوار أو ما اسماه بعدم جدية حزب البعث في مسألة التعاون ، وأعاد التأكيد على ما تم طرحه من مفاهيم في مجلة (الثقافة الجديدة) بخصوص من يقود الجبهة المزمع إقامتها ، إذ أكدت المذكرة بهذا الشأن ضرورة ترك مسألة من يقود الجبهة للاختيار الواعي من الجماهير ، وعدم جعل هذه القضية شرطاً للتعاون من قبل أي حزب[99].

وأوضح الحزب الشيوعي في المذكرة أيضاً الشروط أو الأسس الأخرى الواجب توافرها من اجل قبوله مبدأ التحالف الجبهوي . ولعل أهم ما عَرضهُ بهذا الصدد ما نصه:((إن من شروط التعاون أيضاً الاعتراف المسبق بالتمايز الطبقي والأيديولوجي للأحزاب المختلفة... [ولأجل أن] تكون الجبهة الوطنية أداة سياسية فعالة ينبغي أن يكون برنامجها ملزما للسلطة السياسية . وان تنبثق منها (حكومة ائتلافية) تمثل سائر أطرافها المتحالفة ))[100].

ان أهم ما يمكن أن نستنتجه من المذكرة التي استعرضنا بعض فقراتها هو إن المفاوضات أو الحوار ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث كان شكلياً ولم يمس جوهر القضية الأساسية التي تم من اجلها وهي قضية إقامة تحالف جبهوي ، إذ يبدو أن المفاوضات بشأن هذا التحالف كانت صعبة جداً أو أنها كانت تسير ببطء شديد إلى درجة إن المفاهيم التي طرحتها المذكرة على شكل أسئلة قد بقيت معلقة من دون التوصل إلى تفاهم مشترك بشأنها بعد مرور سنة كاملة على بدء الحوار ! أو انه لم يتم التطرق إليها أو الى بعضها بشكل مقصود ، الأمر

الذي يؤشر عدم الجدية في السعي لإنجاح الحوار من قبل حزب البعث بوصفه الطرف الذي يمسك بزمام السلطة ، وهو ما يمنحه القدرة على دفع عجلة الحوار الى الأمام بصورة أسرع ، لذا فمن المرجح أن حزب البعث كان يستهدف كسب الوقت لفرض شروطه ورؤيته الخاصة بخصوص القضايا المطروحة ، ويصبح هذا الرأي أكثر قبولاً إذا ما علمنا أن حكومة البعثيين كانت تواجه في هذه المرحلة تحديات ومشاكل عدة منها داخلية وأخرى خارجية ، ولعل هذا ما يفسر لنا سكوت حزب البعث وعدم رده على طروحات الحزب الشيوعي ، وعندما خف ضغط بعض تلك التحديات أو المشاكل وبخاصة المشكلة الكردية راح البعث يفصح عن شروطه للتحالف الجبهوي ، وهذا ما حدث بالفعل كما سنبين لاحقاً .

ومهما يكن من أمر، استمر حزب البعث بممارسة عمليات التنكيل ضد عناصر الحزب الشيوعي بحسب ما أشارت إليه عدة مصادر فضلاً عن المصادر الشيوعية ، ففي أيلول 1969 اغتيل عبد الأمير سعيد[101] عضو لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي ، أعقبه عمليات اعتقال واسعة النطاق شملت العديد من كوادر الحزب في مختلف مناطق العراق[102]، لذا أعادت مجلة (الثقافة الجديدة) ، في عددها الصادر في كانون الأول 1969، التأكيد على ضرورة إطلاق حرية التنظيم السياسي ، داعيةً في الوقت نفسه إلى إلغاء المادة (200) من قانون العقوبات[103]، إذ وصفت تلك المادة بأنها : ((تبعث الحياة في شعار مكافحة الشيوعية بأسلوب جديد ))[104].

وثمة سؤال يطرح نفسه الآن هو : إلى أي مدى ظل الحزب الشيوعي متمسكاً بشروطه التي طرحها لإقامة تحالف جبهوي؟ أم انه تراجع عنها أو عن بعضها بعد مدة طالت أو قَصُرت ؟ وهل جاء هذا التراجع ، إذا كان قد حصل ، بفعل مُتغيرات أو ضغوط سياسية داخلية ؟ أم خارجية ؟ أو كلا الأمرين معاً ؟ وهل كان حزب البعث بمنأى عن تلك المتغيرات أو التحديات ؟ هذا ما سنحاول بحثه والإجابة عليه في الصفحات القادمة .

## ثانياً: أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في تطور العلاقة بين الحزبين (1968 – 1972)

لا يمكن النظر إلى طبيعة العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق بمعزل عن التطورات السياسية الداخلة للبلاد ، فضلاً عن بعض مما يتعلق بالعلاقات الخارجية للبلد أو للأحزاب المذكورة على حدٍ سواء ، وبخاصة تلك العلاقات التي أدت دوراً مهماً في التأثير على طبيعة العلاقة بين الحزبين ، ونجد في اغلب الأحيان أن كثيراً من التطورات السياسية الداخلية كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الخارجية الرسمية وغير الرسمية وتنعكس عليها سلباً أو إيجاباً بحسب نوع وظروف ذلك التطور أو تلك العلاقة ، لذا فلابد لنا من الإلمام على اقل تقدير بالخطوط العريضة للتطورات والجوانب المذكورة إذا ما أردنا أن نُكون تصوراً واضحاً عن الموضوع . وقد كانت القضية الكردية واحدة من أبرز وأعقد تلك التطورات على الصعيد الداخلي ، إذ عادت لتتصدر واجهة الأحداث مع نهاية عام 1968 وبداية عام 1969 مرتبطةً بشكل من الأشكال بالتهديد الإيراني .

### 1- القضية الكردية والتهديد الإيراني :

تعد القضية الكردية واحدة من أعقد القضايا التي واجهت الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وكانت من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الداخلي للبلاد[105] ، وقد انسحب هذا التوصيف للقضية على ما واجهته منها حكومة حزب البعث التي جاءت عام 1968، إذ اعترف البعثيون بهذا الواقع في التقرير السياسي لمؤتمرهم القطري الثامن ، الذي جاء فيه بهذا الصدد ما نصه: ((كانت المسألة الكردية أكثر المعضلات التي واجهت حزب البعث ... والثورة خلال السنوات الماضية صعوبة وتعقيداً ...))[106].

لقد كان امتصاص أو إضعاف كل من الحزب الشيوعي والحركة الكردية بأي طريقة كانت من دون إعطائهما أي تنازلات جوهرية بالمشاركة في الحكم من أولى أولويات حزب البعث ، كونهما يشكلان تهديداً جدياً لوجوده ، لذا أعلن في البيان الأول للانقلاب الصادر في 17 تموز 1968 عن عزمه حل القضية الكردية ((بحكمة ودراية)) بحسب تعبير البيان[107]، وبعد أسبوع تعهد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر بتنفيذ بنود بيان البزاز[108] لعام 1966 الخاص بالقضية الكردية ، وبإنشاء جامعة السليمانية ومجمع علمي كردي[109]، فيما ضم مجلس الوزراء أربعة وزراء أكـراد ، كان واحدٌ منهم ممثلاً عن الملا[110] مصطفى البارزاني[111] زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني[112].

ورغبةً من حزب البعث في تحجيم دور الملا مصطفى البارزاني داخل الساحة السياسية الكردية ، فقد تحالف مع مجموعة جلال طالباني[113] – إبراهيم احمد[114] المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وكانت هذه المجموعة أكثر استجابةً واستعداداً للتعاون ، لكونها كما هو البعث تعتنق الأفكار القومية والاشتراكية ، وقد تلقت

هذه المجموعة من البعث دعماً مالياً وإعلامياً ، غير أن البارزاني اشترط نبذ البعث لهذه المجموعة كشرط أساسي للتعاون ، وعندما رفض البعثيون هذا المطلب سحب البارزاني ممثليه من مجلس الوزراء في السادس والعشرين من آب 1968[115]، وبدا واضحاً أن الأمور بدأت تتجه نحو التصعيد بعدما كانت المنطقة تعيش حالة من الاستقرار أو الهدنة التي دامت لأكثر من عامين على اثر إعلان بيان البزاز، الذي ظل حبراً على ورق[116].

هاجمت قوات الملا مصطفى البارزاني القوات الحكومية وكذلك اشتبكت مع القوات التابعة لمجموعة جلال طالباني – إبراهيم احمد ما بين أيلول وكانون الأول من عام 1968 موقعة بعض الخسائر عند الجانبين[117]، في خطوة تبدو وكأنها استعراض للقوة ، أو لإثبات نفوذه الواسع في كرديستان في مقابل جماعة جلال طالباني – إبراهيم احمد ، في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي يحث السلطة باستمرار في بياناته ، ومقالاته الصحفية على إيجاد حل للقضية الكردية على أساس الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد وضرورة تمتعهم بالحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية ، وهذا عين ما طرحه ببيانه في التاسع والعشرين من تموز 1968[118]، وفي مسودة مشروعه لإقامة الجبهة الوطنية الذي طرحه في أيلول من العام المذكور[119]، وكذلك في ما جاء بمقررات الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب المعقود في تشرين الأول من العام نفسه[120].

يرى المتتبع أن مواقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية كانت مُستقاة أساساً من تقرير اللجنة المركزية للحزب الموسوم : ((سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً ))[121]،الذي كان قد اقره الحزب في إذار من عام 1962، إذ إن معظم مواقفه اللاحقة من تلك القضية كانت تستند إلى ما طرحه من أفكار وحلول في ذلك التقرير، الذي وصفه في أدبياته فيما بعد بما نصه : ((إن أكمل برنامج للقضية الكردية هو البرنامج الذي وضعه حزبنا وبالأخص منذ إذار 1962 ))[122]. وان لم يأتِ الحزب الشيوعي بما هو جديد بخصوص مواقفه من القضية الكردية بعد 17 تموز 1968، إلا أن طروحاته كانت متناغمة بدرجة كبيرة مع مطالب الكرد غير أن هذا لم يكن كافياً لدفع كل منهما (الأكراد والشيوعيين) للوقف معاً في مواجهة السلطة لإرغامها على قبول مطالبهما ، الأمر الذي انعكس سلباً على تحقيق تلك المطالب كما سيتضح لنا ذلك لاحقاً .

وإدراكاً من حزب البعث لعدم رسوخ نظامه بالقدر الكافي ، فإنه لم يكن راغباً بالدخول في صراع مسلح في كردستان وهو لما يثبت إقدامه في السلطة بعد ، هذا زيادة على التقارير التي تلقتها قيادته من كبار ضباط الأركان الذين لم يحبذوا الدخول في صراع مسلح ضد قوات البارزاني التي كانت تحظى في هذا الوقت بالدعم الكامل من الحزب الشيوعي العراقي ، فضلاً عن الدعم الخارجي وحصولها على الأسلحة المتطورة بما فيها الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات ، إلى جانب تمتعها بالتدريب الجيد . بحسب وصف احد التقارير المذكورة [123] ، الأمر الذي دفع بحكومة حزب البعث إلى العمل على تلطيف الأجواء مع الملا مصطفى البارزاني ، محاولةً كسب الوقت[124] ، لذا اتخذ حزب البعث عدة قرارات بشأن القضية الكردية في مؤتمره القطري السابع المنعقد ما بين أواخر عام 1968 وبداية عام 1969[125] ، ولعل أهمها هو الالتزام بحق الكورد في التمتع بحقوقهم وتطوير خصائصهم القومية في إطار الوحدة الوطنية[126] ، إلى جانب الإعلان عن الرغبة في تسوية القضية الكردية بالطرق السلمية وعلى أساس بيان البزاز لعام 1966[127] .

ازدادت مخاوف الحكومة من نشوب الحرب في كردستان مع تصاعد وتيرة الدعم الإيراني لقوات الملا مصطفى البارزاني بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة ، لذا بادرت في شباط 1969 إلى الإعلان عن عزمها للقيام بتنفيذ أهم البنود الواردة في بيان البزاز، في حين تجاهل البارزاني تودد الحكومة ، التي لم تقطع علاقتها مع مجموعة جلال طالباني – إبراهيم احمد، ولهذه الأسباب بادرت قوات البارزاني في إذار 1969 إلى مهاجمة القوات الحكومية والمنشات النفطية في كركوك ملحقةً بها أضرار كبيرة ، مما قلص قدرات تصدير النفط بنحو (70 ٪) لمدة عشرة أيام[128].

جاء التهديد الإيراني العلني في خضم هذه الأحداث ، ليزيد من حراجة موقف حكومة حزب البعث ، إذ ألغت إيران من جانبها في نيسان 1969 اتفاقية الحدود لعام 1937 الخاصة بمنطقة شط العرب ، والتي تمنح العراق السيطرة عملياً على النهر المذكور[129]، ولم تكن حكومة حزب البعث في تلك الآونة قادرة على مواجهة إيران عسكرياً ، لذا اقترحت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، لكن إيران رفضت المقترح العراقي ، وأرادت معاهدة ثنائية يتم بموجبها ترسيم الحدود من جديد بين البلدين[130]، وهكذا بقيت المسألة معلقة في هذه المرحلة ، في الوقت الذي زادت فيه إيران من دعمها للحركة الكردية المسلحة في العراق ، وبات واضحاً وبشكل لا لبس فيه أن إيران والعراق يقتتلان بالوكالة في الشمال العراقي ، إذ إن الأولى زادت من دعمها للملا مصطفى البارزاني بالأسلحة المتطورة ، فيما كان الثاني يدعم قوات جلال طالباني – إبراهيم احمد[131].

وإزاء توتر الأجواء في كردستان على نحو ما ذكر آنفاً ، قدم الحزب الشيوعي في السابع عشر من نيسان 1969 مذكرة إلى رئيس الجمهورية وأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث دعا فيها إلى حل القضية الكردية عن طريق المفاوضات ، غير أن المذكرة تم تجاهلها ، لذا بادر الحزب الشيوعي إلى القيام بحملة لجمع التواقيع على مذكرة شعبية تطالب بالحل السلمي للقضية الكردية[132]، بيد أن الحملة قد أخفقت في تحقيق غايتها ، بسبب الوقوف ضدها ليس من قبل سلطات حزب البعث فقط ، بل كذلك من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الذي عرقل بدوره القيام بالحملة ، وتعرض الشيوعيون الذين أخذوا على عاتقهم القيام بها في كردستان إلى مختلف أنواع المضايقات من ((اعتقال وتعذيب وتهديد سلطات الثورة الكردية )) على حد وصف الكادر الشيوعي عزيز سباهي ، الذي عزى هذا الموقف من الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى عدم رغبة الحزب المذكور بظهور منافس له على زعامة الشعب الكردي ، على الرغم من حرص قيادة كل من الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني على الاحتفاظ بعلاقاتهما الطيبة ، ولكن بالمقابل كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يمنع المنظمات الشيوعية من العمل في بعض المناطق الكردية بدافع المنافسة كما أسلفنا[133].

ازدادت الأوضاع تعقيداً في شهر آب من عام 1969، إذ دخلت القوات الحكومية العراقية ، المدعومة بالطائرات ، بشكل مباشر على خط النزاع في كردستان وهاجمت بعض القرى الكردية ، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الخسائر في صفوف المدنيين[134] ، لكن الحكومة أدركت في النهاية محدودية حجم ونفوذ جماعة جلال طالباني – إبراهيم احمد في كردستان[135] ، لذا اقتنعت أن لابد لها من عقد اتفاق مع الملا مصطفى البارزاني إذا ما أرادت إنهاء الأزمة ، وعلى هذا الأساس بدأت مفاوضاتها معه سراً في أيلول 1969[136].

توقف القتال في كانون الأول من عام 1969 ، الأمر الذي لَقيَّ ترحيباً واسعاً من مختلف أوساط الرأي العام العراقي ، فيما أبدى الحزب الشيوعي ارتياحاً ملحوظاً لهذا الموقف ، ودعا إلى تجاوز بيان البزاز إذا ما أريد حل القضية الكردية حلاً جذرياً ، لان البيان المذكور، بحسب رأي الشيوعيين ، لم يقدم إلا معالجة جزئية للقضية ، التي أثرت سلباً على كامل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى القدرة العسكرية للبلاد ، وان حل هذه القضية بشكل جذري من شأنه أن ينعكس إيجاباً على تلك الأوضاع ، ويغلق الباب أمام التدخلات الخارجية في الشأن العراقي[137].

ويبدو واضحاً أن البعثيين لم يكن باستطاعتهم مواجهة خطرين في آن واحد ، الخطر الخارجي المتمثل بإيران الغير قادرين على مواجهتها عسكرياً ، والخطر الداخلي الذي تجسد بالأكراد ذلك الخطر الذي لم ترغب حكومة حزب البعث في حسمه بالقوة وهي لما تثبت أقدامها في السلطة بعد زيادة على ذلك كان وجود الحزب الشيوعي ، بوصفه نداً ومنافساً سياسياً لا يستهان به ، يؤرق البعثيين ، وكان حاضراً في إذهانهم على الدوام مذكراً إياهم بضيق قاعدة تأييدهم الشعبي ، وعلى هذا الأساس لم يكن أمام البعثيين خيارات كثيرة متاحة ، لذا كان لابد لهم من تقديم بعض التنازلات إذا ما أرادوا ترسيخ أركان سلطتهم الوليدة تحت وطأة وضغط هذه الظروف كإجراء مؤقت على اقل تقدير .

ووسط هذه الأجواء أعلنت أجهزة السلطة في كانون الثاني 1970 عن إحباطها محاولة انقلابية قادتها مجموعة من ضباط الجيش والشرطة ، واتهمت إيران وأطراف دولية أخرى بالضلوع في دعم الانقلابيين[138].

أدان الحزب الشيوعي وبقوة المحاولة الانقلابية في صحافته السرية والعلنية ، واصفاً المشتركين فيها بمختلف النعوت الدالة على التخلف والعمالة ، ففي عددها الصادر في كانون الثاني 1970 نشرت مجلة (الثقافة الجديدة) بعضاً من فقرات بيان الحزب الصادر بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الثاني 1970 والمعنون بـ ((ناضلي يا جماهير شعبنا من اجل قطع دابر التآمر الرجعي الاستعماري )) ، إذ أكد البيان أن المحاولة الانقلابية جاءت رداً على الخطوات التقدمية للحكومة في مكافحة شبكات التجسس وتوثيق التعاون الاقتصادي والثقافي مع الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن سعيها لحل القضية الكردية ، الأمر الذي أثار قلق المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والحكم الرجعي (الشاهنشاهي) في إيران ودفعهم للتعاون مع الأوكار الرجعية داخل العراق للقيام بالمحاولة ، على حد وصف البيان ، الذي لم يفوت فيه الحزب الشيوعي الفرصة للمطالبة بتشكيل (الجبهة الوطنية)[139].

أكدت صحيفة الحزب الشيوعي (طريق الشعب)السرية الصادرة أواخر كانون الثاني 1970 في مقالها الافتتاحي المعنون بـ ((الجبهة الوطنية والحكومة الائتلافية الطريق الكفيل بقطع دابر التآمر الرجعي الاستعماري )) على أن المحاولة نفذتها الرجعية المحلية مدعومة من الاستعمار الأمريكي الصهيوني بالتعاون مع حكومة شاه إيران ، وأعادت الصحيفة التأكيد على ما طرحته مجلة (الثقافة الجديدة) من أسباب دفعت الانقلابيين للقيام بمحاولتهم ،

وزادت عليها أسباباً أخرى وبخاصة في المجال الاقتصادي المتعلق باستعانة العراق ببلدان المعسكر الاشتراكي في مجالي النفط والكبريت وانتهاج سياسة تعادي الاستعمار واحتكارات النفط على حد وصف الصحيفة ، التي أكدت كذلك على أن الانقلابيين حاولوا ((الاستفادة من الجوانب السلبية في الوضع القائم ، وفي مقدمتها عزلة الحكم عن جماهير الشعب والأحزاب التقدمية والإجراءات التعسفية المتخذة ضدها ... والانفراد بالسلطة من جانب حزب البعث ... إن قيادة حزب البعث والسلطة مدعوة لان تدرك بوضوح إن مكافحة التأمر الرجعي الاستعماري لا يمكن أن تتم عن طريق الاعتماد على أجهزة معزولة ... بل يمكن أن تتم بالاعتماد على الجماهير ... يتم عن طريق تحقيق انعطاف جدي في نهج السلطة وسياسة الحزب الحاكم واتخاذ سياسة الجبهة الموحدة بين الأحزاب والتعجيل في تحقيق الحل الديمقراطي السلمي للقضية الكردية ))[140]. ولعل فيما عرضته الصحافة الشيوعية ولاسيما الفقرات الخاصة بعلاقة حكومة العراق مع بلدان المعسكر الاشتراكي ما يفسر لنا من دون لبس الأسباب التي دفعت الحزب الشيوعي إلى إدانة المحاولة الانقلابية وفي الوقت نفسه مطالبة حزب البعث بخطوات ايجابية تجاهه أو تجاه تشكيل التحالف الجبهوي .

انفرد بهاء الدين نوري ، الذي أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1970، بتأكيده أن خطة المحاولة الانقلابية المذكورة قد تم كشفها من المخابرات السوفيتية التي بدورها أخبرت قادة الحزب الشيوعي العراقي بتفاصيلها، فيما قام القادة الشيوعيون بمهمة إيصال تلك المعلومات إلى قيادة حزب البعث ، الأمر الذي أسهم في إحباط المحاولة بعد أن فقدت عنصر المباغتة[141]. غير أن الباحث لم يجد ما يؤكد هذه المعلومات في ما أمكنه الاطلاع عليه من مصادر أخرى شيوعية[142]، أم محايدة ، أو في المصادر البعثية التي تناولت الحدث بشكل مفصل مكررة ما نشرته الصحافة الشيوعية من أن المحاولة كانت مدعومة من المخابرات الأمريكية والإيرانية ، وزادت على ذلك بان الانقلابيين قد نسقوا أيضا مع الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق[143]، في الوقت الذي كانت فيه حكومة حزب البعث تحت هذه الضغوط تحث الخطى نحو إيجاد حل للقضية الكردية .

بدأت المفاوضات بين الحكومة والملا مصطفى البارازاني تأخذ طابعاً أوسع وأكثر جدية في كانون الثاني 1970، وقد خرجت من نطاقها السري لتصبح مفاوضات رسمية مباشرة من دون وسطاء ، أصر خلالها البارزاني على أن تقطع الحكومة علاقتها مع مجموعة جلال طالباني – إبراهيم احمد ، فوافقت الحكومة[144]، إدراكا منها لضآلة حجم وتأثير هذه المجموعة .

وفيما كانت المفاوضات متواصلة لحل القضية الكردية تصاعدت وتيرة التهديد الإيراني للعراق من خلال قيام إيران بتحشيد قواتها على الحدود مع العراق ، الذي أعلن في الثالث من شباط 1970 عن انه قد ابلغ الأمم المتحدة عن تلك الحشود[145] ، ومن الراجح جداً أن الحشود العسكرية الإيرانية قد زادت من إصرار الحكومة العراقية على حل القضية الكردية سلمياً خوفاً من استغلالها مجدداً من الجانب الإيراني ، ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا إن التهديدات الإيرانية المتواصلة قد دفعت الحكومة العراقية باتجاه إبداء المرونة حيال المطالب الكردية ، الأمر الذي أعطى المفاوضات زخماً جديداً .

لم تكن الحشود العسكرية الإيرانية على الحدود مع العراق العامل الوحيد الضاغط على نظام حكم حزب البعث في هذه المرحلة من تاريخه ، بل انه واجه تحديات أخرى قد أجبرته هي كذلك على الإسراع في حل القضية الكردية سلمياً ، ولعل أهمها شعوره بالخطر من الجناح اليساري للبعث (الموالي لسوريا) والذي تؤيده قرابة (75٪) من بعثيي العراق[146]، هذا فضلاً عن الصراع ما بين الجناحين العسكري والمدني داخل حزب البعث الحاكم ، إذ كانت لدى صدام حسين ، الذي يقود الجناح المدني من الحزب مدعوماً من الرئيس احمد حسن البكر، مخاوف من طموحات بعض كبار الضباط البعثيين بالاستيلاء على السلطة ، لذا لم يحبذ لا هو ولا البكر الحل العسكري للقضية الكردية[147]، وعلاوة على ذلك كان حزب البعث الحاكم يشعر بمحدودية تأثيره على قطاعات واسعة من الشعب ، وبخاصة في وسط وجنوب العراق ، في مقابل التأثير الواسع لعلماء الدين أو الحوزة العلمية في النجف الأشرف على تلك الأوساط الاجتماعية ، وعدَّ هذا الأمر تهديداً كبيراً لموقعه في السلطة[148]، لذا يمكن القول ان هذه العوامل مجتمعة ، فضلاً عن منافسة الشيوعيين والتهديد الإيراني قد أسهمت في دفع عجلة المفاوضات بقوة اكبر والاقتراب من الحل السلمي للقضية الكردية حتى ولو بشكل مؤقت ريثما يلتقط النظام أنفاسه .

أسفرت المفاوضات مع البارزاني عن الاتفاق على صيغة مشروع مؤلف من خمس عشرة مادة جاءت في سياق بيان ألقاه رئيس الجمهورية من مبنى الإذاعة والتلفيزيون في الحادي عشر من إذار 1970[149]، ويعد هذا البيان خطوة أكثر تقدماً في التجاوب مع المطالب الكردية ، إذ ما قورن مع بيان البزاز لعام 1966.

وقدر تعلق الأمر بتأثيره على العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث ، نشير هنا إلى أن الاتحاد السوفيتي وبالتنسيق مع الحزب الشيوعي العراقي قد أدى دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر بين البعثيين والأكراد ، وهذا ما أكدته المصادر الشيوعية وغير الشيوعية[150]، فضلاً عما أكده السوفيت أنفسهم[151]، لكن هذا الأمر تم من دون إشراك الشيوعيين بشكل مباشر في المفاوضات ، بسبب رفض البعثيين لهذا الأمر، إذ رأوا في مشروع حل القضية الكردية بأنه اتفاق محاصصة لاقتسام السلطة بين حزب البعث ممثلاً للقومية العربية ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ممثلاً للقومية الكردية[152]، ويمكن أن يُفسر رفض حزب البعث مشاركة الحزب الشيوعي في المفاوضات بعدم رغبة البعثيين في مواجهة خصومهم مجتمعين ، إذ يجد المتتبع أن البعثيين يديرون ظهورهم للشيوعيين عندما يغازلون الأكراد أو يدخلون في حوار معهم ، والعكس صحيح .

ومن الملاحظ على بيان الحادي عشر من إذار انه لم يشير إلى الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي في سبيل تقريب وجهات النظر بين الأكراد البعثيين لحل القضية الكردية سلمياً ، الأمر الذي سبب امتعاض الشيوعيين وعَدّوه نكراناً للجميل[153]، لكنهم مع ذلك رحبوا بإصدار البيان ، إذ بعث عزيز محمد ، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، برقية إلى رئيس الجمهورية عبر فيها عن تأييد الحزب الشيوعي العراقي وسعادته بحل القضية الكردية سلمياً ، مذكراً في الوقت نفسه بالجهود التي بذلها الشيوعيون في سبيل حل هذه القضية ، مؤكداً كذلك على أن بيان الحادي عشر من إذار خطوة مهمة في طريق تحقيق الجبهة الوطنية بين ((الأحزاب والقوى التقدمية)) بحسب تعبيره[154].

ساعد اتفاق الحادي عشر من إذار على استقرار نظام حكم حزب البعث ، ومنحه إمكانية اكبر للتعامل مع جهات معارضة أخرى[155]، لذا ما إن اتفق مع الأكراد حتى شدد النكير على الشيوعيين[156]، ففي اليوم التالي للإعلان عن بيان الحادي عشر من إذار تم بالقوة تفريق تجمعات الشيوعيين ، على الرغم من أن تجمعاتهم كانت جزء من مظاهرات مؤيدة للبيان وإحلال السلم في كردستان ، واعتقل على أثرها المئات من الشيوعيين في مختلف أنحاء العراق ، وفي العشرين من إذار 1970 عثر على محمد احمد الخضري عضو لجنة بغداد الشيوعية مقتولا في قارعة الطريق ، وعلى الرغم من استنكار حزب البعث للحادث ، غير أن الشيوعيين أكدوا مسؤولية حزب البعث عنه ، وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه فرقت السلطات بعنف تجمع الشيوعيين في ساحة الميدان ببغداد للمشاركة في مسيرة عيد الربيع (نوروز)[157]، وإمعاناً منهم في تجاهل الشيوعيين اخذ قياديو حزب البعث وسط هذه الأجواء يتحدثون ويتصرفون كما لو كان في العراق حزبان فقط هما البعث والديمقراطي الكردستاني[158].

بدأت الأمور تسير من سيء إلى أسوء بالنسبة للشيوعيين بعد بيان الحادي عشر من إذار، إذ شرع من بعده البعثيون بالإعلان عن شروطهم لإقامة الجبهة الوطنية ، تلك الشروط التي انتظرها الشيوعيين طويلاً ، لكنها لم تأتِ على وفق ما يشتهون ، إذ أخذت صحيفة (الثورة) ، الناطقة باسم حزب البعث ، تدعو في عدة مقالات إلى تشكيل تحالف الجبهة الوطنية ، مؤكدة على أن حزب البعث لا يفصل بين شعار الجبهة داخل العراق وشعار الجبهة القومية لقوى الشعب العربي ، وانتقدت الصحيفة في الوقت نفسه ما أسمته بـ ((سلبية الاستجابة )) من القوى الوطنية لدعوات حزب البعث لتشكيل الجبهة ، زيادة على انتقادها عدم اتخاذ تلك القوى مواقف ايجابية من حزب البعث وما قام به في السابع عشر من تموز 1968[159].

اخذ البعثيون بالإكثار من الحديث عن شروطهم ، وباتت تلك الشروط تزداد شيئاً فشيئاً ، ففي الثالث عشر من ايار 1970 نشرت صحيفة (الثورة) خطاباً لصدام حسين[160] طرح فيه بوضوح رؤية حزب البعث وشروطه للجبهة المزمع تشكيلها ، ولعل ابرز ما جاء في الخطاب هو التأكيد على ضرورة أن يكون حزب البعث هو مَن يقود الجبهة والمنظمات الجماهيرية وأجهزة الحكم ، وعلى أن تعلن القوى الراغبة في الدخول للجبهة عن إيمانها بالوحدة العربية والنضال من اجل تحرير فلسطين وسائر الأجزاء العربية المحتلة ، والإيمان ببنود بيان الحادي عشر من إذار، وإعطاء موقف واضح من الكيان الصهيوني ، وإبداء موقف واضح وصريح من حزب البعث وما قام به في السابع عشر من تموز 1968 بكونه ((ثورة )) ، مبرراً ما طرحه من شروط بالقول : ((لم نأتِ حتى نحكم فقط لقد جئنا حتى نطبق برنامج حزب البعث وهو من وجهة نظرنا برنامج القوى والجماهير الكادحة ))[161]. واهم ما يمكن ملاحظته على هذا الخطاب هو التأكيد الصريح غير القابل للتأويل

على عودة حزب البعث إلى تبني مفهوم (الحزب القائد) ، الذي كان قد تبناه سابقاً عندما كان في السلطة عام 1963، وتخلى عنه عندما أصبح خارج السلطة ، وتبناه مرة أخرى عندما عاد إلى الإمساك بزمام السلطة عام 1968، ويبدو هنا واضحاً أن التعامل مع هذا المفهوم كان بانتهازية صارخة .

رفض الحزب الشيوعي معظم الشروط التي طرحها حزب البعث للتحالف الجبهوي ، وبالأخص الشرط المتعلق بقيادة الجبهة ، مؤكداً على ضرورة تخلي حزب البعث عما أسماه: ((الشروط التعجيزية ومفاهيم فرض القيادة على الآخرين والاستئثار بقيادة المنظمات الجماهيرية رغم إرادة أعضاء هذه المنظمات والانفراد بالسلطة رغم إرادة الشعب. ولابد من الكف عن اضطهاد القوى والأحزاب الوطنية والاستمرار في حرمانها وحرمان جموع الشعب من الحريات والحقوق الديمقراطية ))[162].

ويبدو مما تقدم أن الحزب الشيوعي قد أوقع نفسه بمفارقة تدعو للاستغراب ، وذلك برفضه قيادة حزب البعث للجبهة ، إذ اشرنا سابقاً إلى أن الحزب الشيوعي قد طرح عام 1967 مشروعاً للتحالف الجبهوي يكون هو زعيماً لهذا التحالف ! ، فلماذا يُحرّم أمور يطلبها الآخرون كان قد أباحها لنفسه من قبل ؟! ، لذا يمكن القول أن الحزب الشيوعي لا يختلف كثيراً عن حزب البعث في التعامل مع مفهوم (الحزب القائد) ، مع الأخذ بالحسبان أن الحزب الشيوعي لم يكن في السلطة في كلتا الحالتين .

دفعت سياسة العنف المفرط التي انتهجتها سلطات حزب البعث ، بالحزب الشيوعي إلى مهاجمة هذه السياسة والإعلان عن رفضه شرط قيادة البعث للجبهة ، ففي الأول من تموز 1970، وفي أثناء حضوره المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني ، احتج بشدة ممثل الحزب الشيوعي في كلمته على الإجراءات القاسية المتخذة ضد حزبه والأحزاب الأخرى وحرمانهم من حرية العمل ، ودعا في الوقت نفسه إلى تشكيل الجبهة الوطنية على وفق مبدأ المساواة في الامتيازات ، ونشرت صحيفة (التآخي) الكردية بعض فقرات هذه الكلمة التي وزع نصها الكامل على نطاق واسع في شوارع بغداد ومدن عراقية أخرى[163].

ورداً على الانتقادات اللاذعة التي وجهت إليه ، أعاد حزب البعث طرح شروطه لإقامة الجبهة الوطنية ، وأضاف إليها شروطاً جديدة ، وقد نشرت صحيفة (الثورة) تلك الشروط في عددها المرقم (569) الصادر في العاشر من تموز 1970، ولعل أهم ما جاء في هذه الشروط هو قيام الأطراف الراغبة بالدخول في التحالف الجبهوي بتقييم حزب البعث تقييماً ايجابياً على أساس انه حزباً ديمقراطياً ثورياً اشتراكياً ، وبتثمين واضح للعمل الذي قام به في السابع عشر من تموز 1968 بوصفه ثورة معادية للامبريالية والصهيونية . والاعتراف بالدور القيادي لحزب البعث في الحكم وفي الجبهة والمنظمات الجماهيرية ، وعدم إقامة أي علاقة مع أي جهة سياسية تعادي حزب البعث ، وبخاصة الجناح اليساري للبعث ، وعدم خلق ولاءات داخل الجيش لأي حزب أو جهة سياسية عدا حزب البعث ، وضرورة سعي الحزب الشيوعي إلى حَمل الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية على التحالف مع فروع حزب البعث في البلدان المتواجدة فيها ، ورفض الوجود الصهيوني ، والإيمان بالوحدة العربية[164].

وللمرء أن يتساءل هنا انه إذا كان بمقدور الحزب الشيوعي تقديم التثمين المطلوب ، والإعلان عن التزامه بعدم القيام بأي نشاط لا يرضي حزب البعث ! ، فهل بإمكانه فرض إرادته على الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية لحملها على التحالف مع فروع وامتدادات حزب البعث في تلك البلدان ؟. فمن الراجح إن الشرط الأخير وضع من اجل المناورة والتنازل عنه حين يأتي وقت تقديم التنازلات .

وبصرف النظر عن هذه التساؤلات فلم يعد رد الحزب الشيوعي على شروط حزب البعث مقتصراً على النشرات السرية أو التصريحات العلنية ، بل جاء هذه المرة من أعلى سلطة قرار في الحزب وهي سلطة المؤتمر الوطني .

عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني الثاني في أيلول من عام 1970، ووصف التقرير السياسي للمؤتمر الشروط التي طرحها حزب البعث بالتعجيزية ، مؤكداً على ان الغاية منها استمراره بالانفراد بالسلطة والتحكم بقيادة المنظمات الاجتماعية ، مبيناً في الوقت نفسه بان هذه (( الشروط تقتضي في الجوهر بان تسلم جميع الأحزاب السياسية بقيادة حزب البعث لها ولسلطة الدولة والمنظمات الاجتماعية وان تقبل ببرنامج حزب البعث وأيديولوجيته دونما حاجة لبرنامج مشترك يتضمن نقاط الالتقاء ويتجنب نقاط الخلاف على أن يسمح البعث لقاء قبول الأحزاب الوطنية بهذا بإصدار جريدة والمشاركة الشكلية في الحكم )) على حد وصف التقرير[165].

جدد التقرير السياسي للمؤتمر رفض الحزب الشيوعي التسليم بقيادة حزب البعث للجبهة ، عارضاً في الوقت نفسه ما وصفه بالحد الأدنى من مستلزمات التحالف أو المشاركة في حكومة ائتلافية يكون حزب البعث

احد أطرفها ، وابرز هذه المستلزمات كما ذكرها التقرير هي الإقرار بمبدأ استقلال كل حزب أيديولوجياً وسياسياً وتنظيماً ، وممارسة العمل السياسي العلني ، وان يكون كل حزب حراً في إصدار صحافته ، على أن تمهد السلطات طريق التحالف بوقف كل أشكال القمع الموجه ضد الأحزاب والشخصيات والمنظمات ، لتوفير المناخ الديمقراطي بوصفه المدخل الذي لابد منه للتعاون مع حزب البعث لتحقيق الجبهة الوطنية[166].

إن قراءة متأنية في وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي تكشف لنا مدى الارتباك الأيديولوجي الذي وقع فيه الشيوعيون ، وتجسد هذا الوصف فيما تم طرحه في الفصل الأول من الوثائق المذكورة ، ففي الوقت الذي رفض فيه الشيوعيون قيادة حزب البعث للجبهة ، فأنهم أكدوا في الوثائق نفسها على إن مسألة قيادة الجبهة متروكة للاختيار الواعي للجماهير، أو للحزب الذي يفوز بثقة الشعب جراء صواب برنامجه[167]، هذا إلى جانب التأكيد على أن تمسك الشيوعيين بشعار الجهة ليس تكتيكاً [168] عابراً ، بل هو نابعٌ من الإيمان بالشعار [169]، وفي خاتمة الفصل الأول أكدت الوثائق على إن مسألة الجبهة هي مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية، مفترضةً في الوقت نفسه اضطلاع الحزب الشيوعي بالدور القيادي في المرحلة الانتقالية ، إذ جاء بهذا الصدد ما نصه : ((إن السير بالثورة الوطنية حتى نهايتها من اجل الانتقال المباشر للثورة الاشتراكية يتحقق في ظل جمهورية ديمقراطية ثورية تمثل إرادة الشعب وتلعب في سلطتها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي الدور الطليعي والقيادي ))[170]، وهذا الأمر كما هو واضح من النص ينطوي على انتهازية سياسية مستترة وراء صياغات وأطر تنظيرية فضفاضة .

وهكذا نجد أن التقرير السياسي للمؤتمر قد أفصح بشكل صريح وواضح عن رغبة الحزب الشيوعي بالتحالف مع الجناح اليميني لحزب البعث ، وهو الجناح القابض على السلطة ، وهذا ما يعد انتقالة نوعية على مستوى التنظير، إذ إن هذه الرغبة تعد خروجاً على مقررات (الكونفرنس) الثالث للحزب الشيوعي الذي حَرّمَ التحالف مع الجناح المذكور، مع ضرورة الالتفات إلى إن الشيوعيين قد خرقوا عملياً مقررات (الكونفرنس) الثالث بعد مرور اقل من شهر على عودة البعثيين إلى السلطة ثانية عام 1968، وهذا ما اشرنا إليه سابقاً ، الأمر الذي يعني إن المؤتمر الوطني الثاني بوصفه أعلى سلطة قرار في الحزب الشيوعي قد نقل مسألة التحالف مع حزب البعث (الجناح اليميني) من خانة التحريم إلى الإطار الشرعي بحسب مفهوم الحزب الشيوعي ، وقد اشر هذا الأمر تراجعاً مهماً في مواقف الحزب الشيوعي ، وكان باباً لتنازلات أخرى أكثر أهمية ، وبخاصة بعدما بدأت علاقة حزب البعث بالحزب الشيوعي تأخذ منحاً جديداً حينما أخذت علاقة البعثيين بالأكراد تتجه نحو التوتر والتصعيد شيئاً فشيئاً بعد مرور اقل من عام على إعلان بيان الحادي عشر من إذار .

**2- السعي لتأمين النفط**
**وحاجة الجيش العراقي إلى السلاح:**

لم يكن كل من الملا مصطفى البارزاني وحكومة حزب البعث صادقي النوايا تجاه تطبيق بيان الحادي عشر من إذار، ففي الوقت الذي اتجه فيه البارزاني نحو تثبيت سلطته عن طريق استمراره بالحصول على السلاح والمساعدات الأجنبية ، كانت الحكومة قد اتجهت نحو تغيير التركيبة السكانية لصالح الوجود العربي في مدينة كركوك ذات الاحتياطي النفطي الكبير، وكانت كل هذه المساعي مخالفة لما جاء في بيان الحادي عشر من إذار الموقع من الطرفين[171]، وزيادة على ذلك فان الحكومة رفضت في أيلول 1970 مرشح الملا مصطفى البارزاني لمنصب نائب رئيس الجمهورية ، الذي أصبح من حصة الأكراد بحسب بنود بيان الحادي عشر من إذار، ومن ثم جاءت محاولة اغتيال إدريس نجل الملا مصطفى البارزاني ببغداد في كانون الأول 1970، لتوسع من أجواء عدم الثقة بين الطرفين لكن الأمر لم يصل إلى حد القطيعة[172]، لذا يمكننا القول بان قرار حل القضية الكردية كان تكتيكاً مرحلياً نابعاً من إحساس حزب البعث بهشاشة نظامه الذي كان يواجه تحديات عدة في الداخل والخارج .

ووسط هذه الأجواء استمرت حملات الاعتقال في صفوف الشيوعيين في غضون شتاء عام 1970-1971 وامتدت حتى أواخر صيف عام 1971، وطالت هذه المرة شيوعيين بارزين مثل زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، وعلي البرزنجي عضو اللجنة المركزية والفرع الكردي للحزب ، الذي اعتقل في الرابع من حزيران 1971[173]، وتسربت من المعتقل أنباء عن موته تحت التعذيب في أيلول من العام نفسه[174].

أخذت الأوضاع تتغير لصالح الشيوعيين في أواخر صيف عام 1971 ، إذ بدأ قادة حزب البعث بالتودد إليهم بشكل ملحوظ مبدين رغبتهم باستئناف الحوار معهم من جديد ، وجاءت هذه الرغبة على لسان مرتضى الحديثي عضو القيادة القطرية لحزب البعث في أثناء لقاءه رحيم عجينة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في هذه الآونة ، وشكا الأخير خلال اللقاء من استمرار حملات المطاردة والاعتقال ضد أعضاء حزبه ، فيما أكد الحديثي من جانبه على أن الحملات ستتوقف وسيتم إطلاق سراح جميع المعتقلين ، مبيناً في الوقت نفسه ضرورة تكاتف جميع القوى الوطنية ووقوفها إلى جانب الحكومة التي كانت تستعد للدخول في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية[175] العاملة في العراق[176].

تضافرت العديد من العوامل المتشابكة ودفعت بحكومة حزب البعث نحو العمل على كسب ود الشيوعيين من جديد ، وتكثيف الجهود من اجل تمتين العلاقة مع الاتحاد السوفيتي الراعي الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي ، ولعل أهم هذه العوامل قد تمثل بحاجة الجيش العراقي إلى السلاح السوفيتي لدعم قدراته القتالية بصورة سريعة[177]، إذ كان الجيش العراقي يعتمد الأسلحة السوفيتية الصنع في مختلف الصنوف منذ عام 1958[178]، لذا كان من الصعب تغيير نوعية ومصادر التسليح بشكل سريع في ظل ظروفٍ خانقة ، لان الأمر يحتاج إلى بعض الوقت وهو ما لم يكن متيسراً أمام حكومة حزب البعث التي كانت تواجه أكثر من تهديد في آن واحد[179].

ومع قرب إكمال بريطانيا لانسحابها من الخليج العربي أواخر عام 1971 [180] أخذت وتيرة التهديد الإيراني للعراق تتصاعد من جديد[181]، وفي الشمال العراقي عاد التوتر مرة أخرى إلى المناطق الكردية على اثر المحاولة الفاشلة التي نفذها جهاز الأمن العراقي لاغتيال الملا مصطفى البارزاني في أيلول من عام 1971[182]، فيما أخذت إيران تقدم مساعدات كبيرة للبارزاني وتحرضه على التحرك المسلح ضد حكومة بغداد[183]، فلهذه الأسباب كانت الحكومة بحاجة إلى السلاح السوفيتي بصورة مُلحة .

لم تكن حاجة الجيش العراقي إلى السلاح وحدها التي دفعت حكومة حزب البعث نحو الاتحاد السوفيتي،بل كذلك لكونها كانت تعيش شبه عزلة دولية[184]،ناتجة جزئياً عن سياستها الخارجية الراديكالية(Radically )[185]، إلى جانب تعاملها بقسوة مفرطة مع خصومها في الداخل ، الأمر الذي أدين دولياً على نطاق واسع[186]، لذا فإنها كانت بحاجة إلى حليف قوي في الوقت الذي كانت تستعد فيه لتأميم ثروات البلاد النفطية[187] ، آخذةً بالحسبان رغبة الاتحاد السوفيتي في تقويض المصالح الغربية في المنطقة[188]، وقد أكدت كلا الرأيين رسالة أكاديمية أنجزت في العراق زمن وجود حزب البعث في السلطة[189].

أخذت منطقة الخليج العربي تحظى بالاهتمام المتزايد من الاتحاد السوفيتي مع قرب الانسحاب البريطاني منها عام 1971، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السوفيتية المصرية تمر بمرحلة حرجة[190]، الأمر الذي أشر تراجع النفوذ السوفيتي في عموم المنطقة العربية ، فكان العراق ، الذي اخذ يطرح نفسه كمنافس لمصر على زعامة البلدان العربية سياسياً وفكرياً ، هو البديل المناسب عن مصر بالنسبة للنفوذ السوفيتي[191]، فضلاً عن رغبة الاتحاد السوفيتي في موازنة القوة الإيرانية بدعمه العراق ، إذ رأى السوفيت بان زيادة قوة إيران المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤثر على المصالح السوفيتية في الخليج العربي[192].

سارت هذه الأوضاع مجتمعةً بحكومة حزب البعث ، بكثير من الاضطرار وقليل من الاختيار، باتجاه الاتحاد السوفيتي ، الذي وجد من مصلحته الترحيب بمساعي الحكومة العراقية للتقرب منه ، وتلبية طلباتها المتزايدة للأسلحة والبضائع ، إذ شكلت الأسلحة السوفيتية الصنع ما نسبته ( 95٪ ) من مجمل ما استورده العراق من أسلحة عام 1971، ذلك العام الذي شهد زيادة ملحوظة في مجمل صادرات الاتحاد السوفيتي إلى العراق بالمقارنة مع العام الذي سبقه ، إذ بلغت قيمة الصادرات السوفيتية إلى العراق عام 1970 (59.4) مليون روبل ، في حين بلغت عام 1971 (99.1) مليون روبل ، هذا إلى جانب الاستعانة بالخبرات الفنية السوفيتية ، علاوة على تقديم السوفيت قرضاً للعراق بقيمة (200) مليون روبل لتغطية نفقات العديد من المشاريع العراقية[193].

لم تقف طموحات قيادة حزب البعث عند هذا المستوى من العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ، بل كانت تأمل بمستويات ارفع ، لذا وجدت نفسها أمام واقع جديد فرض عليها تقديم بعض التنازلات لتحسين أوضاع الشيوعيين العراقيين استرضاءً للاتحاد السوفيتي[194] ، وضماناً لوقوفه إلى جانب العراق في معركة تأميم النفط المرتقبة ، وأملاً في تمتين العلاقات معه بصورة اكبر، لذا جاء إعلان ما يسمى بـ (ميثاق العمل الوطني) في الخامس عشر من تشرين الثاني 1971، الذي دُعيَّ فيه الحزب الشيوعي العراقي للاشتراك في الحكومة ، وهو ما عُد بمثابة

التمهيد لعقد معاهدة بالغة الأهمية مع الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن كون هذا (الميثاق) أُعد كذلك ليسهم في توحيد صفوف الجبهــة الداخلية ، لمواجهة التحديات الخارجية المحتملة ، الأمر الذي لقيَّ ترحيباً واضحاً من السوفيت[195].

أذاعت محطات الإذاعة والتلفيزيون في الساعة الثامنة من مساء الخامس عشر من تشرين الثاني 1971 خطاباً تلاه رئيس الجمهورية احمد حسن البكر أعلن فيه مسودة ما اسماه بـ (ميثاق العمــل الوطني) مشيراً إلى أن المـيثاق مطــروح للمناقشــة ، وقدر تعلق الأمر بالحزب الشيوعي فقد تضمن الميثاق بعض الأمور التي عدها الشيوعيون مدخلاً صالحاً للحوار مع مالهم من ملاحظات عليها ، ولعل أهم هذه الأمور هو الدعوة إلى تشكيل ائتلاف بين القوى والأحزاب السياسية (التقدمية) للمشاركة في الحكم ، ويعد هذا الائتلاف جزءً من النظام السياسي الذي يقوده حزب البعث الذي يسعى إلى تشكيل الائتلاف وإطلاق حرية عمل الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والمهنية والنقابات وحرية الصحافة مع التشديد على عدم السماح لأي من الأحزاب والجمعيات بممارسة أنشطتها السياسية داخل الجيش باستثناء حزب البعث[196].ومما تقدم يبدو واضحاً ان البعثيين قد اشترطوا في الميثاق قيادة الائتلاف المزمع تشكيله،من خلال الإشارة إلى أن الائتلاف المراد تشكيله بين القوى والأحزاب السياسية التقدمية للمشاركة في الحكم هو جزء من النظام السياسي الذي يقوده حزب البعث ،وهذا ما كان قد رفضه الشيوعيون من قبل ، الأمر الذي ينبئ بصعوبة المفاوضات التي ستجرى بشأن الميثاق .

أكد الميثاق كذلك على أن التحالف بين القوى الوطنية والقومية التقدمية في العراق أو في الوطن العربي تحدده في كل بلد أوضاعه الخاصة[197] ، وهذا الأمر يعد تراجعاً عما اشترطه حزب البعث سابقاً من ضرورة سعي الحزب الشيوعي إلى دفع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية إلى التحالف مع فروع حزب البعث في البلدان المتواجدة فيها[198].

وأشار الميثاق إلى أن إعداد الدستور الدائم من أولى أولويات مرحلة ما بعد الائتلاف ، على أن يُقر بالاستفتاء الشعبي العام ، وبإقرار الدستور تنتهي المرحلة الانتقالية . والى جانب هذه الإشارة أعاد الميثاق التأكيد على ضرورة حل القضية الكردية على وفق ما جاء في بيان الحادي عشر من إذار بما في ذلك تمتع الأكراد بالحكم الذاتي ، على أن تتم ممارسة هذه الحقوق ((ضمن إطارها الطبيعي الذي تجسده وحدة السياسة الوطنية ووحدة الأرض ووحدة النظام السياسي في الجمهورية العراقية... كما تتم أيضاً علــى أساس الإقــرار والإيمان بان العراق جــزء لا يتجزأ من الوطــن العربي )) [199].

أما في المجال الاقتصادي ، فقد أكد الميثاق على أن الطريق الذي تنتهجه الحكومة في هذا المجال هو طريق التطور اللارأسمالي ، الذي يمهد للانتقال إلى المرحلة الاشتراكية ، مع التشديد على أهمية العمل على تحرير الثروة النفطية من السيطرة الأجنبية ، وذلك بإخضاعها للسيادة الوطنية بشكل كامل[200].

وفيما يخص السياسة الخارجية أوضح الميثاق أهمية علاقات العراق مع دول المعسكر الاشتراكي داعياً في الوقت نفسه إلى توسيعها في مختلف المجالات سواء كانت السياسية منها أو الاقتصادية والثقافية[201].

ولأجل كل ما تقدم ، علاوة على ما وصف بأنه نصيحة سوفيتية بعودته للحوار مع حزب البعث[202]، رحب الحزب الشيوعي العراقي بالميثاق في بيان أصدره المكتب السياسي للحزب في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1971، واصفاً فيه الميثاق بأنه : ((يتضمن أسساً صالحة للتعاون الوطني إذا ما اقترن السعي للاتفاق عليه بمناقشة جادة تستهدف وضعه بصيغة مقبولة من جميع الإطراف المدعوة للتعاون )) ، من دون أن ينسى كاتبو البيان التذكير بضرورة الاحترام المتبادل بين الأحزاب بوصفها أحزاب سياسية مستقلة آيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً ، وفي الوقت نفسه شدد البيان كذلك على ضرورة تنفيذ بيان الحادي عشر من إذار نصاً وروحاً ، لأن المسألة تتسم بأهمية خاصة في هذه الآونة التي (( تلوح فيها بوادر سلبية في العلاقة بين الحكومة وحزب البعث من جهة وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة ثانية )) بحسب وصف البيان[203].

وبعد ترحيب الشيوعيين بالميثاق أعلن صدام حسين ، الذي أصبح في أيلول 1971 نائباً لرئيس الجمهورية ، انه ابلغ شركات النفط أن عليها أن تتهيأ للمفاوضات في كانون الثاني 1972[204]، غير أن المفاوضات لم تكن بالمسألة السهلة كونها تتعلق بالمورد الرئيس للاقتصاد العراقي ، لذا كان على الحكومة اتخاذ العديد من الاحتياطات والتدابير اللازمة في مختلف المجالات ومنها المجال الاقتصادي ، وتقف مسألة خفض النفقات الحكومية في مقدمة التدابير في هذا المجال[205]، هذا إلى جانب التدابير الواجب اتخاذها في المجال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي كان لابد من ترصين الجبهة الداخلية ، وهو ما مهدت له بإصدار (ميثاق العمل الوطني) ، وإيقاف حملات الاعتقال الموجهة ضد الشيوعيين بعد صدور الميثاق[206].

تنفس الشيوعيون الصعداء ، على اثر توقف حملات الاعتقال الموجهة ضدهم ، بعدها بدأوا بإتخاذ مواقف أكثر ايجابية من حزب البعث ، الذي كانت حكومته قد عقدت العزم على خوض مفاوضات صعبة مع شركات النفط ، لذا وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في العاشر من كانون الثاني رسالة إلى القيادة القطرية لحزب البعث ، حثت فيها البعثيين على إتخاذ قرارات جريئة لضمان حقوق العراق كاملةً من دون التعويل على المفاوضات مع الشركات التي اعتادت أساليب التسويف والمماطلة في مثل هذه المفاوضات ، نتيجة لخبرتها الطويلة في هذا المجال ، وأكدت الرسالة كذلك على أن مجابهة الشركات بموقف صلب يتطلب جملة من الشروط أهمها تمتين الجبهة الداخلية للبلاد عن طريق إقامة تحالف واسع يضم الأحزاب الوطنية في جبهة موحدة، إلى جانب التأكيد على ضرورة تطوير نشاط شركة النفط الوطنية ، علاوة على الاهتمام بتعزيز التحالف السياسي والتعاون الاقتصادي مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي[207].

بدأت في الخامس عشر من كانون الثاني 1972 المفاوضات مع شركات النفط العالمية بشأن مطالب العراق المتعلقة بالمشاركة في ملكية الشركات ، وضرورة رفع مستوى الإنتاج المتذبذب ، وتسديد الشركات لما بذمتها من مستحقات مالية متراكمة[208].

وتزامناً مع المفاوضات التي انطلقت مع شركات النفط ، فقد بدأت في شباط 1972 المحادثات بين الحزب الشيوعي وحزب البعث بشأن ميثاق العمل الوطني ، لأجل إقامة جبهة وطنية تضم أحزاباً عدة للمشاركة في حكم البلاد ، ودُعيَّ الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى التفاوض في الشأن نفسه بيد انه رفض[209]، فيما استغرقت المفاوضات بين البعثيين والشيوعيين وقتاً طويلاً ، وتطلبت جهوداً مضنية بسبب صراعات الماضي ، وجاء وصف هذا الواقع في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث ، إذ جاء في التقرير المذكور بهذا الصدد ما نصه :((إن إقامة علاقات تَفهُم وثيقة وتعاون ايجابية بين حزب البعث ... وبقية الأطراف السياسية لم تكن أمراً سهلاً ... بل كانت غاية في الصعوبة وغاية في التعقيد .. تطلبت بالفعل زمناً طويلاً... لقد كانت وطأة الصراعات السابقة ... تجر نحو رجحان كفة المشاعر والمواقف السلبية )) [210].

أما على صعيد السياسة الخارجية ، فقد نشطت حكومة حزب البعث في التحرك نحو الاتحاد السوفيتي لتأمين وقوفه إلى جانبها في مفاوضاتها مع شركات النفط، أو في حال قيامها بالتأميم لتعزيز موقفها السياسي على الساحة الدولية إلى جانب رغبتها باستمرار تزويد الجيش العراقي بالأسلحة السوفيتية المتطورة ، لذا ترأس نائب رئيس الجمهورية وفداً رفيع المستوى وتوجه صوب موسكو التي وصلها في العاشر من شباط 1972، وشرع في اليوم التالي بإجراء عدة جولات من المباحثات مع الحكومة السوفيتية التي تَرأسَ فريقها في المباحثات رئيس الوزراءالكسي كوسيجين ( Alexis Kossyguine )[211] ، الذي رحب من جانبه بالمساعي الجارية في العراق لتشكيل جبهة وطنية يكون الحزب الشيوعي العراقي احد أطرافها ، وعدَّ ذلك خطوة مهمة في طريق تقدم العراق اجتماعياً واقتصادياً ، فيما أعلن رئيس الوفد العراقي رغبة بلاده في إقامة تحالف إستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي ، مثمناً في الوقت نفسه المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتي للعراق[212].

اختتمت المباحثات العراقية السوفيتية بموسكو في السادس عشر من شباط 1972 ، وتم استكمالها في بغداد التي زارها الكسي كوسيجين في السادس عشر من نيسان من العام المذكور، وبدأ في اليوم التالي لزيارته جولة من المباحثات مع الرئيس العراقي استمرت ثلاثة أيام أسفرت في التاسع من نيسان عن توقيع الجانبين على معاهدة أمدها خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد سميت بـ ((بمعاهدة الصداقة والتعاون ))[213].

ولعل أهم ما جاء في المعاهدة ، بعد المواد التي أشارت إلى تبادل الخبرات الفنية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ، هو التأكيد على إجراء التنسيق بين الجانبين في حال تعرض احدهما للتهديد ، وهذا ما جاء في المادة الثامنة من المعاهدة ، ومواصلة تعزيز القدرات الدفاعية لكلا البلدين ، وهو ما جاء في المادة التاسعة ، وعدم سماح كلا الطرفين باستخدام أراضيه للقيام بأي عمل من شانه أن يخلق ضرراً عسكرياً بالطرف الآخر، هو ما جاء في المادة العاشرة[214] ، وبالجملة كانت تلك المواد تعني في الجانب السوفيتي استمرار تزويد العراق بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة والتدريب على مستوى رفيع ، وفي الجانب العراقي كانت تعني تقديم التسهيلات البحرية للسفن السوفيتية العاملة في المحيط الهندي واستخدام المجال الجوي العراقي من الطائرات الحربية السوفيتية ، بيد انه لم يكن يعني منح تسهيلات لإقامة قواعد عسكرية ، وان لم تنص المعاهدة صراحة على المسائل المذكورة[215]. وبعقدها لهذه المعاهدة حققت حكومة حزب البعث أهدافاً عدة في وقتٍ واحد ، ولعل أهم هذه الأهداف هو حصولها على حليف قوي يزودها بالأسلحة المتطورة ، وتلوح به في وجه أعداءها

عند الضرورة ، ويساعدها في صراعها مع شركات النفط ، فضلا عن أنها كسبت ود الشيوعيين العراقيين الذين يدينون بالولاء للاتحاد السوفيتي .

ومثلما كانت مؤثرات الحزب الشيوعي العراقي على العلاقة ما بين العراق والاتحاد السوفيتي حاضرة على هامش مباحثات الجانبين في موسكو ، فإنها كانت كذلك حاضرة على هامش محادثات بغداد ، إذ التقى رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجين في أثناء وجوده ببغداد وفدين أحدهما من الحزب الشيوعي العراقي والآخر من الحزب الديمقراطي الكردستاني كلٍ على انفراد ، وأبدى للوفدين ارتياح بلاده لصدور ميثاق العمل الوطني وللمفاوضات الجارية بشأنه[216]. ممارساً في الوقت نفسه بعض الضغوط على الحزبين المذكورين لقبول ما وصف بأنه عرض لتقاسم السلطة على وفق الشروط التي طرحها حزب البعث[217].

وإظهاراً منه على ما يبدو لحسن النية ، ورغبة في وقوف الشيوعيين إلى جانبه في الصراع مع شركات النفط في الوقت الذي لم تحسم فيه بعد المفاوضات بشان تشكيل الجبهة الوطنية ، لذا عرض حزب البعث على الحزب الشيوعي العراقي الاشتراك في الحكومة القائمة بوزيرين في اليوم نفسه الذي وقع فيه المعاهدة مع الاتحاد السوفيتي[218]، تلك المعاهدة التي لقيت ترحيباً حاراً من الشيوعيين العراقيين، الذين أشادوا من جانبهم أيضا بمساعي حزب البعث التي أدت إلى عقد المعاهدة ، واصفين في الوقت نفسه نظام الحكم الذي يقوده حزب البعث في العراق بـ ((الحكم الوطني )) بحسب تعبير بيان الحزب الشيوعي العراقي الصادر في الثاني عشر من نيسان 1972[219].

أما فيما يخص عرض الاشتراك في الحكومة فرد الحزب الشيوعي على العرض بالموافقة ، وجاء رده في بيان أصدره في الخامس عشر من أيار 1972، أوضح فيه الأسباب التي دفعت به إلى الموافقة على الاشتراك في الحكومة على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشان تشكيل الجبهة الوطنية ، ومن بين أهم الأسباب التي ذكرها البيان هو توقف الملاحقات الموجهة ضد الشيوعيين ، وتعزيز حكومة حزب البعث لصلاتها مع دول المعسكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ، واستثمار النفط وطنياً في حقل الرميلة بمساعدة الاتحاد السوفيتي وهنغاريا ، وعلاوة على ذلك طالب البيان بتعديل دستوري يمنح بموجبه مجلس الوزراء صلاحيات أوسع ، لكي تكون مشاركة الشيوعيين فيه أكثر فاعلية[220] ، إذ إن مجلس الوزراء كان ذو صلاحيات محدودة جداً والسلطة الحقيقية كانت بيد رئيس الجمهورية[221] ، وزيادة على ما تقدم طالب البيان بالسماح للحزب الشيوعي بإصدار صحيفة يومية سياسية ، الأمر الذي لقي تفهماً من جانب قيادة حزب البعث على حد تعبير البيان[222].

وبناءً على ما تقدم عُين مرشحا الحزب الشيوعي كل من المحامي عامر عبد الله وزيراً للدولة ، وعضو اللجنة المركزية للحزب مكرم طالباني وزيراً للري في الخامس عشر من أيار 1972، وبعد ثلاثة أيام أنذرت الحكومة شركات النفط بإمهالها مدة أسبوعين للاستجابة لمطالب العراق وإلا ستواجه التأميم ، الذي حصل بالفعل في الأول من حزيران 1972 لشركة نفط العراق ، بسبب عدم الاستجابة لمطالب الحكومة[223].

أيد الحزب الشيوعي بحماس خطوة الحكومة في تأميم النفط ، كما دعم الاتحاد السوفيتي قرار التأميم العراقي ، متخذاً العديد من الإجراءات التي أسهمت في نجاح التأميم[224] ، وهذا ما أشار إليه احمد حسن البكر الذي صرح لهيئة الإذاعة البريطانية مؤكداً على أن التأميم ما كان لينجح لولا مساعدة الاتحاد السوفيتي[225] ، الذي باتت له مصالح كثيرة في العراق أراد الحفاظ عليها ، ولم يخرج موقفه من التأميم في العراق عن إطار سياسته الرامية إلى إيجاد مناطق نفوذ قوية سياسياً واقتصادياً في بلدان العالم الثالث ، رغبةً منه في كسر السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية الكبرى على البلدان المنتجة للنفط في العالم الثالث ، بغية فصل تلك البلدان عن السوق الرأسمالية العالمية وبالتالي كسبها إلى المعسكر الاشتراكي[226].

وهكذا نجد أن سياسة تمتين العلاقة مع الاتحاد السوفيتي قد أتت أُكُلها سريعاً بالنسبة للبعثيين ، وذلك بوقوف السوفيت إلى جانبهم في معركة التأميم ، وضمان استمرار حصول العراق على الأسلحة والخبرة السوفيتية في المجالين المدني والعسكري ، فضلاً عن إقدام السوفيت على ممارسة دورهم المعهود في التأثير على الحزب الشيوعي العراقي للقبول بالشروط التي عرضها حزب البعث لتشكيل الجبهة الوطنية .

وبالعودة الى تشكيل الجبهة الوطنية ، فعلى ما يبدو أن المفاوضات بشأنها قد توقفت من دون التوصل الى اتفاق بسبب تداعيات عملية التأميم [227] ، لذا يمكن القول ان التقارب الكبير الذي حصل بين الحزبين لم يكن كافياً لدفعهما نحو تشكيل الجبهة ، التي احتاجت الى المزيد من الوقت والى تقديم المزيد من التنازلات ، في ظل ظروفٍ أصبح فيها حزب البعث بوضع أفضل مما كان عليه ، بسبب المعطيات الجديدة التي أحدثها نجاح عملية

التأميم ، وعليه فإن الجبهة المنشودة لم ترَ النور في غضون المدة موضوع البحث ، بسبب توقف المفاوضات بشأنها .

**الخاتمة :**

لقد كان الصراع على النفوذ بين الجماهير أحياناً أو على السلطة إلى حد التناحر تارةً هو السمة البارزة التي اتصف بها تاريخ العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق ، وان تخللت هذه العلاقة بعض حالات التنسيق أو العمل المشترك ، بسبب التقاء المصالح أو تحت وطأة وضغط الظروف .

إن السعي للاشتراك في الحكم عن طريق تشكيل تحالف أو ائتلاف جبهوي كان هو الشغل الشاغل للحزب الشيوعي في غضون المدة موضوع البحث ، إذ قدم الشيوعيون لأجل ذلك العديد من التنازلات ، في الوقت الذي ماطل فيه حزب البعث كثيراً حتى أعلن عن شروطه لإقامة مثل هكذا تحالف محاولاً كسب الوقت لفرض أفضل الشروط المناسبة له .

خضعت العلاقة مابين الحزبين لجملة من العوامل منها ما يتعلق بالعقيدة السياسية لكل منهما ، فنجد الحزب الشيوعي قد اعتنق النظرية الماركسية اللينينية وهي تتبنى الفكر الأممي اللاقومي ، في حين اعتنق حزب البعث الفكر القومي جاعلاً من معاداة الشيوعية واحدةً من أهم متبنياته الفكرية ، لذا نجد أن من الطبيعي أن يكون التوتر والتقاطع في المواقف إلى حد استخدام مختلف أساليب العنف هو الحالة السائدة بينهما ، لكن هذا لم يمنعهما من التقارب وتقديم التنازلات المتبادلة إذا ما اقتضت المصالح الآنية لكلٍ منهما ، الأمر الذي قاد إلى التقارب الواضح منذ إعلان ميثاق العمل الوطني في الخامس عشر من تشرين الثاني 1971 ، ثم العمل المشترك من خلال مساندة الحزب الشيوعي لحكومة حزب البعث في مفاوضاتها مع شركات النفط ، والاشتراك في الحكومة بوزيرين ، فضلاً عن التأييد الحار للمعاهدة العراقية – السوفيتية ، والدعم الحماسي لعملية تأميم النفط .

وكان للتطورات السياسية الداخلية أو العلاقات الخارجية للعراق اثرٌ مهم في توجيه العلاقة بين الحزبين نحو الوجهة التي سارت عليها ، ناهيك عن مؤثرات نوعية علاقات الحزبين مع بلدان العالم وبخاصة بلدان المنظومة الاشتراكية ، مع الأخذ بالحسبان اختلاف حجم تأثير هذه العوامل من مرحلة الى أخرى ، إذ إننا نجد على صعيد التطورات الداخلية أن المشكلة الكردية كانت مسألة ذات تأثير فعال على العلاقة مابين الشيوعيين و البعثيين ، إذ لم يكن حزب البعث يرغب في مواجهة خصومه مجتمعين ، فعندما كان يحاور الأكراد يدير ظهره للشيوعيين والعكس صحيح .

اما على صعيد المؤثرات الخارجية فكان التهديد الإيراني بسبب مشاكل الحدود ودعم الحكومة الإيرانية للأكراد العراقيين قد دفع بحكومة حزب البعث ، تحت تأثير حاجتها للأسلحة ، الى العمل على التقرب أكثر من دول المعسكر الاشتراكي وبخاصة الاتحاد السوفيتي الراعي الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي ، الأمر الذي أرغم البعثيين على تقديم بعض التنازلات للشيوعيين العراقيين من خلال إشراكهم في الحكومة ، فضلاً عن ان حكومة البعثيين كانت بحاجة للاتحاد السوفيتي بصورة أكبر عندما دخلت في مفاوضات صعبة مع شركات النفط العالمية ، وكل هذا قد اوجد مصالح كثيرة للسوفيت في العرق ، لذا شجع السوفيت الحزب الشيوعي العراقي على إبداء المرونة من اجل التوصل الى اتفاق لتشكيل الجبهة ، لكن هكذا اتفاق لم يحصل في غضون المدة موضوع البحث .

**الهوامش :**

(1) جاء تأسيس الحزب الشيوعي العراقي نتيجة لاندماج الخلايا الماركسية في كل من بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد في الثامن من إذار 1935 على يد كل من عاصم فليح ، قاسم حسن ، مهدي هاشم ، يوسف إسماعيل وآخرون ، وبدأ الحزب عمله السري تحت اسم (جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار) وبعد أشهر قليلة تم تغيير اسمه الى (الحزب الشيوعي العراقي) الذي قدم نفسه على انه حزب الطبقة العاملة ، متخذا من المبادئ الماركسية اللينينية أساساً نظريا له ، وتؤكد هذه النظرية على وحدة النضال الاممي للطبقة العاملة متجاوزة حدود القوميات ، أي ان هذا النضال يتم على وفق الانتماء الطبقي في جميع الأمم وليس على أساس الانتماء القومي ، ويعد انصهار الأمم أعلى مراحل هذا النضال . ينظر :
جورج بوليترز وآخرون ، أصول الفلسفة الماركسية ، ج2 ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د. ت . ، ص268 ؛ هرمان دونكر ، دراسة في البيان الشيوعي ، ترجمة عصام أمين ، دار الفارابي ، بيروت ، 1987

، ص ص132- 142 ؛ مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 (دراسة تاريخية) ، تموز للطباعة والنشر ، دمشق ، 2013 ، ص ص95-106 ؛ حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والاممية ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 ، ص ص26-44 .

(2) تأسس حزب البعث العربي في سورية في نيسان 1947 على يد كل من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ، وأضيفت كلمة الاشتراكي لاسم الحزب بعد ان انضم إليه الحزب العربي الاشتراكي عام 1952 ليصبح اسم الحزب (حزب البعث العربي الاشتراكي) وقد تسربت أفكار الحزب الى العراق عام 1949 عن طريق بعض الطلبة السوريين الدارسين في العراق ، الذين تمكنوا من تشكيل عدة خلايا ازدادت الى ان أصبحت فرعا عام 1952 اعترف به الحزب في سورية كتنظيم تابع له .

ومما هو جدير بالإشارة هنا هو ان الحزب قد اتسم بالغموض الفكري وعدم امتلاك برنامج سياسي واضح منذ تأسيسه ، فضلاً عن ضبابية مفاهيم الشعارات والأهداف التي تبناها ، وهذا ما أعترف به الحزب صراحة في أدبياته ، لكن ما يمكن الإشارة إليه بشكل عام في هذا الصدد هو ان الحزب قد حدد عداءه للشيوعية بشكل صريح ، وهو حزب علماني قومي . ينظر :

هادي حسن ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام 1958 ، ط2 ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، 1984 ؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ، بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول 1963 ، بغداد ، 1972 ، ص30-80 ؛ ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، دار الطليعة ، بيروت ، ط6 ، 1972 ، ص ص54-168 ؛ حنا بطاطو ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون و البعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط2 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1999 ، ص ص29-50 .

(3)حسن غريب خليل ، المصدر السابق ، ص ص26-44 ؛ هرمان دونكر، المصدر السابق ، ص ص132-142.

(4) هادي حسن ، المصدر السابق ، ص29 .

(5) حصلت حالة من التقارب أو التفاهم مابين الحزب الشيوعي وحزب البعث أدت الى العمل المشترك فيما بينهما في شباط من عام 1957 عندما شكلا جبهة الاتحاد الوطني بالاشتراك مع الحزب الوطني الديمقراطي و حزب الاستقلال ، وكانت الإطاحة بالنظام الملكي في مقدمة أهداف الجبهة ، لذا نسقت مع تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يعمل لأجل الغاية نفسها ، وعندما نجح الضباط الأحرار في القيام بالثورة ، كان قد أنجز الهدف الرئيس الذي قامت الجبهة من أجله ، وسرعان ما دب الخلاف بين أطراف الجبهة وأصبح وجودها شكلياً ، وتفككت وانهارت تماماً بقيام العقيد عبد الوهاب الشواف بمحاولة انقلابية في إذار 1959 . ينظر :

عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921 – 1958 ، بغداد ، 1978 ،ص ص252-270 ؛ عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، دار سبيريز ، دهوك ، 2007 ، ص ص 134-140 .

(6) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص298-304 .

(7) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج9 ، دار الطليعة ، بيروت ،1972 ، ص89 .

(8) علي كريم سعيد ، العراق – البيرية المسلحة – حركة حسن سريع وقطار الموت 1963 ، ط2 ، دار البراق ، لندن ، د . ت . وللمزيد من التفاصيل ينظر :

علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم – مراجعات في ذاكرة طلب شبيب ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1999 ، ص ص 293 – 305 .

(9) علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم ، ص ص 327 - 340 .

(10) علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958-1968 (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الكوفة ، 1998 ،ص ص256-257 ؛ صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، بيروت ، 1993 ، ص ص128-132 .

(11)التحق بجناح اللجنة المركزية الشق الأكبر من الحزب ، إذ ضم قرابة الثلثين من عناصر الحزب قبل الانشقاق بحسب ما أكده أعضاء من كلا الجناحين ، وحظيَّ هذا الجناح باعتراف ودعم الاتحاد السوفيتي ، فيما ضم جناح القيادة المركزية قرابة ثلث أعضاء الحزب ، وأصيب هذا الجناح بنكسة كبيرة عندما اعتقلت

السلطة جميع أعضاء قيادته مع زعيمهم عزيز الحاج في شباط 1969 ، وسيقوا بمعية مجموعة من مؤيديهم الى معتقل قصر النهاية ببغداد ومات أكثر من عشرين منهم تحت التعذيب ، فيما انهار آخرون وعلى رأسهم عزيز الحاج ، الذي دعا أنصاره الى إلقاء السلاح والتعاون مع البعثيين . وبعد هذه الأحداث لم يعد لأنصار هذا الجناح تأثير قوي على مجريات الأحداث ، إذ اخذ معظم أعضائه بالانسحاب التدريجي والانضمام الى جناح اللجنة المركزية ، لذا أينما ترد في هذا البحث تسمية الحزب الشيوعي أو الشيوعيون من دون تحديد الجناح فالمقصود منها جناح (اللجنة المركزية) .

مقابلة مع محمد حموزي (أبو سرمد) ، سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح اللجنة المركزية ، جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 إذار 2010 ؛ مقابلة مع كاظم منخي الازيرجاوي (أبو ظافر) ، عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح القيادة المركزية ،جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 إذار 2010 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص384-421؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج3 ، دار الرواد ، بغداد ، 2006 ، ص ص111-112 .

(12) هاني الفكيكي ، أوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العراقي ، ط2 ، مطبعة مهر ، قم ، د.ت. ، ص317 وما بعدها . وللمزيد من التفاصيل ينظر :

مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، مطبعة أمير ، قم ، 1997 ، ص ص279-283 .

(13) ولد ميشيل عفلق في دمشق عام 1910 من عائلة مسيحية أرثوذوكسية ، وتلقى تعليمه الأولى في مسقط رأسه وأكمل تعليمه في جامعة السوربون بفرنسا التي سافر إليها عام 1928 لدراسة التاريخ ، وتأثر خلال دراسته الجامعية بالموجة الماركسية التي اجتاحت الجامعات الأوربية في غضون الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) . والتقى ميشيل عفلق في فرنسا بزميله السوري أيضاً صلاح الدين البيطار ، الذي كان يدرس في الجامعة نفسها ، وسرعا ن ما تكونت بينهما علاقة حميمة . عاد ميشيل عفلق الى سوريا بعد إكمال دراسته عام 1933 في حين عاد البيطار عام 1934 ، وشرعا بالتبشير بأفكارهما التي ركزت في بادئ الأمر على القضايا الاجتماعية ثم تطور الأمر الى أن شكلا سوية عام 1947 حزبا سياسيا أطلق عليه اسم (البعث العربي) ، وانتهى المطاف بمؤسس الحزب ميشيل عفلق بالطرد من الحزب على اثر الانقلاب الذي قام به الضباط البعثيون في سوريا عام 1966 الذين حكموا عليه بالإعدام ، فهرب من سوريا ثم لجأ الى العراق بعد عام 1968 وبقي فيه حتى وفاته عام 1989 . ينظر :

حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2007 ، ص470 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص31-33 .

(14) ولد الطبيب فؤاد شاكر مصطفى في مدينة عانه غربي العراق عام 1930 ، انتمى الى حزب البعث وتدرج في المراتب الحزبية حتى أصبح عام 1963 عضوا في القيادة القطرية للحزب ، عين بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963 متصرفاً للواء كركوك ، تزعم بعد انشقاق عام 1966 جناح البعث (اليساري) الموالي لحزب البعث في سوريا ، وبعد ان ضبطت الشرطة في حزيران 1968 مقر هذا الجناح جمدت قيادته نشاطها لمدة شهر لتسند بعدها قيادة الجناح الى العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت . ينظر :

حسن السعيد ، نواطير الغرب – صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948-1968 ، مؤسسة الوحدة للدراسات والتوثيق ، بيروت ، 1992 ، ص231 ؛ حنا بطاطو ، المصدر نفسه ، ص463 .

(15) أينما يرد في هذا البحث اسم حزب البعث أو البعثيون بعد 17 تموز 1968 ومن دون تحديد الجناح فالمقصود هو الجناح ( اليميني ) .

(16) ولد احمد حسن البكر في مدينة تكريت عام 1914 ، وأكمل دراسته الأولية في مسقط رأسه ، ثم واصل تعليمه في دار المعلمين ببغداد وتخرج فيها عام 1932 ، لكنه ترك سلك التعليم ليلتحق بالكلية العسكرية عام 1938 بتوسط من احد الساسة ، لأنه لم يكن مستوفيا لشروط القبول ، وتخرج برتبة ملازم ثان ليعمل ضابط إعاشة . تدرج بالرتب العسكرية الى ان نال رتبة عقيد عام 1958 ، بعدها انتمى لحزب البعث عام 1960 ، ونجح حزبه بالتعاون مع بعض الضباط المناوئين لعبد الكريم قاسم في إسقاط حكم الأخير في 8 شباط 1963 ، ليصبح البكر رئيساً للوزراء في النظام الجديد وعضواً في القيادة القطرية لحزبه ، وقاد البكر

الجناح اليميني لحزب البعث بعد انشقاق عام 1966 ، وأصبح رئيساً للجمهورية عام 1968 بعد نجاح حزبه بالعودة الى الحكم ثانية ، وتنحى عن منصبه في تموز 1979 لصالح نائبه صدام حسين ، بعدها عاش في عزلة حتى وفاته في بغداد عام 1982 . ينظر :
حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص244 ؛ حازم صاغية ، بعث العراق – سلطة صدام قياما وحطاما ، دار الساقي ، بيروت ، 2003 ،ص ص47-49 ؛ حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص178 .

(17) ولد صدام حسين في قرية العوجة بالقرب من تكريت عام 1937 ونشأ يتيما في بيت زوج أمه الذي أساء معاملته ، غادر الى بغداد بحدود عام 1955 ، بعد ان أكمل تعليمه الابتدائي ، ليدخل ثانوية الكرخ التي كانت تضطرب بالسياسة . انضم الى حزب البعث عام 1957 ، وتعززت مكانته في الحزب بعد اشتراكه في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم عام 1959 ، وهرب على إثرها الى سوريا ومنها الى مصر حيث أكمل تعلميه الثانوي ، ثم بدأ بدراسة القانون في جامعة القاهرة عام 1961 ، لكنه لم يكمل دراسته ، إذ عاد الى العراق بعد انقلاب الثامن من شباط 1963 ، وسرعا ن ما أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في العراق عام 1964وعندما أعيد بناء الحزب بعد أحداث انقلاب الثالث والعشرين من شباط 1966 في سورية،والتي انعكست على حزب البعث في العراق،أصبح صدام مساعداً للامين العام للقيادة القطرية للحزب ، الذي عاد الى الحكم ثانية في العراق في تموز1968،فشغل صدام منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة،وفي عام 1979 تسلم منصب رئاسة الجمهورية،وشهدت مدة حكمه العديد من الأحداث الساخنة منها الاشتباك مع إيران في حرب دامت قرابة ثمان سنوات(1980-1988)،واحتلال الكويت عام 1990،وانتفاضة عام 1991،والغزوالأمريكي للعراق عام 2003.ألقت القوات الأمريكية القبض عليه في الرابع عشرمن كانون الأول2003 ،واعدم ببغداد في الثلاثين من كانون الأول2006. ينظر :
حسن لطيف الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ص367-369 ؛ حازم صاغية ، المصدر نفسه ، ص ص39-51 .

(18) حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، مطبعة سبحان ، إيران ، 2005 ، ص42 ؛ حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص76-180 ؛ حازم صاغية ، المصدر نفسه ، ص49 .

(19)علي حمزة الحسناوي،المصدرالسابق،ص ص237-253 ؛ مجيد خدوري،المصدر السابق،ص367-387 .

(20) د. ك.و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون : ((في سبيل إسقاط الحكم الدكتاتوري الخانع للاحتكار)) أصدره في الثاني عشر من نيسان 1967 .

(21) علي حمزة سلمان الحسناوي ، المصدر السابق ، ص244 .

(22) د.ك.و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) كراس بعنوان : مناقشة تاريخية وسياسية حول الائتلاف الوطني واقتراحات الحزب الشيوعي العراقي ودور الطبقة العاملة والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية ، مؤرخ في 10 أيلول ، 1967 ، ورقة (12) .

(23) (الكونفرنس) او المجلس الحزبي ويتكون من أعضاء ومرشحي اللجنة المركزية ومندوبي الأقاليم ولجان المناطق ولجان الاختصاص المركزية ، يعقد عند الضرورة التي تستوجبها تطورات هامة في الوضع السياسي او حياة الحزب الداخلية وتتطلب تحديد موقف الحزب إزائها . وحين لا تستطيع اللجنة المركزية تحمل المسؤولية لوحدها ويتعذر عقد المؤتمر الوطني للحزب الذي هو أعلى هيأة في الحزب ، ويجوز تخويل المجلس الحزبي (الكونفرنس) بعض صلاحيات المؤتمر الوطني في حالات استثنائية بقرار من اللجنة المركزية للحزب . ينظر :
المصدر نفسه ، النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) ، عدله وصادق عليه المجلس الحزبي (الكونفرنس) الثالث للحزب في كانون الاول 1967 ، المادتين 11 و 12 .

(24) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص82-107 ؛ جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج10 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 ، ص322 .

(25) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص385 .

(26) علي حمزة سلمان الحسناوي ، المصدر السابق ، ص451 .

(27) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج9 ، ص62 .

(28) عقد حزب البعث في العراق مؤتمره القومي السادس في تشرين الاول 1963 وقت وجوده في السلطة . ينظر: حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج4 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1971 ، ص198 .
(29) رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد – ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1998 ، ص ص93-94 ؛ سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج5 ، دار المرصاد ، بيروت ، د. ت . ، ص44 .
(30) رحيم عجينة ، المصدر نفسه ، ص94 .
(31) عزيز الحاج ، شهادة للتاريخ – أوراق من السيرة الذاتية السياسية ، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع ، لندن ، 2002 ، ص ص271-273 .
(32) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص ص345-347 .
(33) مجموعة ضباط القصر هم كل من : 1- المقدم عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات 2- المقدم ابراهيم الداود آمرقوات الحرس الجمهوري 3- المقدم سعدون غيدان امر كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري . ينظر: حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص389 – 392 .
(34) صلاح عمر العلي،شاهد على العصر-أسرار صعود صدام الى السلطة،مكتبة الحضارة، بيروت، د.ت.، ص95 ؛ خالد علي الصالح على طريق النوايا الطيبة– تجربتي مع حزب البعث،رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2000 ، ص ص231-236 ؛ حردان التكريتي،مذكرات وزير الدفاع العراقي الأسبق حردان التكريتي، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس – ليبيا ، 1983 ، ص ص28-29 .
(35) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص389-390 ؛ حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص54 ؛ حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص ص393-417 ؛ فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول ، ج1 ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، القاهرة ، 2009 ، ص ص106-110 .
(36) صحيفة الجمهورية،(بغداد)،5 كانون الأول1967؛مؤيد شاكر الطائي،العلاقات العراقية–السوفيتية 1963-1968 ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، العدد 30 ، 2012 ، ص569 .
(37) مجلة النفط ، (بغداد) ، العدد 1 ، كانون الثاني 1968 ، ص ص25-26 .
(38) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص390 .
(39) صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، 18 تموز 1968 .
(40) و.ث.أ.، دائرة العلاقات العامة،الرقم:3488 سري مراسلات،تقرير من وزارة الثقافة والإعلام موجه الى القيادة القومية، بتاريخ 8 كانون الأول1979،ورقة(9)؛ صلاح عمر العلي،المصدر نفسه ، ص ص121-127 .
(41) اديث وائي أيف بينروز ، العراق – دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ج2 ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 ، ص99 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية ، ترجمة مركز الدراسات والترجمة ( الزهراء للإعلام العربي ) ، الزهراء للإعلام العربي/قسم النشر ، القاهرة ، 1992 ، ص191 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص405 .
(42) صلاح عمر العلي ، المصدر السابق ، ص122-127 .
(43)صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، 18 تموز 1968 .
(44) المصدر نفسه .
(45) صلاح عمر العلي ، المصدر السابق ، ص121 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص391 .
(46) زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم ، ج2 ، ستوكهولم ، 1994 ، ص ص18-19 .
(47) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص89-90 .
(48) للمزيد من التفاصيل عن أسباب الإقصاء ، وللوقوف على نص البيان رقم (27) ينظر : سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ص21-25 .
(49) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص212 ؛ اديث وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص95 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص ص189-191 .

(50) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص95 ؛ صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص135 .
(51) الـ ( استراتيجية ) تعني تحـديد الأهداف وتحديـد الاتجـاه الـرئيس للحـركة في مرحلة تاريخية كاملـة ، وتختلف الأستراتيجية السياسية باختلاف المراحل التاريخية . ينظر :
إبراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، مطابع دار الهلال ، القاهرة ، 1970 ، ص ص27- 29 .
(52) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد3 ، حزيران 1969 ، ص ص192-197 .
(53) للاطلاع على نص المشروع ينظر : المصدر نفسه ، ص ص192-223 .
(54) زكي خيري ، المصدر السابق ، ص19 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص414 .
(55) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص29 .
(56) الحزب الشيوعي العراقي ، وثائق المؤتمر الوطني الثاني ، بدون مطبعة ، ايلول 1970 ، ص53 ؛ زكي خيري ، المصدر السابق ، ص27 .
(57) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص29 .
(58) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص48 .
(59) زكي خيري ، المصدر السابق ، ص12 .
(60) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص273-277 .
(61) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص ص38-39 .
(62)عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص94 .
(63) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص299-305 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص414 .
(64) صحيفة سرية محلية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي (منطقة بغداد) .
(65) صحيفة طريق العمال ، ( سرية ) ، العدد 2 ، أواسط كانون الأول 1968 . راجع الملحق رقم (1) صورة الصفحة الاولى من الصحيفة .
(66) المصدر نفسه .
(67) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص301 ؛ عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص96.
(68) صحيفة طريق العمال ، ( سرية ) ، العدد 2 ، أواسط كانون الأول 1968 .
(69) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص114 .
(70)عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص274-313 .
(71) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ص29-32 .
(72) برزان التكريتي ، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين ، الدار العربية ، بغداد ، 1982 ، ص30 .
(73) و.ث.أ. ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ ، بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968م و ما نجم عنه ، ورقة رقم (2) .
(74) لقد أصبح معظم قياديي الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) ان لم يكن جميعهم رهن الاعتقال في شباط من عام 1969،ولعل من بين ابرز المعتقلين كل من:1- صالح العسكري2- احمد محمود الحلاق 3- متي هندو 4- حاتم سجاد تفاح 5- سامي احمد 6- حامد أيوب العاني 7- مالك منصور 8- غازي انطوان 9- خضير عباس الزبيدي 10- بيتر يوسف 11- كاظم موزان 12- شعبان كريم 13- كريم حواس 14- كاظم الصفار . ينظر :
سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص59 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص415 .
(75) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص316-343 .
(76) المصدر نفسه ، ص ص340-344 ؛ سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص61 ؛ صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص ص252-253 .
(77) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص111-112 .
(78) رحيم عجينه ، المصدر السابق ، ص98 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص415 .
(79) أي ذكر للحزب الشيوعي أو الشيوعيين من دون تحديد الجناح بعد شباط 1969 المقصود منه جناح (اللجنة المركزية) .
(80) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص40 .
(81) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج2 ، ص39 .

(82) و. ث . أ. ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968 وما نجم عنه ، ورقة رقم (8) .
(83) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص189 .
(84) عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1968-1972 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، 1998 ، ص53 .
(85) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص39 .
(86) ولد عزيز محمد في السليمانية عام 1933 ، ارتبط بالحركة الشيوعية في سن مبكرة ، ففي عام 1948 انتمى الى الحزب الشيوعي العراقي ، وفي العام نفسه اعتقل ومكث في السجن حتى عام 1958 ،أصبح في أيلول 1958 عـضواً في اللجنة المركزية ، وبعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم عام 1963 شغل منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، وبقيَّ في هذا المنصب حتى عام 1993 . ينظر :
حسن لطيف الزبيد ي ، المصدر السابق ، ص530 .
(87) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 6 ، أيلول 1969 ، ص209 .
(88) أديت وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص ص95-96 .
(89) ماريون وبيتر سلوجلت،المصدر السابق ، ص ص189-190 ؛ زكي خيري ، المصدر السابق ، ص21 .
(90) رحيم عجينه ، المصدر السابق ، ص97 .
(91) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص189 .
(92) زكي خيري،أراء حول نكسة حزيران،مجلة الثقافة الجديدة،(بغداد)،العدد 3 ، حزيران ، 1969 ، ص15 .
(93) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 4 ، تموز 1969 ، ص ص132-135 .
(94) مكرم الطالباني ، الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 4 ، تموز 1969 ، ص ص121-130 .
(95) لم يجد الباحث أي اشارة لهذه المذكرة فيما أمكنه الاطلاع عليه من مصادر ودراسات منشورة مختصة بتاريخ هذه الحقبة باستثناء ما جاء من اشارة مقتضبة جداً في الجزء الخامس ، ص127 ، من كتاب سمير عبد الكريم الموسوم : أضواء على الحركة الشيوعية في العراق .
(96) هذه اشارة الى التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثامن المنعقد عام 1965 ،الذي تخلى فيه حزب البعث عن تبني مفهوم ( الحزب القائد ) . ينظر :
حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج9 ، ص62 .
(97) د. ك . و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هيأة تحرير صحيفة طريق الشعب) ، النشرة بعنوان : (قيادة حزب البعث تعلن رفضها العلمي [هكذا وردت] لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية) ، اواسط حزيران 1970 ، الأوراق 2- 3 . راجع الملحق رقم (2) .
(98) المصدر نفسه ، ورقة رقم (3) .
(99) المصدر نفسه ، ورقة رقم (7) .
(100) المصدر نفسه ، ورقة رقم (8) .
(101) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص190 ؛ اديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص96 .
(102) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص97 .
(103) نصت المادة (200) من قانون العقوبات على : ((يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات أو بالحبس كل من حبذ أو روج أياً من المذاهب التي ترمي الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيـأة الاجتمـاعية أو لـتسويـد طبـقة اجتماعـيـة على غيرهـا مـن الطبـقـات ...)) ينظر :
صباح صادق جعفر ، قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وتعديلاته ، ط7 ، بغداد ، 2005 ، ص62 .
(104) صفاء الحافظ ، الديمقراطية ونظام الحكم في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 9 ، كانون الأول 1969 ، ص18 .

(105) تعود أسباب تعقد القضية الكردية الى مطالبة الأكراد بتحقيق طموحاتهم القومية التي توزعت في مختلف مراحلها مابين المطالبة بالاستقلال أو حق تقرير المصير ، والمطالبة بالحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية ، ومعارضة الحكومات في مختلف العهود لتلك المطالب ، لذا خاضت الحركة القومية الكردية العديد من الصراعات المسلحة لأجل تحقيق تلك المطالب أو بعضها بحسب الظروف التي كانت تمر بها القضية الكردية .
سامي شورش ، كردستان والأكراد – الحركة القومية والزعامة السياسيــة – إدريس بارزاني انموذجــاً ، دار ئاراس ، اربيل ، 2001 ، ص ص45-147 . وللمزيد من التفاصيل ينظر :
احمد تاج الدين ، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2001 ، ص ص127-135 .
(106)حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن المنعقد في كانون الثاني 1974 ، مطابع دار الحرية ، بغداد ، 1974 ، ص82 .
(107) صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، 18 تموز 1968 .
(108) سُميَّ هذا البيان بـ(بيان البزاز) نسبة الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ، الذي أصدره في التاسع والعشرين من حزيران 1966 زمن وزارته الثانية (18 نيسان 1966-6 آب 1966) في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ، ولعل أهم ما جاء في البيان هو الاعتراف بالقومية الكردية كشريك أساسي في الوطن ويثبت ذلك بوضوح في الدستور ، الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية الى جانب العربية ، العفو العام عن جميع المشاركين في الأعمال المسلحة ، إعادة المفصولين الى وظائفهم ، والوعد بتشريع قانون إدارة المحافظات على أساس الإدارة اللامركزية . للوقوف على نص البيان ينظر :
جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج9 ، ص ص60-69 .
(109) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص81 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص136 .
(110) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص392 .
(111) ولد الملا مصطفى البارزاني عام 1904 في قرية بارزان شمال العراق ، وتلقى تعليمه الديني في قريته ثم في مدينة السليمانية ، لذا لقب ب(الملا) . قاد عام 1943 حركة مسلحة ضد الحكومة كان مصيرها الفشل ، لجأ على إثرها الى ايران عام 1945 ومن ثم الى الاتحاد السوفيتي عام 1947 ، بعدها عاد الى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 ، وحاول بمختلف الطرق في العهد الجديد الحصول على مكاسب للأكراد فتمكن في حزيران عام 1966 من إبرام اتفاق مع الحكومة لهذا الغرض غير انه لم ينفذ ، وفي الاتجاه نفسه أبرم اتفاقاً مع الحكومة في إذار عام 1970 ، وهو الآخر لم تطبق كل بنوده ، لذا قاد حركة مسلحة انتهت الى الفشل بسبب نجاح الحكومة في تطويقها على اثر اتفاقية الجزائر عام 1975 مع شاه إيران ، فحرمت الحركة من المساعدة الخارجية ، بعدها مرض الملا وتوفي عام 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص233-234 .
(112) بعد فشل الحركة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني مابين عامي 1943-1945 أسس الأكراد حزباً سياسيا سريا عقد مؤتمره التأسيسي في بغداد في السادس عشر من آب 1946 ، وانتخب الملا مصطفى البارزاني رئيسا له ، على الرغم من ان الملا كان لاجئاً في إيران ، واستهدف الحزب إقامة حكم ذاتي للأكراد مبني على أساس الاتحاد الاختياري ، أطلق على الحزب اسم (بارتي ديموكراتي كورد) الحزب الديمقراطي الكردي ، ثم تم تغييره عام 1953 الى (بارتي ديموكراتي كردستاني) الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وعلى اثر تأسيس هذا الحزب تم الإعلان عن حل حزب (رزكاري كرد) وحزب (شورش) وانضم معظم اعضائهما الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، ولم يعد للأخير من منافس حقيقي في الساحة السياسية الكردية سوى الحزب الشيوعي العراقي ، ولم تكن تركيبة الحزب الديمقراطي الكردستاني متجانسة فكرياً ، على الرغم من اعتناقه مبادئ الماركسية اللينينية ، إذ أريد له ان يكون ممثلاً لمختلف شرائح المجتمع الكردي . ينظر :
حسن شير ، تاريخ العراق السياسي المعاصر – العمل الحزبي في العراق 1908-1958 ، ج1، دار التراث العربي ، بيروت ، 1989 ، ص ص209-214 ؛ حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في

العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي 1914 - 2004 ، الدار العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2005 ، ص149-156 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص338 .

(113) ولد جلال حسام الدين الطالباني عام 1933 في اربيل لأسرة دينية كردية معروفة ، مارس النشاط السياسي في سن مبكرة الى ان أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1954 . تخرج في كلية الحقوق ببغداد عام 1959 ، تأثر كثيرا بالأفكار الماركسية وآراء الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ) . انفصل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1964 ، ونجح عام 1975 في تأسيس حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) ، انتخب رئيسا لجمهورية العراق عام 2005 . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ص448-450 .

(114) يعد إبراهيم احمد واحد من ابرز الساسة في الحركة الكردية ، كان قبل انضمامه للحرب الديمقراطي الكردستاني سكرتيرا للفرع العراقي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ، وبعد انهيار جمهورية (مهاباد الكردية) انضم الى الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق عام 1947 وأصبح سكرتيرا للحزب مابين عامي (1951-1954) ، ويوصف بأنه من أهم مثقفي الحزب وواضعي أفكاره معتمداً على الايديولوجيا الماركسية ، اجبر على الاستقالة من الحزب عام 1964 ، عين رئيسا للمجمع العلمي الكردي بعد عودة حزب البعث الى السلطة عام 1968 . توفي في لندن عام 2000 . ينظر : المصدر نفسه ، ص415-416 .

(115) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، دار الفارابي ، بيروت ، 2004 ، ص490 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص178 .

(116) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص ص347-350 .

(117) و. ث. أ. ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968 وما نجم عنه ، ورقم رقم (3) ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص490 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص191 .

(118) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص89-90 .

(119) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 3 ، حزيران 1969 ، ص ص192-197 .

(120) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص39 .

(121) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المعنون بـ((سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً)) ، إذار 1962 .

(122) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص ص55-56 .

(123) ل . ت.ح. ب . ، ملفة بلا رقم (متفرقات) ، تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 ، راجع الملحق رقم (3) .

(124) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص191-193 .

(125) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – إذار 1970 ، إعداد جبران شامية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت ، 1970 ، ص126 .

(126) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص352 .

(127) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص192 .

(128) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص491 .

(129) Kelidar , Abbas , Iraq : the Search for stability, London , 1975 , P . 15; حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص405 . وللمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية المذكورة ينظر : عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج4، ط7، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،1988 ،ص ص322-329 .

(130) و. ث. أ . ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968 وما نجم عنه ، الأوراق 7 – 8 .

(131) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ص491-492 .

(132) مكرم الطالباني ، الحل السلمي للمسألة الكردية ضرورة وطنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 9 ، كانون الأول 1969 ، ص87 .
(133) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص103-104 .
(134) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص192-193 .
(135) Kelidar , O . P . Cit . , P . 11 .
(136) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ص193 .
(137) مكرم الطالباني ، الحل السلمي للمسألة الكردية ضرورة وطنية ، ص87-90 .
(138) و. ث . أ . ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968م وما نجم عنه ، ورقة رقم (3) .
(139) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 10 ، كانون الثاني 1970 ، ص241 .
(140) صحيفة طريق الشعب ، (سرية ) ، العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 . راجع الملحق رقم ( 4 ) .
(141) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، دار الحكمة ، لندن ، 2001 ، ص ص402-403 .
(142) يستثنى من هذا التعميم ما اشار اليه عزيز سباهي من ان الحزب الشيوعي قد انقذ نظام البعث من السقوط في كانون الثاني 1970 من دون أي ذكر للمخابرات السوفيتية أو أية تفاصيل أخرى . ينظر :
عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص104 .
(143) جاءت هذه المعلومات في كتاب نشره مدير المخابرات العراقية الأسبق بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، أي بعد حوالي اثني عشر عاماً من المحاولة موضوع البحث ، في الوقت الذي كان فيه العراق يخوض حرباً ضروساً مع إيران ، وفي الوقت نفسه كانت اتفاقيات حزب البعث ، الذي يقود السلطة في العراق ، قد انهارت مع كل من الأكراد في إطار بيان الحادي عشر من إذار لعام 1970 ، ومع الشيوعيين في إطار الجبهة الوطنية التي أعلنت عام 1973 ، لذا لا يمكن التعويل كثيراً على ما جاء من معلومات في هذا الكتاب من دون أن تقرن بمصادر أخرى . للإطلاع على تفاصيل هذه المحاولة بحسب الرواية البعثية التي ساقها مدير المخابرات العراقي الأسبق ينظر :
برزان التكريتي ، المصدر السابق ، ص ص47-89 .
(144) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ص47-89 .
(145) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – إذار 1970 ، ص116 .
(146) حسن العلوي ، المصدر السابق ، ص86 ؛
Kelidar , Op., Cit., P.15.
(147) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص411 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص191 .
(148) حردان التكريتي ، المصدر السابق ، ص ص62-67 ؛
Bengio, Ofra , Shi'is and politics in Ba'thi Iraq ,Middle Easter studies Journal,VoL . 21 , NO .1 , London , 1985 , P. 3.
(149) للإطلاع على نص البيان ينظر :
سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – إذار 1970 ، ص126-129 .
(150) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص359 ؛ عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص103 .
(151) و. و.خ . ، السفارة العراقية في موسكو ، الموضوع : تقرير السفارة عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية ، الرقم س/خاص/27 في 20 إذار 1970 . راجع الملحق رقم (5) .
(152) صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص136 .
(153) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص104 .
(154) صحيفة طريق الشعب ،( سرية ) ، العدد 3 ، أواخر إذار 1970 .
(155) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج2 ، ص35 .

(156) صحيفة ريكاي كوردستان ،( سرية ) ، العدد 3 ، أيلول 1971 . راجع الملحق رقم (6) صورة الصفحة الأولى من الصحيفة ، وهي صحيفة سرية للحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق .
(157) د.ك.و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال محمد احمد الخضري ، 23 إذار 1970 ، راجع الملحق رقم (7) .
(158) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص416-417 .
(159) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 11 نيسان 1970 ؛ صحيفة الثورة ، (بغداد) ،12 نيسان 1970 .
(160) كان صدام حسين في هذا التاريخ يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، ونائب الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث ، فضلا عن سلطات غير رسمية للإشراف على الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية . ينظر : حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص402 .
(161) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 13 أيار 1970 .
(162) د.ك.و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هيأة تحرير صحيفة طريق الشعب) ، النشرة بعنوان : ( قيادة حزب البعث تعلن رفضها العلمي [هكذا وردت] لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية )، اواسط حزيران 1970، ورقة رقم (9) .
(163) دُعيَّ الى المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني العديد من ممثلي القوى السياسية ومن بينهم ممثل الحز ب الشيوعي العراقي عبد الكريم احمد الداود عضو المكتب السياسي للحزب ، وقد اجمع ممثلو القوى السياسية الذين حضروا المؤتمر كضيوف ، على انتقاد أساليب حزب البعث في التعامل مع القوى السياسية الأخرى . ينظر :
عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص100 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص417 .
(164) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 10 تموز 1970 .
(165) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص53 .
(166) المصدر نفسه ، ص ص39-54 .
(167) المصدر نفسه ، ص82 .
(168) الـ ( تكتيك ) أساليب النضال أو العمل وأشكاله ومناهجه لتحقيق مهمة أو مهام معينة في مدة محددة ن أي انه يهدف الى تحقيق مهام جزئية في خدمة الهدف أو الأهداف الأستراتيجية العامة . وبعبارة أخرى إن الـ( تكتيك ) جزء من أجزاء الأستراتيجية ، وهو يحقق مرحلة من مراحلها . ينظر : إبراهيم العامر وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص140 – 141 .
(169) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص54 .
(170) المصدر نفسه ، ص86 .
(171) أديث وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص98 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص138 ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص498 .
(172) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص207 .
(173) صحيفة ريكاي كوردستان ،( سرية ) ، العدد 3 ، ايلول 1971 .
(174) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص86 .
(175) عن تاريخ وجود هذه الشركات في العراق وجنسياتها ينظر :
نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق 1925-1952 ، مركز الأبجدية ، بيروت ، 1980 .
(176) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ص110-111 .
(177) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص30 ؛ تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص264 .
(178) نوري خليل العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005 ، ص ص388-389 ؛

Joshua , wynfred , and Pigibert , Stephen , Arms for the third world : Soviet military aid diplomacy, London , 1969 , P. 13 .

(179) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص82 .
(180) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج 4 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001 ، ص271 .
(181) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص ص208-209 .
(182) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص498 . وللمزيد من التفاصيل عن هذه المحاولة ينظر : حسن العلوي ، المصدر السابق ، ص ص91-92 .
(183) أديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص111 .
(184) عديد دويشا،عراق الحقبة الجمهورية،ترجمة مصطفى نعمان احمد،دار المرتضى،بغداد،2012،ص96 .
(185) الراديكالية (Radically) : يمكن ترجمة هذه الكلمة الى العربية بالجذري . وأطلقت كلمة راديكالي أول الأمر في بريطانيا حين تمت المطالبة عام 1797 بإصلاح جذري ، ثم أطلقت بعد ذلك على المتطرفين في طلب إصلاحات دستورية . وهكذا أصبحت كلمة (الراديكالية) تطلق على متطرفي أي حزب أو أي اتجاه . ينظر :إبراهيم عامر وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص240-242 .
(186) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج2 ، ص ص20-39 .
(187) Kelidar , OP. Cit, P , 15.
(188) محمد الرميحي ، النقط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، 1982 ، ص64 .
(189) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص33-34 .
(190) أديث وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص111 ؛
Kelidar , Op. Cit., P.16.
(191) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص33-98 .
(192) أديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص111 ؛
Kelidar , Op. Cit., P.16.
(193) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص95-157 .
(194) عديد دويشا ، المصدر السابق ، ص96 .
(195) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص110-111 .
(196) للاطلاع على نص الميثاق ينظر : صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 16 تشرين الثاني 1971 .
(197) المصدر نفسه .
(198) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 10 تموز 1970 .
(199) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 16 تشرين الثاني 1971 .
(200) المصدر نفسه .
(201) المصدر نفسه .
(202) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص114 ؛ حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص85 .
(203) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول ميثاق العمل الوطني ، المؤرخ في 27 تشرين الثاني 1971 .
(204) أديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص161 .
(205) فيبي مار ، المصدر السابق ، البعث في السلطة ، ج2 ، ص36-38 .
(206) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 36-37 ، ايار – حزيران 1972 ، ص16 .
(207) د.ك.و.،ملفات وزارةالداخلية،الملفةالمرقمة18/22(الحركة الشيوعية في العراق)،رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق،10 كانون الثاني1972.راجع الملحق رقم (8) .
(208) للمزيد من التفاصيل عن المفاوضات والمطالب العراقية من شركات النفط ينظر :
أديث وائي بينروز ، المصدر السابق ، ص ص159-176 .

(209) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص115 . وللمزيد من التفاصيل عن أسباب هذا الرفض ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص140-141 .
(210) حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، ص88 .
(211) الكسي كوسيجين (Alexis Kossyguine) : سياسي سوفيتي ولد في سان بطرسبورغ عام 1904 من أسرة عمالية خدم في الجيش الأحمر ولم يتجاوز من العمر الخامسة عشر ، بعدها التحق بمدرسة فنية في لينينغراد ثم عاد الى مسقط رأسه ليتابع دروسه في معهد النسيج ، انتمى الى الحزب الشيوعي السوفيتي عام 1927، وفي عام 1938 ، أصبح عمدة لينينغراد ، وفي العام التالي عين وزيراً للصناعات النسيجية، وفي عام 1940 انتخب عضواً في اللجنة المركزية لحزبه ثم عضواً للمكتب السياسي ، وأدار العديد من الوزارات الى ان عين عام 1960 نائباً أول لرئيس الحكومة ثم رئيساً لها من عام 1964 حتى استقالته لأسباب صحية في تشرين الأول عام 1980 ، وتوفي بعد استقالته بعدة أسابيع . ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج5 ، ط4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1999 ، ص234-235 .
(212) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص117-118 .
(213)المصدر نفسه ، ص118-122 .
(214) للاطلاع على نص المعاهدة ينظر :مجلة الثقافة الجديدة،(بغداد)،العدد 35،نيسان 1972،ص ص90-94 .
(215) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج2 ، ص40 ؛
Kelidar,Op.Cit., P.16.
(216) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص121 .
(217) Kelidar , Op. Cit., P.16.
(218) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص116 .
(219) للاطلاع عل نص البيان ينظر : مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 35، نيسان 1972 ، ص100 .
(220) للوقوف على نص البيان ينظر:مجلة الثقافة الجديدة،(بغداد)،العدد 36-37،أيار–حزيران،1972، ص15 .
(221) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص87 ؛ صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص146 .
(222) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 36-37 ، أيار – حزيران ، 1972 ، ص 228 .
(223) عزيز سباهي،المصدر السابق،ص117 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص112 . وللمزيد من التفاصيل عن التأميم ينظر: أديث وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص ص164-165 .
(224) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص118-119. وللمزيد من التفاصيل عن الموقف السوفيتي من تأميم النفط العراقي ينظر :محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص ص64-66 .
(225) ماريون وبيتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص234 .
(226) محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص66 .
(227) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص424 .

## قائمة المصادر :

**أولاً : الوثائق غير المنشورة**

1- ملفات دار الكتب والوثائق د. ك. و.
- ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 22/ 18 ( الحركة الشيوعية في العراق) .
2- ملفات وزارة الثقافة والإعلام و. ث. أ.
- دائرة العلاقات العامة ، الرقم : 3488 سري مراسلات ، تقرير من وزارة الثقافة والإعلام موجه الى القيادة القومية ، بتاريخ 8 كانون الأول 1979 .
- متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ ، بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968م و ما نجم عنه .
3- ملفات مدرسة الإعداد الحزبي ( لجنة تاريخ حزب البعث ) ل. ت . ح . ب.
المحفوظة حالياً في مكتبة مقر حركة الوفاق الوطني ببغداد

- ملفة بلا رقم (متفرقات) ، تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 .
4 - وثـــــــــائق وزارة الخارجيـــــــــــة و. و. خ .
- السفارة العراقية في موسكو ، الموضوع : تقرير السفارة عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية ، الرقم س/خاص/27 في 20 آذار 1970 .

**ثانياً : الوثائق المنشورة**

1- أدبيات الحزب الشيوعي
- الحزب الشيوعي العراقي ، وثائق المؤتمر الوطني الثاني ، بدون مطبعة ، أيلول 1970 .
2- أدبيات حزب البعث
- حزب البعث العربي الاشتراكي ، بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول 1963 ، بغداد ، 1972 .
- ـــــ ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن المنعقد في كانون الثاني 1974 ، مطابع دار الحرية ، بغداد ، 1974 .
- ـــــ ، نضال البعث ، ج4 ، دار الطليعة ، بيروت ،1971 .
- ـــــ ، نضال البعث ، ج9 ، دار الطليعة ، بيروت ،1972 .
- ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، دار الطليعة ، بيروت ، ط 6 ، 1972 .
3- سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – آذار 1970 ، إعداد جبران شامية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت ، 1970 .

**ثالثاً : الأطاريح والرسائل الجامعية :**

- علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958-1968 (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الكوفة ، 1998 .
- عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1968-1972 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، 1998 .

**رابعاً : الكتب العربية والمعربة :**

- إبراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، مطابع دار الهلال ، القاهرة ، 1970 .
- احمد تاج الدين ، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2001 .
- اديث وائي أيف بينروز ، العراق – دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ج2 ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 .
- برزان التكريتي ، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين ، الدار العربية ، بغداد ، 1982 .
- بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، دار الحكمة ، لندن ، 2001 .
- تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 .
- جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج10 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 .
- جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج 4 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001 .
- جورج بوليترز وآخرون ، أصول الفلسفة الماركسية ، ج2 ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د. ت .
- حازم صاغية ، بعث العراق – سلطة صدام قياما وحطاما ، دار الساقي ، بيروت ، 2003 .
- حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي 1914 - 2004 ، الدار العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2005 .
- حردان التكريتي ، مذكرات وزير الدفاع العراقي الأسبق حردان التكريتي ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس – ليبيا ، 1983 .
- حسن السعيد ، نواطير الغرب – صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948-1968، مؤسسة الوحدة للدراسات والتوثيق ، بيروت ، 1992 .
- حسن شير ، تاريخ العراق السياسي المعاصر – العمل الحزبي في العراق 1908-1958 ، ج1، دار التراث العربي ، بيروت ، 1989 .

- حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، مطبعة سبحان ، إيران ، 2005 .
- حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والأممية ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 .
- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2007 .
- حنا بطاطو ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون و البعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط2 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1999 .
- خالد علي الصالح على طريق النوايا الطيبة – تجربتي مع حزب البعث ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، 2000 .
- ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، دار الفارابي ، بيروت ، 2004 .
- رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد – ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1998 .
- زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم ، ج2 ، ستوكهولم ، 1994 .
- سامي شورش ، كردستان والأكراد – الحركة القومية والزعامة السياسية – إدريس بارزاني أنموذجا ، دار ئاراس ، اربيل ، 2001 .
- سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج5 ، دار المرصاد ، بيروت ، د. ت .
- صباح صادق جعفر ، قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وتعديلاته ، ط7 ، بغداد ، 2005 .
- صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، بيروت ، 1993 .
- صلاح عمر العلي ، شاهد على العصر- أسرار صعود صدام الى السلطة ، مكتبة الحضارة ، بيروت ، د.ت .
- عبد الجبار عبد مصطفى ، تجـربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921 – 1958 ، بـغـداد ، 1978 .
- عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4 ، ط7، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،1988 .
- عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، دار سبيريز ، دهوك ، 2007 .
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون،موسوعة السياسة،ج5،ط4،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، 1999 .
- عديد دويشا ، عراق الحقبة الجمهورية ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، 2012 .
- عزيز الحاج،شهادة للتاريخ-أوراق من السيرة الذاتية السياسية،مؤسسةالرافدين للنشروالتوزيع، لندن،2002.
- عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج3 ، دار الرواد ، بغداد ، 2006 .
- علي كـريم سعيد،العراق ـ البيرية المسلحـة ـ حـركـة حسن سريع وقطـارالموت1963 ، ط2 ، دارالبراق، لندن ، د . ت .
ـــــ ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم – مراجعات في ذاكرة طلب شبيب ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1999 .
- فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول ، ج1 ، ج2 ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، القاهرة ، 2009 .
- ماريون وبيتر سلوجلت ، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية ، ترجمة مركز الدراسات والترجمة (الزهراء للإعلام العربي) ، الزهراء للإعلام العربي/قسم النشر ، القاهرة ، 1992 .
- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، مطبعة أمير ، قم ، 1997 .
- محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، 1982 .
- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 (دراسة تاريخية) ، تموز للطباعة والنشر ، دمشق ، 2013 .
- نوري عبد الحميد خليل ، التاريـخ السياسـي لإمتيازات النفـط في العـراق 1925-1952 ، مركـز الأبجـدية ، بيروت ، 1980 .

- نوري عبد الحميد خليل العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005 .
- هادي حسن ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام 1958 ، ط2 ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، 1984 .
- هاني الفكيكي ، أوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العراقي ، ط2 ، مطبعة مهر ، قم ، د.ت.
- هرمان دونكر ، دراسة في البيان الشيوعي ، ترجمة عصام أمين ، دارالفارابـي ، بيروت ، 1987 .

**خامساً : الكتب باللغة الانكليزية :**

- Abbas Kelidar , Iraq : the Search for stability, London , 1975.
- wynfred Joshua and Stephen Pigibert , Arms for the third world : Soviet military aid diplomacy , London , 1969 .

**سادساً : البحوث والمقالات المنشورة :**

1- البحوث والمقالات المنشورة باللغة العربية :

- زكي خيري ، أراء حول نكسة حزيران ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 3 ، حزيران ، 1969 .
- صفاء الحافظ ، الديمقراطية ونظام الحكم في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد)، العدد 9 ، كانون الأول 1969.
- مكرم الطالباني ، الحل السلمي للمسألة الكردية ضرورة وطنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 9 ، كانون الأول 1969 .
- مكرم الطالباني ، الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، الـعدد 4 ، تموز 1969 .
- مؤيد شاكر الطائي ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1963- 1968 ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، العدد 30 ، 2012 .

2- البحوث المنشورة باللغة الانكليزية :

Ofra Bengio , Shi'is and politics in Ba'thi Iraq , Middle Easter studies Journal, VoL . 21 , NO .1 , London , 1985 .

**سابعاً : المقابلات :**

- مقابلة مع كاظم منخي الازيرجاوي (أبو ظافر) ، عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح القيادة المركزية ،جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 آذار 2010 .
- مقابلة مع محمد حموزي (أبو سرمد) ، سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح اللجنة المركزية ، جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 آذار 2010 .

**ثامناً : الصحف والمجلات :**

1- الصحف :

- الثورة ، (بغداد) ، 11 نيسان 1970 .
- ـــــــــــ 12 نيسان 1970 .
- ـــــــــــ 13 أيـــار 1970 .
- ـــــــــــ 10 تمـوز 1970 .
- ـــــــــــ 16 تشرين الثاني 1971 .
- الجمهورية ، (بغداد) ، 5 كانون الأول 1967 .
- ريكاي كوردستان ،( سرية ) ، العدد 3 ، أيلول 1971 .
- طريق الشعب ، (سرية ) ، العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 .
- ـــــــــــــــــــــــــــ العـــدد 3 ، أواخـــــر آذار 1970 .

- طـريق العمـال ، ( سرية ) ، العدد 2 ، أواسـط كـانـون الأول 1968 .
- الـوقـائـع العـراقيـة ، (بغـداد) ، 18 تموز 1968 .
2- المجلات :
- الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد3 ، حـزيـران 1969 .
- ـــــــــــــــــــــــ العدد 4 ، تموز 1969 .
- ـــــــــــــــــــــــ العدد 6 ، أيلول 1969 .
- ـــــــــــــــــــــــ العدد 10 ، كانون الثاني 1970 .
- ـــــــــــــــــــــــ العدد 35 ، نيـسـان 1972 .
- ـــــــــــــــــــــــ العدد 36-37 ، أيار – حزيران 1972 .
- الـنـفـط ، (بـغـداد) ، الـعـدد 1 ، كـانـون الـثـانـي 1968 .

**الـمـلاحـق :**

1- الملحق رقم ( 1 ) صورة الصفحة الأولى من صحيفة طريق العمال ( العدد 2 ، أواسـط كـانـون الأول 1968 ) أصدرها الحزب الشيوعي سراً في بغداد ، وهي صحيفة محلية تخص منطقة بغداد .

2- الملحق رقم ( 2 ) نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هيأة تحرير صحيفة طريق الشعب) ، النشرة بعنوان : (قيادة حزب البعث تعلن رفضها العلمي [هكذا وردت] لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية) ، اواسط حزيران 1970 . صور الصفحات الأولى والثانية والعاشرة من النشرة .

3- الملحق رقم ( 3 ) تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 عن الأوضاع في شمال العراق وعلاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحركة الكردية المسلحة . صور الصفحتين الأولى والأخيرة من التقرير .

4- الملحق رقم ( 4 ) صورة الصفحة الأولى من صحيفة طريق الشعب السرية (العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 . ) ، وهي الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .

5- الملحق رقم ( 5 ) صورة تقرير السفارة العراقية في موسكو عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية .

6- الملحق رقم ( 6 ) صورة الصفحة الأولى من صحيفة ريكاي كوردستان السرية ( العدد 3 ، أيلول 1971 . )، وهي صحيفة سرية للحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق .

7- الملحق رقم ( 7 ) بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال عضو الحزب محمد احمد الخضري ، المؤرخ في 23 إذار 1970.

8- الملحق رقم ( 8 ) ، رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق ، في العاشر من كانون الثاني 1972 حول المفاوضات مع شركات النفط العالمية .

**الملحق رقم (1)**

صحيفة طريق العمال أصدرها الحزب الشيوعي سراً في بغداد [1] .

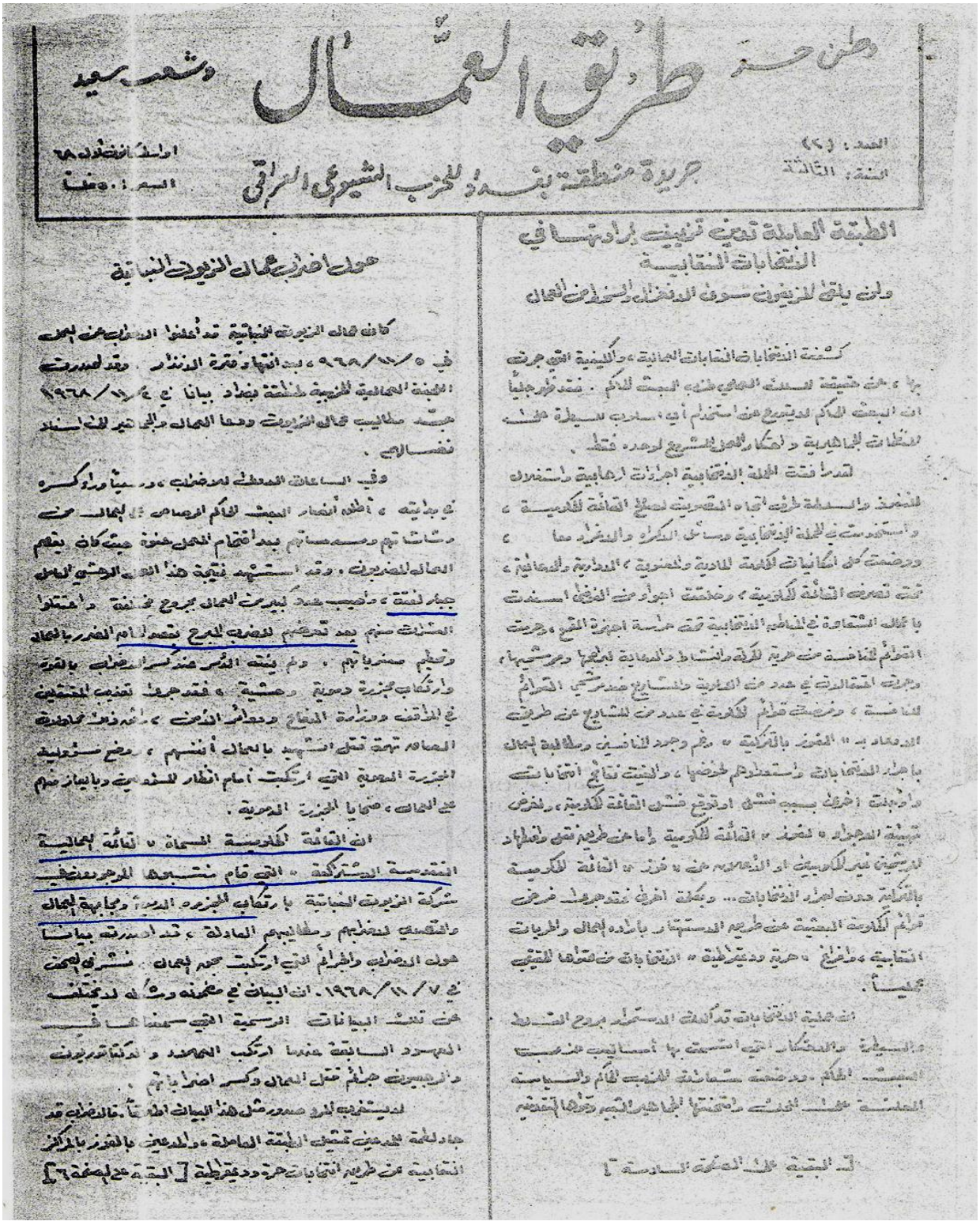

طريق العمال

جريدة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي

الطبقة العاملة تدخل تشرين إرادتها في النقابات النقابية

ولن يبقى للرجعيون سوى الدخان الخانق من العمال

حول اضراب عمال الزيوت النباتية

( 1 ) صحيفة طـــريق العمـــال ، ( سرية ) ، العدد 2 ، أواسـط كـــانـــون الأول 1968 .

**الملحق رقم (2)**

نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي[1] .

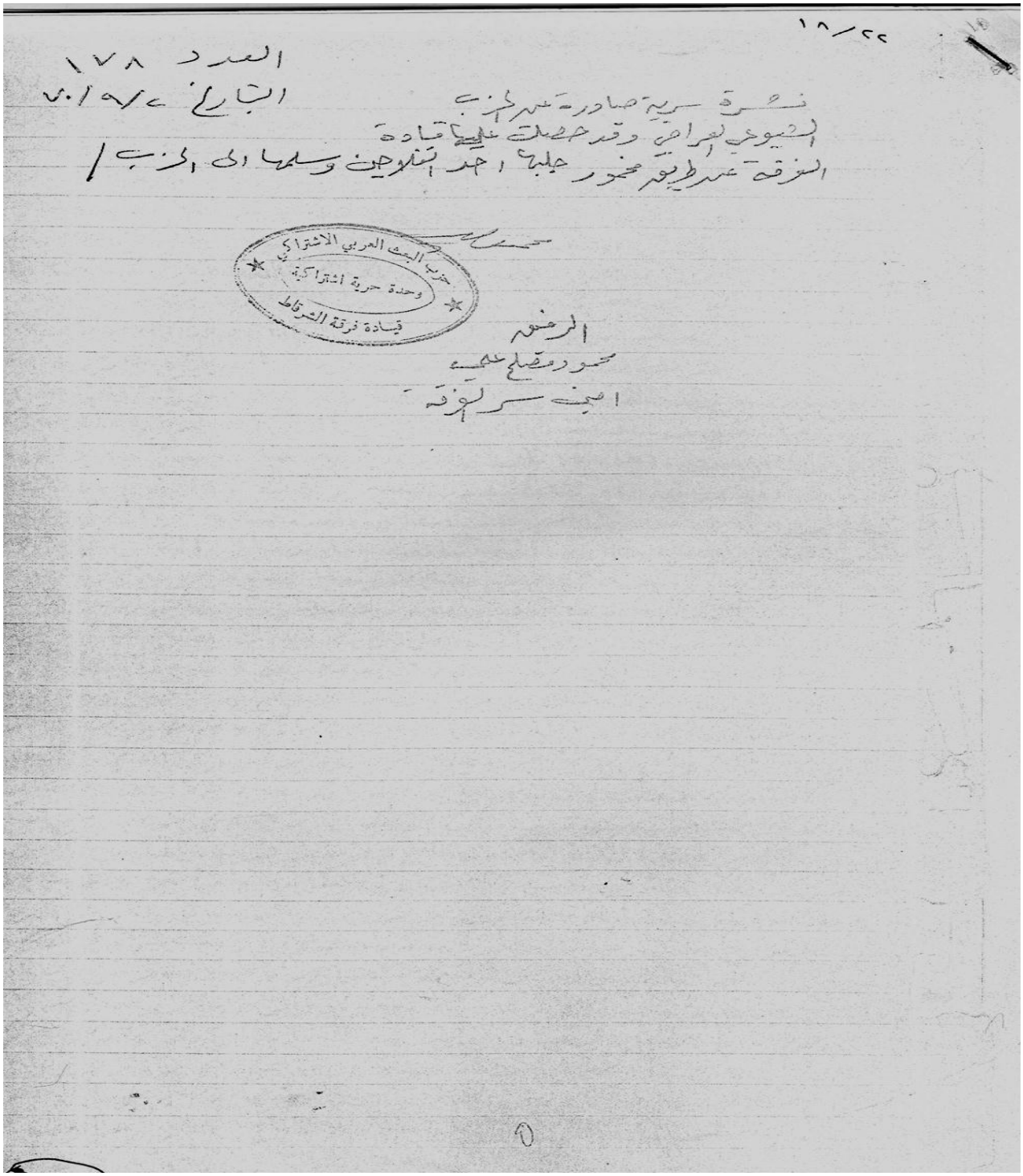


(1) د. ك . و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هيأة تحرير صحيفة طريق الشعب) .

**تابع للملحق رقم (2)**

تصادم حزب البعث تعلن عن رفضها العلني لذلك -

الجبهة الوطنية التقدمية

الجبهة الوطنية دلالة على التزام

لا ليس كافيا انه يلتزم بها شعار الجبهة الوطنية - لانه ما هو اهم من ذلك - هو مدى

ما يترجم من مواقف عملية واقعية تتجاوب مع طرح الشعار وتفسره. لـ

جريدة الثورة البغدادية ١١ نيسان ١٩٧٠

لقد استأثر موضوع الجبهة الوطنية باهتمام جدي من جانب جماهير الشعب

وقد عبرت الجماهير عن تقديرها لمبادرة الشعار الذي اطلقه الاخ الرئيس عن

اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ باعتبار انه هذا الاتفاق كان من الممكن

ان يتحول الى بداية جدية لدفع قضية الجبهة الوطنية الى حيز التنفيذ

بعد عصر عقيم هائل من العقبات التي عانت تعقد الوضع لتبرز

ولقد ان أكثر حزب البعث وجبهة نفر حزبنا الى الوعي العارض من ضرورة

التعاون مع تنادي الثورة الكردية باعتبارها عاملة للحركة القومية الكردية

للتقدم الى جل بلا تكون في الواقع الا جزءا هاما من مشروعه الى الوعي

والواقع يبرهن على ان الحل العادل لمسألة الكردية هو السبيل الوحيد

عن ان هيئة الى جريح اصابت الجماهير جميعا رأت عارفة اعلان اتفاقية

١١ آذار ١٩٧٠ من وظاهر وتسلمات اعقبت قيام الجبهة عن

النظر هذه التسلمات التي تمثلت بالازدهار الذي يعم الحكم

القائم على غالبية القوى الوطنية وعلى حزبنا الى الوعي على الأخص حيث

جرت عملية اعتقالات واسعة شملت عناصر وطنية شتى تعرضت للاعتداء

والاستهانة في قصر النهاية ومراكز مديريات الامن وغيرها. وجرت

منع الجوعيين من السفر في مرتين (ثلاثة روز) واعتدي على بعضهم

الذي فرضه بالمنع دون اي مبرر. وقد صاحب كل هذا الحملة عن طريق

الجوعيين حملات هجاء الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث العربي

الاشتراكي وحزب الحاكم كل القوى الوطنية في البلاد. بعد

بيد ان الاضطراب وسفك الدماء في كردستان يعتبر من اكبر العقبات

في الوجه اقامة جبهة موحدة. وبقاء البعث يشترط على حزبنا نبذ الثورة

الكردية وانهاءها بالعمالة قبل اتخاذ اي خطوة في طريق اقامة الجبهة

في حين كان حزبنا يشترط على الحكومة العراقية وحزب البعث

الحاكم في مفاوضاتهم مع قيادة الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني

من اجل التوصل الى تسوية سلمية وبعد ان وضع البعث لهذا الواقع

عائقا كبيرا بانه الفتح البوليسي ضد حزبنا وجبهة ودعوته لحزبنا وسائر

الاحزاب الى الانضواء تحت لواء الحزبية البعث والكردستاني في جبهة اخرى

من المعروف ان حزبنا الشيوعي العراقي قد استجاب لدعوة الحزب الحاكم

لاقامة جبهة معه وبعد مرور سنة على الحوار ونتيجة عدم التقدم

والا خطوة واحدة جديدة باتجاه اقامة الجبهة قدم حزبنا في (٢٠ تموز)

١٩٦٩ مذكرة مفصلة حول هذا الموضوع الى قيادة قطر القيادة لحزب البعث

الاشتراكي في العراق

صفحة ١

**تابع للملحق رقم (2)**

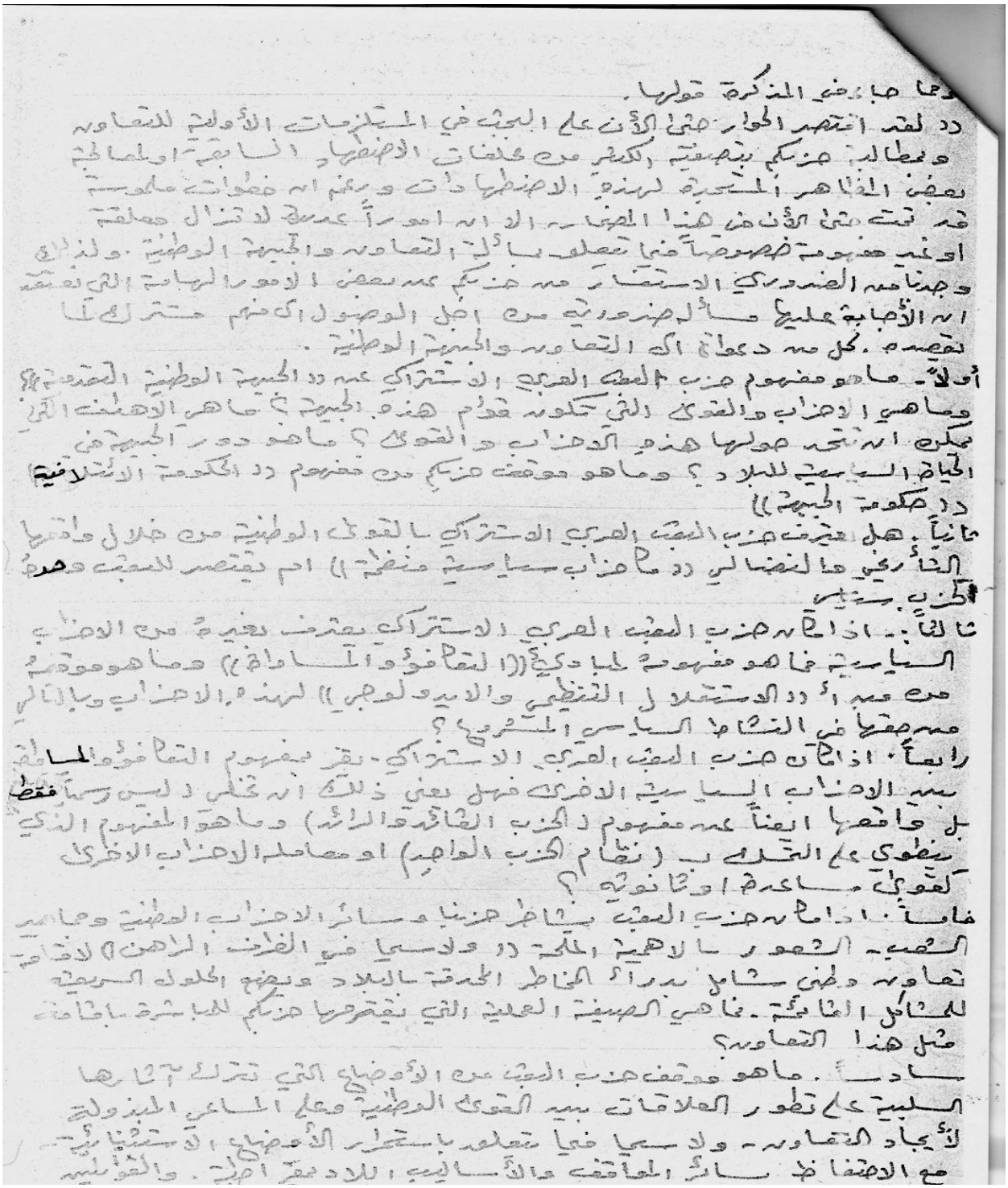

تابع للملحق رقم (2)

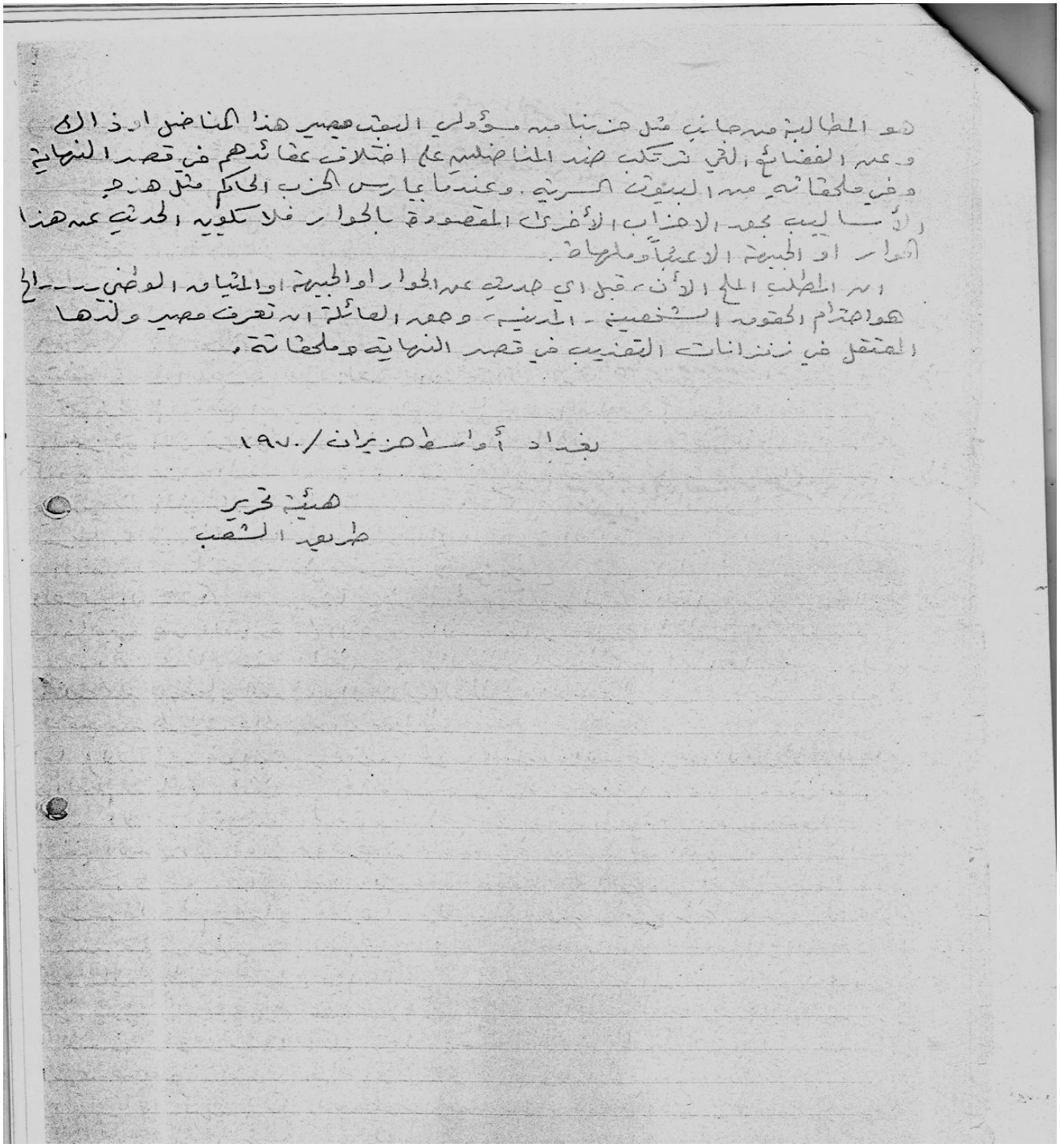

دعو الطالبة مدحانب مثل هذا نبأ مه مؤدى الصف مصير هذا المناضل او ذاك
وعن الصفات التي تتكلب ضد المناضلين على اختلاف عقائدهم في قصر النهاية
وفي ملحقاته من السجون السرية. وعندما يمارس الحزب الحاكم مثل هذه
الأساليب بحق الاحزاب الأخرى المقصودة بالحوار فلا كلوبه الحديث عن هذا
الحوار او الجبهة الا عبثاً وملهاة.

ان المطلب الملح الآن، قبل اي حديث عن الحوار او الجبهة او الميثاق الوطني ... الخ
هو احترام الحقوق الشخصية - المدنية، وحق العائلة ان تعرف مصير ولدها
المعتقل في زنزانات التعذيب في قصر النهاية وملحقاته.

بغداد أواسط حزيران / ١٩٧٠

هيئة تحرير
طريق الشعب

**الملحق رقم (3)**

تقرير العقيد الركن حميد السراج عن الأوضاع في شمال العراق[1] .

ذات رسالة خالدة

الى / السيد رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المحترم

الموضوع/ التمرد المسلح في شمال العراق

١- تمهيد : من المؤسف حقا ان يطلق المسؤولون على التمرد المسلح في شمال الوطن اسم ( القضية الكردية ) في الوقت الذى فيه اخواننا الأكراد براء من اجرام الملا وعصابته لذا فأنني اسمي المشكلة بلعبة الاستعمار في شمال الوطن وقد قلت مرارا في كلية القيادة – لتلاميذى من دورات القيادة ان القتال في الشمال لن ينتهي طالما هنالك مصالح استعمارية في العراق ومن الخطأ ان نتجاهل الأستعمار الشيوعي من حيث الغاية وان له مصالح في العراق .

٢- العصيان المسلح : نشب القتال عام ١٩٦٠ في عهد قاسم العراق بعد ان شعر الغرب انه اخذ يتغلغل في الأوساط الشعبية خاصة بعد ان اخذ يهدد مصالحهم النفطية والسوقية والغرب ان الحزب الشيوعي العراقي كان ولا يزال يدعم تمرد الملا بكل قواه واعتقد ان ذلك يعود الى :-

أ- اجبار كريم قاسم على فتح مخازن الجيش العراقي للأسلحة والأعتدة الروسية مقابل ثمن بعمله صعبة وحتى بعد هزيمة حزيران رفضت روسيا شحن الأسلحة الا بعد دفع الثمن .

ب- ايجاد سوق لتصريف الفائض من منتوجات المعامل الروسية الحربية خاصة بعد ان سدت العصبة المتحدة وسوريا حاجتها .

جـ- اجبار كريم قاسم على الخضوع للحزب الشيوعي على امل تأييده والتزامه في حل مشكلة التمرد وبالتالي وثوب الحزب الى السلطة وهذا ماكاد يحصل .

د- اشغال الجيش العراقي بعيدا في الشمال والحيلوله دون قيامه بثورة عارمه لأنقاذ العراق من الشيوعيه .

هـ- اما حاليا فأرغام الحكومه على الدخول مع الشيوعيين في مفاوضات كطرف ثالث في حل القضية والغاية من ذلك ايجاد كيان لهذه الفئة الضاله على الصعيد الرسمي والشعبي واشراكهم في السلطة .

و- اما الاستعمار الغربي فينشد من وراء لعبته مايلي :-

اولا- عدم الأستقرار وتفويت الفرص امام الحكومه للقيام بالأصلاحات الداخليه والعمل على المستوى القومي خارج الحدود العراقية وبالتالي زيادة التذمر وانتشار الشائعات ثم تعم الفوضى .

ثانيا- وضع العراق في ضائقة اقتصادية نتيجة لهبوط الأنتاج الزراعي والحيواني في الشمال وصرف واردات النفط على القتال ثم فرض ضرائب مرهقة لسد نفقات القتال وما ستؤدى هذه الضرائب من اثر على دخل الفرد وركود في الأسواق التجارية لهبوط السيوله النقدية المتداولة سيجعل الشعب يشكو الى عهد نورى السعيد تمهيدا لعودة الرجعيه وبرلمان العملاء وهو ماتدعو اليه جريدة التآخي وبهذه المناسبة اقترح تخفيض الضرائب والتعويض عنها بتقليص بعض الواردات والمصروفات وعلى سبيل المثال ايقاف استيراد كافة انواع السيارات والبيض ولحم الدجاج وهو مايعود الى الطبقة المرفهة فقط ثم صرف اللحوم الى قدر الجنود ثلاث او اربع مرات في الأسبوع بدلا من طيلة ايام الأسبوع .

(1) ل . ت.ح. ب . ، ملفة بلا رقم (متفرقات) ، تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 .

تابع للملحق رقم (3)

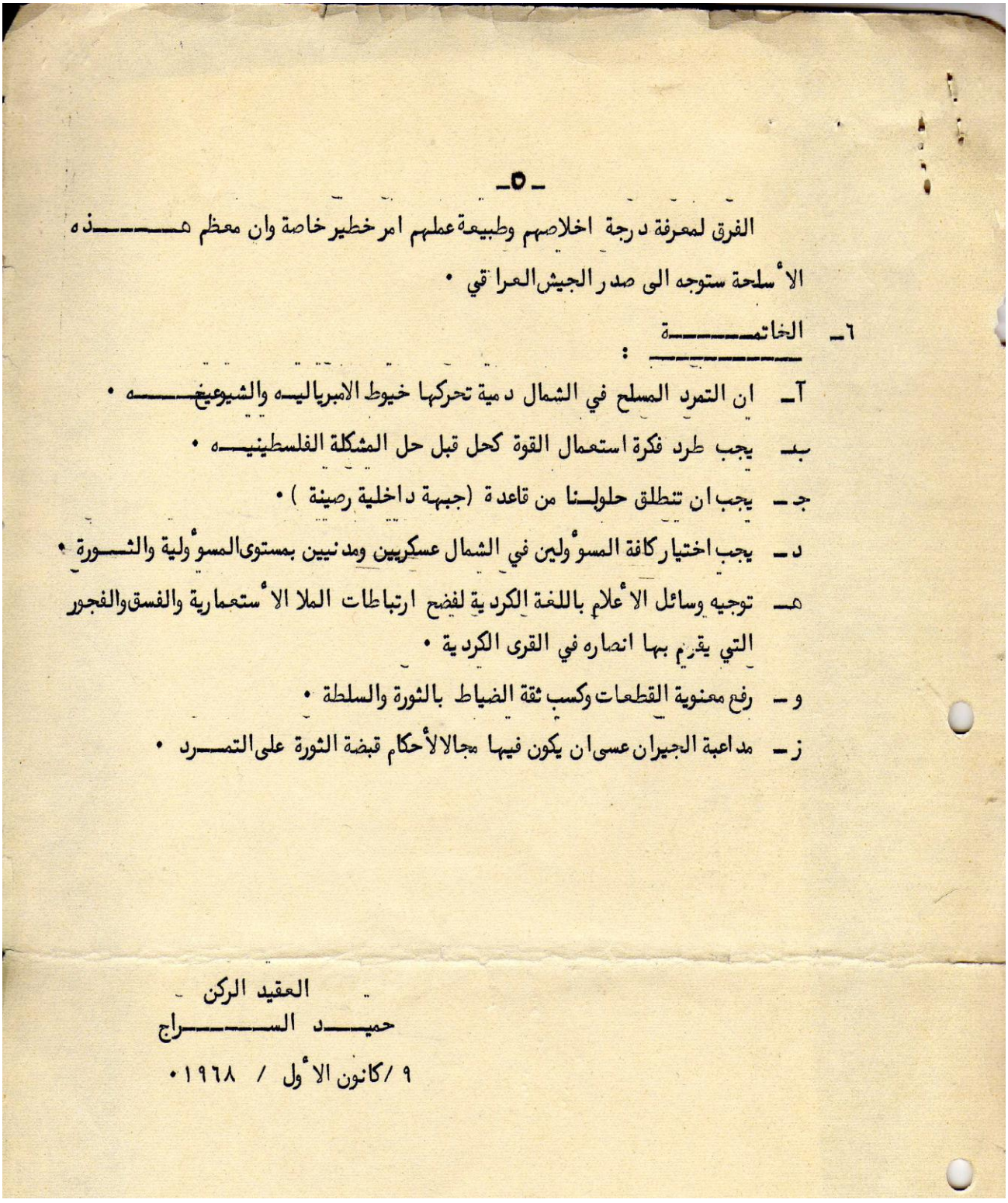

-٥-

الفرق لمعرفة درجة اخلاصهم وطبيعة عملهم امر خطير خاصة وان معظم هـــــذه الأسلحة ستوجه الى صدر الجيش العراقي •

٦- الخاتمـــــــة :

آـ ان التمرد المسلح في الشمال دمية تحركها خيوط الامبرياليـه والشيوعيـــــه •

بـ يجب طرد فكرة استعمال القوة كحل قبل حل المشكلة الفلسطينيـــه •

جـ يجب ان تنطلق حلولـنا من قاعدة (جبهة داخلية رصينة ) •

دـ يجب اختيار كافة المسؤولين في الشمال عسكريين ومدنيين بمستوى المسؤولية والثـــورة •

هـ توجيه وسائل الأعلام باللغة الكردية لفضح ارتباطات الملا الاستعمارية والفسق والفجور التي يقوم بها انصاره في القرى الكردية •

وـ رفع معنوية القطعات وكسب ثقة الضباط بالثورة والسلطة •

زـ مداعبة الجيران عسى ان يكون فيها مجال الأحكام قبضة الثورة على التمـــرد •

العقيد الركن
حميـــد الســـــراج
٩ /كانون الأول / ١٩٦٨ •

**الملحق رقم (4)**

صحيفة طريق الشعب (السرية) الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي العراقي[1]

يا عمال العالم اتحدوا

وطن حر وشعب سعيد

# طريق الشعب

المسرحية المركزية للحزب الشيوعي العراقي

العدد (١) السنة [٢٧] اواخر كانون الثاني ١٩٧٠ الثمن [٥٠] فلسا

## الجبهة الوطنية والحكومة الائتلافية

### الطريق الكفيل بقطع دابر التآمر الرجعي الاستعماري

## التعجيل في بلوغ الاتفاق بين الحكومة والثورة الكردية ..

## الى المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الفرنسي

## فلنرد على جرائم المحتلين البربرية بضربات أشد واقوى

(1) صحيفة **طريق الشعب ، (سرية ) ، العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 .**

**الملحق رقم (5)**

تقرير السفارة العراقية في موسكو عن مقال لصحيفة الأزفستيا السوفيتية[1] .

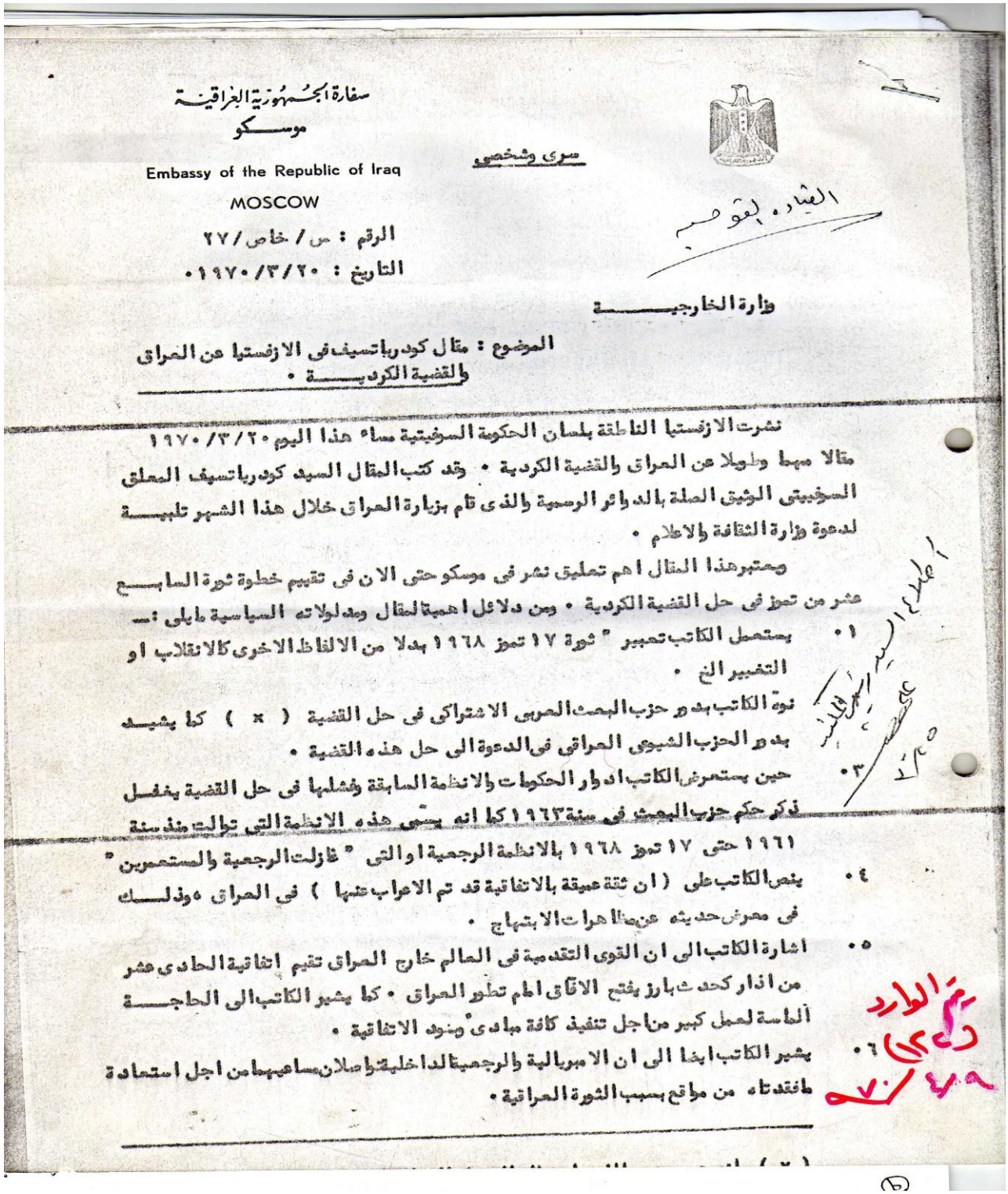

سفارة الجمهورية العراقية
موسكو

Embassy of the Republic of Iraq
MOSCOW

الرقم : س / خاص / ٢٧
التاريخ : ٢٠/٣/١٩٧٠

سري وشخصي

وزارة الخارجيـــــة

الموضوع : مقال كودرياتسيف في الازفستيا عن العراق والقضية الكرديـــة .

نشرت الازفستيا الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية مساء هذا اليوم ٢٠/٣/١٩٧٠ مقالا مبسطا وطويلا عن العراق والقضية الكردية . وقد كتب المقال السيد كودرياتسيف المعلق السوفيتي الوثيق الصلة بالدوائر الرسمية والذي قام بزيارة العراق خلال هذا الشهر تلبيـــة لدعوة وزارة الثقافة والاعلام .

ويعتبر هذا المقال اهم تعليق نشر في موسكو حتى الان في تقييم خطوة ثورة السابـــع عشر من تموز في حل القضية الكردية . ومن دلائل اهمية المقال ومدلولاته السياسية مايلي :-

١. يستعمل الكاتب تعبير " ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ " بدلا من الالفاظ الاخرى كالانقلاب او التغيير الخ .

٢. نوه الكاتب بدور حزب البعث العربي الاشتراكي في حل القضية ( × ) كما يشيد بدور الحزب الشيوعي العراقي في الدعوة الى حل هذه القضية .

٣. حين يستعرض الكاتب ادوار الحكومات والانظمة السابقة وفشلها في حل القضية يغفل ذكر حكم حزب البعث في سنة ١٩٦٣ كما انه يتبنى هذه الانظمة التي توالت منذ سنة ١٩٦١ حتى ١٧ تموز ١٩٦٨ بالانظمة الرجعية او التي " ازالت الرجعية والمستعمرين "

٤. ينص الكاتب على ( ان ثقة عميقة بالاتفاقية قد تم الاعراب عنها ) في العراق وذلـــك في معرض حديثه عن مظاهرات الابتهاج .

٥. اشارة الكاتب الى ان القوى التقدمية في العالم خارج العراق تقيم اتفاقية الحادي عشر من اذار كحدث بارز يفتح الافاق امام تطور العراق . كما يشير الكاتب الى الحاجـــة الماسة لعمل كبير من اجل تنفيذ كافة مبادئ وبنود الاتفاقية .

٦. يشير الكاتب ايضا الى ان الامبريالية والرجعية الداخلية تواصلان مساعيهما من اجل استعادة ماافقداه من مواقع بسبب الثورة العراقية .

**(1) و. و.خ . ، السفارة العراقية في موسكو ، الموضوع : تقرير السفارة عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية ، الرقم س/خاص/27 في 20 آذار 1970 .**

تابع للملحق رقم (5)

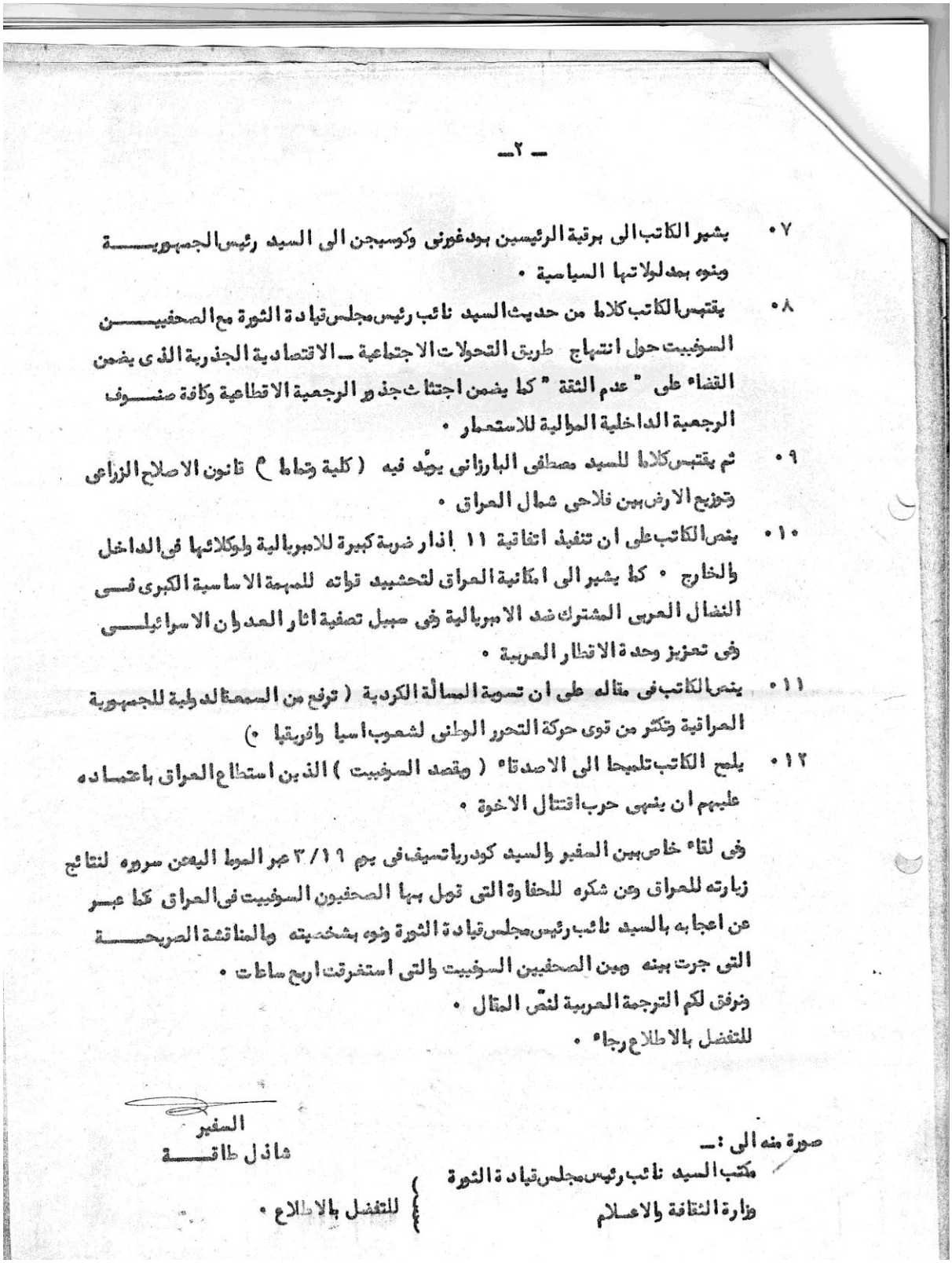

ـ ٢ ـ

٠٧ يشير الكاتب الى برقية الرئيسين بودغورني وكوسيجن الى السيد رئيس الجمهورية ونوه بمدلولاتها السياسية ٠

٠٨ يقتبس الكاتب كلاما من حديث السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة مع الصحفيين السوفييت حول انتهاج طريق التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجذرية الذي يضمن القضاء على " عدم الثقة " كما يضمن اجتثاث جذور الرجعية الاقطاعية وكافة صنوف الرجعية الداخلية الموالية للاستعمار ٠

٠٩ ثم يقتبس كلاما للسيد مصطفى البارزاني يؤيد فيه ( كلية وتماما ) قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الارض بين فلاحي شمال العراق ٠

٠١٠ ينص الكاتب على ان تنفيذ اتفاقية ١١ اذار ضربة كبيرة للامبريالية ولوكلائها في الداخل والخارج ٠ كما يشير الى امكانية العراق لتحشيد قواته للمهمة الاساسية الكبرى في النضال العربي المشترك ضد الامبريالية وفي سبيل تصفية اثار العدوان الاسرائيلي وفي تعزيز وحدة الاقطار العربية ٠

٠١١ ينص الكاتب في مقاله على ان تسوية المسألة الكردية ( ترفع من السمعة الدولية للجمهورية العراقية وتكثر من قوى حركة التحرر الوطني لشعوب اسيا وافريقيا ٠)

٠١٢ يلمح الكاتب تلميحا الى الاصدقاء ( يقصد السوفييت ) الذين استطاع العراق باعتماده عليهم ان ينهي حرب اقتتال الاخوة ٠

وفي لقاء خاص بين السفير والسيد كودرياتسيف في يوم ١٩ / ٣ عبر الموظف اليه عن سروره لنتائج زيارته للعراق وعن شكره للحفاوة التي قوبل بها الصحفيون السوفييت في العراق كما عبر عن اعجابه بالسيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونوه بشخصيته والمناقشة الصريحة التي جرت بينه وبين الصحفيين السوفييت والتي استغرقت اربع ساعات ٠

ونرفق لكم الترجمة العربية لنص المقال ٠

للتفضل بالاطلاع رجاء ٠

السفير
شاذل طاقة

صورة منه الى :ـ
مكتب السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة
وزارة الثقافة والاعلام
} للتفضل بالاطلاع ٠

**الملحق رقم (6)**

صحيفة ريكاي كوردستان (السرية) صحيفة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان [1] .

ريكاى كوردستان

جريدة الحزب الشيوعى العراقى - اقليم كردستان

العدد (٣) السنة (٢٢) ايلول - ١٩٧١ الثمن "٥٠" فلسا

يا عمال العالم اتحدوا !

باضلوا من أجل إنقاذ حياة المناضل الشيوعي علي البرزنجي

تضامنا مع

الشعب السوداني البطل

اتفاقية اذار بين

صحيح الدعاية ومسيرة التنفيذ

ان القاء نظرة فاحصة على التكتيك الذي ظل يتبعه حكم البعث في علاقاته بالاحزاب والقوى السياسية الاخرى في البلاد الى ما قبل المشوقين على اتفاقية اذار ، يبين بوضوح ان توافق حملة القمع الفاشية ضد الحزب الشيوعي [illegible] مع اعلان الاتفاقية والتحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لم يكن ابدا اجراءا اعتباطيا منفصلا ، وانما كان هذا التوقيت في واقع الامر علامة ذات دلالة خطرة في الوضع السياسي العام ، وعلى طريق تنفيذ اتفاقية اذار نفسها .

فمن المعلوم ، ان حزب البعث الحاكم قد اتبع منذ مجيئه الى الحكم سياسة العنف والقمع العسكري طريقا رئيسيا لتصفية الثورة الكردية ، وانه كان يطالب بالحاح الحزب الشيوعي العراقي بالتخلي عن اسناد الثورة الكردية كشرط لا بد منه لاقامة نوع من التحالف بينهما ، في حين كان الحزب الشيوعي العراقي على العكس ، يضع في مقدمة اهدافه من تحالفه مع حزب البعث كف يده عن محاربة الثورة الكردية والشعب الكردي واتباع طريق المفاوضات والحل السلمي على اساس الاقرار بحقوق الشعب الكردي القومية شرطا رئيسيا لاقامة مثل هذا التحالف الذي يمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني احد اطرافه بطبيعة الحال .

ثم ان البعث لم يلجأ الى اسلوب المفاوضات مع قيادة الثورة الكردية الا بعد سلسلة من الاخفاقات العسكرية التي منيت بها حكومته في اشتباكاتها مع فصائل الانصار في كردستان وبالاضافة الى ذلك فان وضع حكم البعث في الفترة التي سبقت الشروع بالمفاوضات مع قيادة الثورة الكردية كان يتميز بعلاقات الجفاء مع البلدان العربية المتحررة وبتفاقم التناقض التآمري عليه ، كما وتميزت هذه الفترة من جهة اخرى بتزايد نشاطات حزبنا الشيوعي العراقي ومنظماته على كافة المستويات من اجل وقف القتال في كردستان وحمل السلطة على الدخول في المفاوضات مع قيادة الثورة الكردية وان اصدقاء الشعب العراقي وشعبنا الكردي وفي مقدمتهم [illegible] وفي شتى بلدان المعسكر الاشتراكي كانوا

تعرض مؤخرا الشعب السوداني الشقيق وقواه التقدمية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني البطل لحملة بشعة دموية فاشية شنتها سلطة الجلاد جعفر النميري لارغامه وشعبه الى الحكم على اكتاف الردة الرجعية التي اطاحت بسلطة انقلاب ١٩ تموز التقدمي وذلك باسناد مباشر من حكام مصر وليبيا .

وقد اثارت هذه الحملة البربرية [illegible] والغضب لدى واسع اوساط الرأي العام [illegible] المنطقة العربية والعالم . وقد اعلنت هذه الاوساط وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المعسكر الاشتراكي ، وكل الاحزاب الشيوعية ومنها حزبنا الشيوعي العراقي عن تضامنها الاممي المطلق مع الشيوعيين السودانيين البواسل وغيرهم من ابناء الشعب السوداني فيما يتعرضون له من حملات الابادة الجماعية والقمع الوحشي ، مطالبة بوقف تلكم الجرائم التي يرتكبها طاغية السودان وزمرته التي اغرقت البلاد في بحر من دماء خيرة المناضلين السودانيين الشجعان وعلى رأسهم الرفيق عبد الخالق محجوب قائد الحزب الشيوعي السوداني والرفيق شفيع احمد الشيخ والرفيق جوزيف قرنق وغيرهم ممن زجت بالالاف منهم في غياهب السجون .

الا انه وفي خضم اصوات الاحتجاج الهادرة هذه ، ارتفع صوت قادة الصين الجبارة مع الامبرياليين والرجعيين الايدي الاثيمة السلطة بدماء الشعب السوداني ، حيث

البقية على ص ٣

واقع وتفسير بيان آذار !!

يجدر ان نفهم ( واقع ) - اي وكالة الانباء العراقية - لتنفيذ بيان اذار ، هو غير ما يفهمه الناس عنه ، وذلك عوض اقدامها على نشر اخبار تنفيذه اولا بأول ، وبشكل ملموس . واليكم بعض الامثلة :

عندما قام بعض اعوان البعث وتخريبه منذ بداية ثورة طبيعية داخلية بهدف السيطرة على [illegible]

**( 1 ) صحيفة ريكاي كوردستان ،( سرية ) ، العدد 3 ، أيلول 1971 .**

**الملحق رقم (7)**

بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال عضو الحزب محمد احمد الخضري[1] .

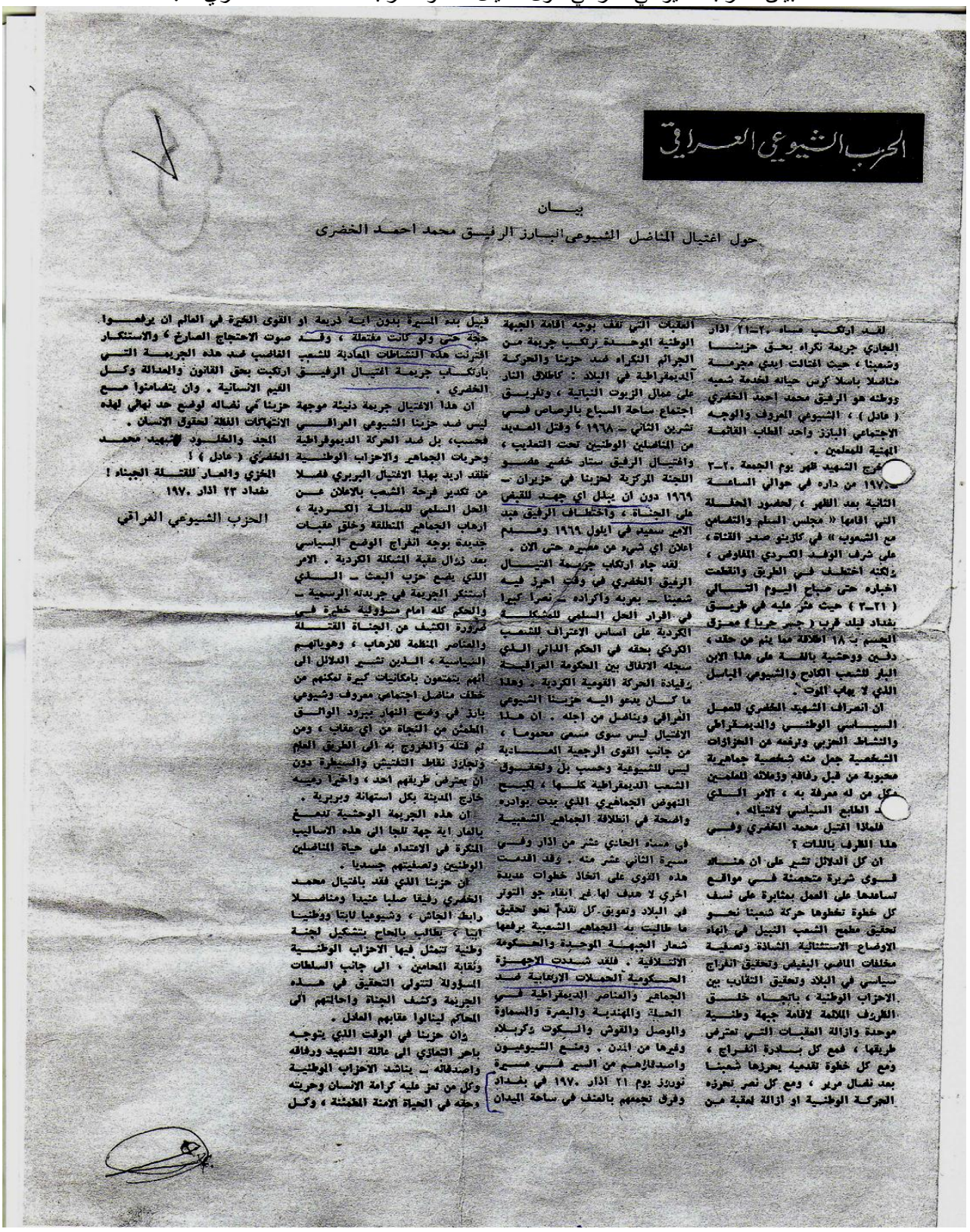

الحزب الشيوعي العراقي

بيـــان

حول اغتيال المناضل الشيوعي البارز الرفيق محمد احمد الخضري

لقد ارتكب مساء ٢٠-٢١ آذار الجاري جريمة نكراء بحق حزبنا وشعبنا ، حيث امتدت ايدي مجرمة مناضلا باسلا كرس حياته لخدمة شعبه ووطنه هو الرفيق محمد احمد الخضري ( عادل ) ، الشيوعي المعروف والوجه الاجتماعي البارز واحد الطلاب القائمة المهنية للمعلمين .

خرج الشهيد فجر يوم الجمعة ٢٠-٣-١٩٧٠ من داره في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر ، لحضور الحفلة التي اقامها « مجلس السلم والتضامن مع الشعوب » في كازينو صدر القناة ، على شرف الوفد الكردي المفاوض ، ولكنه اختطف في الطريق وانقطعت اخباره حتى صباح اليوم التالي ( ٢١-٣ ) حيث عثر عليه في طريق بغداد فيلة قرب ( جسر جرجر ) ممزق الجسم بـ ١٨ اطلقة مما ينم عن حقد دفين ووحشية بالغة على هذا الابن البار للشعب الكادح والشيوعي الباسل الذي لا يهاب الموت .

ان انصراف الشهيد الخضري للعمل السياسي الوطني والديمقراطي والنشاط الحزبي وتركه من الحزازات الشخصية جعل منه شخصية جماهيرية محبوبة من قبل رفاقه وزملائه للمعلمين وكل من له معرفة به ، الامر الذي لم يرق الطابع السياسي لاغتياله .

فلماذا اغتيل محمد الخضري وفي هذا الظرف بالذات ؟

ان كل الدلائل تشير على ان هناك قوى شريرة متحمسة في مواقع تساعدها على العمل بمثابرة على نسف كل خطوة تخطوها حركة شعبنا نحو تحقيق تطلع الشعب النبيل في انهاء الاوضاع الاستثنائية الشاذة وتصفية مخلفات الماضي البغيض وتحقيق انفراج سياسي في البلاد وتعميق التقارب بين الاحزاب الوطنية ، باتجاه خلق الظروف الملائمة لاقامة جبهة وطنية موحدة وازالة العقبات التي تعترض طريقها ، فمع كل بادرة انفراج ، ومع كل خطوة تقدمية يحرزها شعبنا بعد نضال مرير ، ومع كل نصر تحرزه الحركة الوطنية او ازالة لعقبة من العقبات التي تقف بوجه اقامة الجبهة الوطنية الموحدة تركب جريمة من الجرائم النكراء ضد حزبنا والحركة الديمقراطية في البلاد : كاطلاق النار على عمال الزيوت النباتية ، وتفريق اجتماع ساحة السباع بالرصاص في تشرين الثاني ـ ١٩٦٨ ، وقتل العديد من المناضلين الوطنيين تحت التعذيب ، واغتيال الرفيق ستار خضير عضو اللجنة المركزية لحزبنا في حزيران ـ ١٩٦٩ دون ان ينال اي جهد للتقيض على الجناة ، واختطاف الرفيق فهد الامير سعيد في ايلول ١٩٦٩ وعدم اعلان اي شيء عن مصيره حتى الان .

لقد جاء ارتكاب جريمة اغتيال الرفيق الخضري في وقت احرز فيه شعبنا ـ بعربه واكراده ـ نصرا كبيرا في اقرار الحل السلمي للمشكلة الكردية على اساس الاعتراف للشعب الكردي بحقه في الحكم الذاتي الذي سجله الاتفاق بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة القومية الكردية . وهذا ما كان يدعو اليه حزبنا الشيوعي العراقي ويناضل من اجله . ان هذا الاغتيال ليس سوى مسعى محموما ، من جانب القوى الرجعية المعادية ليس للشيوعية وحسب بل ولتطلعات الشعب الديمقراطية كلها ، لكبح النهوض الجماهيري الذي بدت بوادره واضحة في انطلاقة الجماهير الشعبية في مسيرة الحادي عشر من اذار وفي مسيرة الثاني عشر منه . وقد اقدمت هذه القوى على اتخاذ خطوات عديدة اخرى لا هدف لها غير ابقاء جو التوتر في البلاد وتعويق كل تقدم نحو تحقيق ما طالبت به الجماهير الشعبية برفعها شعار الجبهة الوحدة والحكومة الائتلافية . فلقد شددت الاجهزة الحكومية الحملات الارهابية ضد الجماهير والعناصر الديمقراطية في العمل والمهندية والبصرة والسماوة والموصل والقوش والبكوت وكربلاء وغيرها من المدن . ومنع الشيوعيون واصدقاؤهم من السير في مسيرة نوروز يوم ٢١ آذار ١٩٧٠ في بغداد وفرق تجمعهم بالعنف في ساحة الميدان قبيل بدء المسيرة بدون اية ذريعة او القوى الكثيرة في العالم ان يرفعوا حجة حتى ولو كانت مفتعلة ، وقد صوت الاحتجاج الصارخ ، والاستنكار الغاضب ضد هذه الجريمة التي ارتكب جريمة اغتيال الرفيق الخضري .

ان هذا الاغتيال جريمة دنيئة موجهة ليس ضد حزبنا الشيوعي العراقي فحسب، بل ضد الحركة الديموقراطية وحريات الجماهير والاحزاب الوطنية فلقد اريد بهذا الاغتيال البربري فضلا عن تكدير فرحة الشعب بالاعلان عن الحل السلمي للمسالة الكردية ، ارهاب الجماهير المتطلقة وخلق عقبات جديدة بوجه انفراج الوضع السياسي بعد زوال عقبة المشكلة الكردية . الامر الذي يضع حزب البعث ـ الذي استنكر الجريمة في جريدته الرسمية ـ والحكم كله امام مسؤولية خطيرة في ضرورة الكشف عن الجناة القتلة والعناصر المنظمة للارهاب ، وهوياتهم السياسية ، الذين تشير الدلائل الى انهم يتمتعون بامكانيات كبيرة تمكنهم من خطف مناضل اجتماعي معروف وشيوعي بارز في وضح النهار بمرور الوائق الطمش من النجاة من اي عقاب ، ومن ثم قتله والخروج به الى الطريق العام وتجاوز نقاط التفتيش والسيطرة دون ان يعترض طريقهم احد ، واخيرا رميه خارج المدينة بكل استهانة وبربرية .

ان هذه الجريمة الوحشية لتدع بالمرار اية جهة تلجا الى هذه الاساليب المنكرة في الاعتداء على حياة المناضلين الوطنيين وتصفيتهم جسديا .

ان حزبنا الذي فقد باغتيال محمد الخضري رفيقا صلبا عنيدا ومناضلا رابط الجاش ، وشيوعيا لابنا ووطنيا ابيا ، يطالب بالحاح بتشكيل لجنة وطنية تمثل فيها الاحزاب الوطنية ونقابة المحامين ، الى جانب السلطات المسؤولة لتتولى التحقيق في هذه الجريمة وكشف الجناة واحالتهم الى المحاكم لينالوا عقابهم العادل .

وان حزبنا في الوقت الذي يتوجه باحر التعازي الى عائلة الشهيد ورفاقه واصدقائه ـ يناشد الاحزاب الوطنية وكل من تعز عليه كرامة الانسان وحريته وحقه في الحياة الامنة المطمئنة ، وكل الانتهاكات الفظة لحقوق الانسان .

المجد والخلود للشهيد محمد الخضري ( عادل ) !

الخزي والعار للقتلة الجبناء !

بغداد ٢٣ آذار ١٩٧٠ .

الحزب الشيوعي العراقي

(1) د.ك.و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال محمد احمد الخضري ، 23 آذار 1970 .

**الملحق رقم ( 8 )**

رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق حول المفاوضات مع شركات النفط[1] .

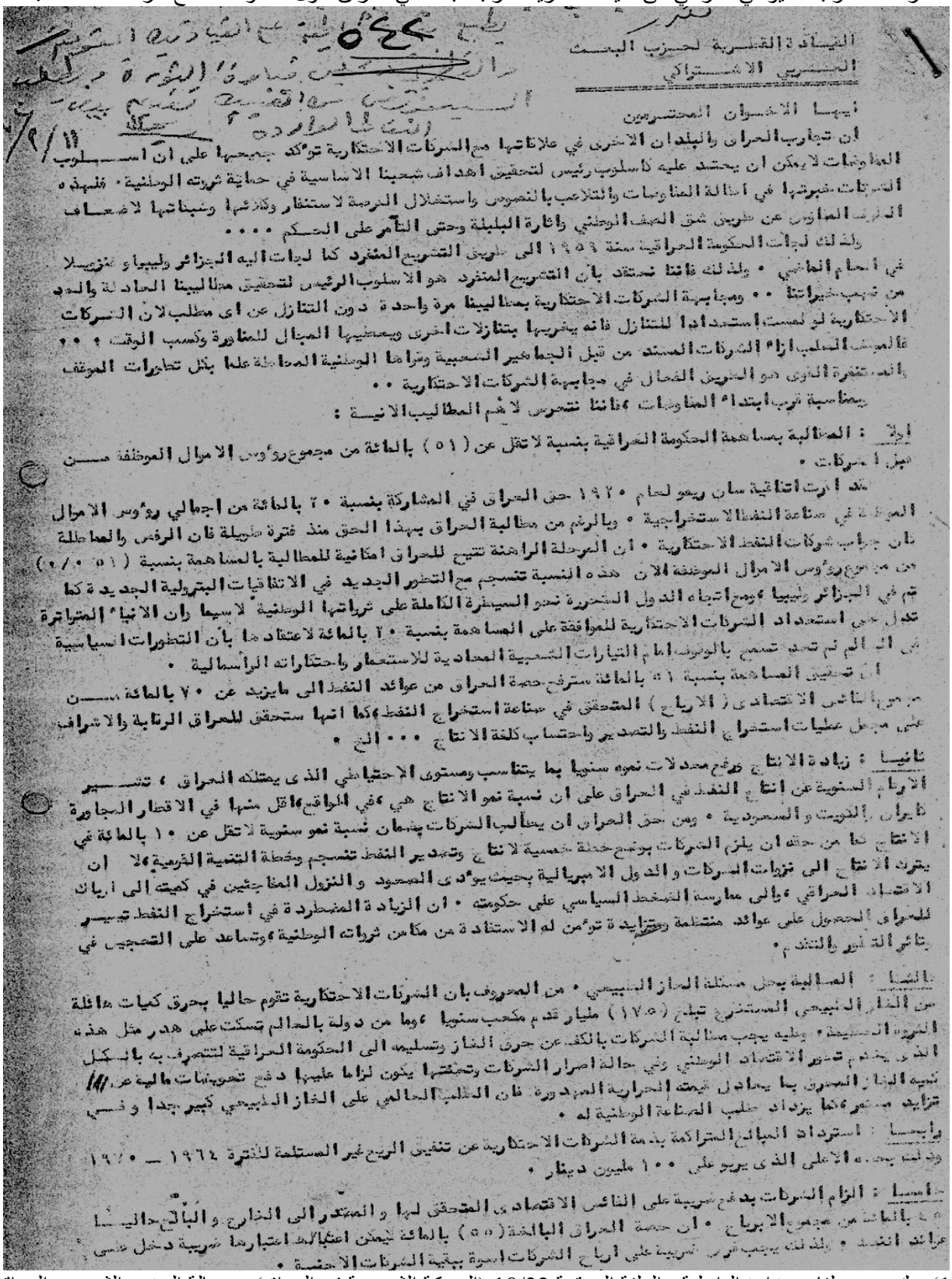

القيادة القطرية لحزب البعث
العربي الاشتراكي

ايها الاخوان المحترمون

ان تجارب العراق والبلدان الاخرى في علاقاتها مع الشركات الاحتكارية تؤكد جميعها على ان اسلوب المفاوضات لايمكن ان يحتذ عليه كاسلوب رئيس لتحقيق اهداف شعبنا الاساسية في حماية ثروته الوطنية . فهذه الشركات خبرتها في اطالة المفاوضات والتلاعب بالنصوص واستغلال الزمن لاستنفار وكلائها وشبكاتها لاضعاف الدرب المفاوض عن طريق شق الصف الوطني واثارة البلبلة وحتى التآمر على الحكم ....

ولذلك لجأت الحكومة العراقية سنة ١٩٥٩ الى طريق التشريع المنفرد كما لجأت اليه الجزائر وليبيا وفنزويلا في العام الماضي . ولذلك فاننا نعتقد بان التشريع المنفرد هو الاسلوب الرئيس لتحقيق مطالبنا العادلة والمشروعة من نهب خيراتنا .. ومجابهة الشركات الاحتكارية بمطالبنا مرة واحدة دون التنازل عن اى مطلب لان الشركات الاحتكارية لو لمست استعدادا للتنازل فانه يغريها بتنازلات اخرى ويعطيها المجال للمناورة وكسب الوقت . .. فالاسلوب السليم ازاء الشركات المستند من قبل الجماهير الشعبية وقرارها الوطنية المحاطة علما بكل تطورات الموقف والمستفيدة الوعي هو الطريق الفعال في مجابهة الشركات الاحتكارية ..

وبمناسبة درب ابتداء المفاوضات ، فاننا نتعرض لاهم المطالب الاتية :

اولا : المطالبة بمساهمة الحكومة العراقية بنسبة لاتقل عن ( ٥١ ) بالمائة من مجموع رؤوس الاموال الموظفة من قبل الشركات .

لقد اقرت اتفاقية سان ريمو لعام ١٩٢٠ حق العراق في المشاركة بنسبة ٢٠ بالمائة من اجمالي رؤوس الاموال العاملة في صناعة النفط الاستخراجية . وبالرغم من مطالبة العراق بهذا الحق منذ فترة طويلة فان الرفض والمماطلة كان جواب شركات النفط الاحتكارية . ان المرحلة الراهنة تتيح للعراق امكانية للمطالبة بالمساهمة بنسبة ( ٥١ ٠/٠ ) من مجموع رؤوس الاموال الموظفة الان هذه النسبة تنسجم مع التطور الجديد في الاتفاقيات البترولية الجديدة كما تم في الجزائر وليبيا ، ومع اتجاه الدول المتحررة نحو السيطرة الكاملة على ثرواتها الوطنية لاسيما وان الانباء المتواترة تدل على استعداد الشركات الاحتكارية للموافقة على المساهمة بنسبة ٢٠ بالمائة لاعتقادها بان التطورات السياسية في العالم لم تصل بعد الى درجة تسمح بالوقوف امام التيارات الشعبية المعادية للاستعمار واحتكاراته الرأسمالية .

ان تحقيق المساهمة بنسبة ٥١ بالمائة سترفع حصة العراق من عوائد النفط الى مايزيد عن ٧٠ بالمائة من مجموع الناتج الاقتصادي ( الارباح ) المتحقق في صناعة استخراج النفط ، كما انها ستحقق للعراق الرقابة والاشراف على مراحل عمليات استخراج النفط والتصدير واحتساب كلفة الانتاج ... الخ .

ثانيا : زيادة الانتاج برفع معدلات نموه سنويا بما يتناسب ومستوى الاحتياطي الذي يمتلكه العراق ، تشير الارقام المنشورة عن انتاج النفط في العراق على ان نسبة نمو الانتاج هي ، في الواقع ، اقل منها في الاقطار المجاورة كايران والكويت والسعودية . ومن حق العراق ان يطالب الشركات بضمان نسبة نمو سنوية لاتقل عن ١٠ بالمائة في الانتاج كما من حقه ان يلزم الشركات برفع خطة خمسية لانتاج وتصدير النفط تنسجم وخطة التنمية القومية ، لا ان يترك الانتاج الى نزوات الشركات والدول الامبريالية بحيث يؤدي الصعود والنزول المتواصلين في كميته الى ارباك الاقتصاد العراقي ، والى ممارسة الضغط السياسي على حكومته . ان الزيادة المضطردة في استخراج النفط تيسر للعراق الحصول على عوائد منتظمة ومتزايدة تؤمن له الاستفادة من مكامن ثرواته الوطنية ، وتساعد على التعجيل في وتائر التطور والتقدم .

ثالثا : المطالبة بحل مسئلة الغاز الطبيعي . من المعروف بان الشركات الاحتكارية تقوم حاليا بحرق كميات هائلة من الغاز الطبيعي المستخرج تبلغ ( ١٧٥ ) مليار قدم مكعب سنويا ، وما من دولة بالعالم تسكت على هدر مثل هذه الثروة النفيسة . وعليه يجب مطالبة الشركات بالكف عن حرق الغاز وتسليمه الى الحكومة العراقية لتتصرف به بالشكل الذي يخدم تطور الاقتصاد الوطني وفي حالة اصرار الشركات وتمنعها يكون لزاما عليها دفع تعويضات مالية عن كمية الغاز المحروق بما يعادل قيمته الحرارية المهدورة فان الطلب العالمي على الغاز الطبيعي كبير جدا وفي تزايد مستمر ، كما يزداد طلب الصناعة الوطنية له .

رابعا : استرداد المبالغ المتراكمة بذمة الشركات الاحتكارية عن تنفيذ الربح غير المستلمة للفترة ١٩٦٤ – ١٩٧٠ وقدرت بحدها الاعلى الذي يربو على ١٠٠ مليون دينار .

خامسا : الزام الشركات بدفع ضريبة على النائض الاقتصادي المتحقق لها والمتحدر الى الخارج والبالغ حاليا ٥٠ بالمائة من مجموع الارباح . ان حصة العراق البالغة ( ٥٠ ) بالمائة لايمكن اعتبارها ضريبة دخل على عوائد النفط . ولذلك يجب فرض ضريبة على ارباح الشركات امسوة ببقية الشركات الاخرى .

(1) د.ك.و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق ، 10 كانون الثاني 1972 .

تابع للملحق رقم (8 )

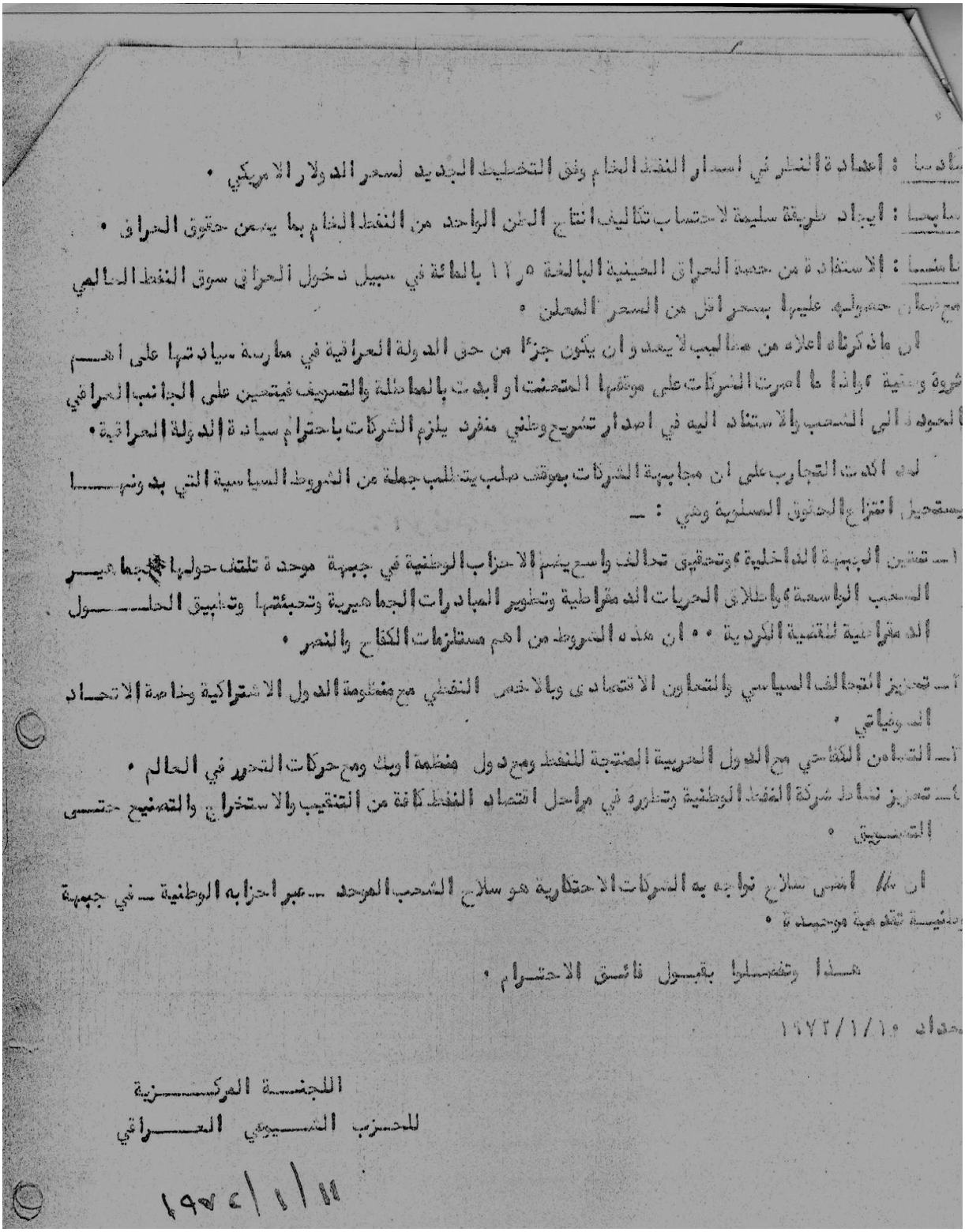

سادسا : اعادة النظر في اسعار النفط الخام وفق التخطيط الجديد لسعر الدولار الامريكي .

سابعا : ايجاد طريقة سليمة لاحتساب تكاليف انتاج الطن الواحد من النفط الخام بما يضمن حقوق العراق .

ثامنا : الاستفادة من حصة العراق العينية البالغة ٢٥ بالمائة في سبيل دخول العراقي سوق النفط العالمي مع ضمان حصوله عليها بسعر اقل من السعر المعلن .

ان ما ذكرناه اعلاه من مطالب لا يعدو ان يكون جزءا من حق الدولة العراقية في ممارسة سيادتها على اهم ثروة وطنية ، واذا ما امرت الشركات على موقفها المتعنت او ابدت بالمماطلة والتسويف فيتعين على الجانب العراقي العودة الى الشعب والاستناد اليه في اصدار تشريع وطني منفرد يلزم الشركات باحترام سيادة الدولة العراقية .

لقد اكدت التجارب على ان مجابهة الشركات بموقف صلب يتطلب جملة من الشروط السياسية التي بدونها يستحيل انتزاع الحقوق المسلوبة وهي : –

١- تحقيق الجبهة الداخلية ، وتحقيق تحالف واسع يضم الاحزاب الوطنية في جبهة موحدة تلتف حولها الجماهير الشعب الواسعة ، واطلاق الحريات الدمقراطية وتطوير المبادرات الجماهيرية وتعبئتها وتطبيق الحلول الدمقراطية للقضية الكردية .. ان هذه الشروط من اهم مستلزمات الكفاح والنصر .

٢- تعزيز التحالف السياسي والتعاون الاقتصادي وبالاخص النفطي مع منظومة الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي .

٣- التعاون الكفاحي مع الدول العربية المنتجة للنفط ومع دول منظمة اوبك ومع حركات التحرر في العالم .

٤- تعزيز تأميم شركة النفط الوطنية وتطويرها في مراحل اقتصاد النفط كافة من التنقيب والاستخراج والتصنيع حتى التسويق .

ان اقسى سلاح نواجه به الشركات الاحتكارية هو سلاح الشعب الموحد – عبر احزابه الوطنية – في جبهة وطنية تقدمية موحدة .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بغداد ١٩٧٢/١/١٠

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي

١٩٧٢/١/١٤